



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والإعمال
قسم المحاسبة

مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية
دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

**The extent of using Financial Analysis tools In Preparation of
planned Budgets**

**(A Field Study on Jordanian Industrial Public Shareholding
Companies)**

إعداد

احمد غازي طاهر

١٣٢٠٥٠٤٠٢٧

المشرف

الدكتور عطاالله احمد الحسينان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة

٢٠١٥

تفويض

انا الطالب احمد غازي طاهر، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٥ / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٣٢٠٥٠٤٠٢٧

أنا الطالب: احمد غازي طاهر

الكلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: محاسبة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية
المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد
رسالتي بعنوان:

مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية

دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح
العلمية. كما إنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو اطاريح
أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية،
وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما
فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي
حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في
التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس
العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: ٢٠١٥ / /

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية

دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

The extent of using Financial Analysis tools In Preparation of planned Budgets

**(A Field Study on Jordanian Industrial Public Shareholding
Companies)**

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٥ / ٧ / ١٢

إعداد

احمد غازي طاهر

إشراف

الدكتور عطاالله احمد الحسبان

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- ١- الدكتور عطاالله احمد الحسبان (مشرفاً ورئيساً)
- ٢- الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاطه (عضواً)
- ٣- الدكتور سيف عبيد الشبيل (عضواً)
- ٤- الدكتور محمد فوزي ابو الهيجاء (عضواً خارجياً)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾

صدق الله العظيم

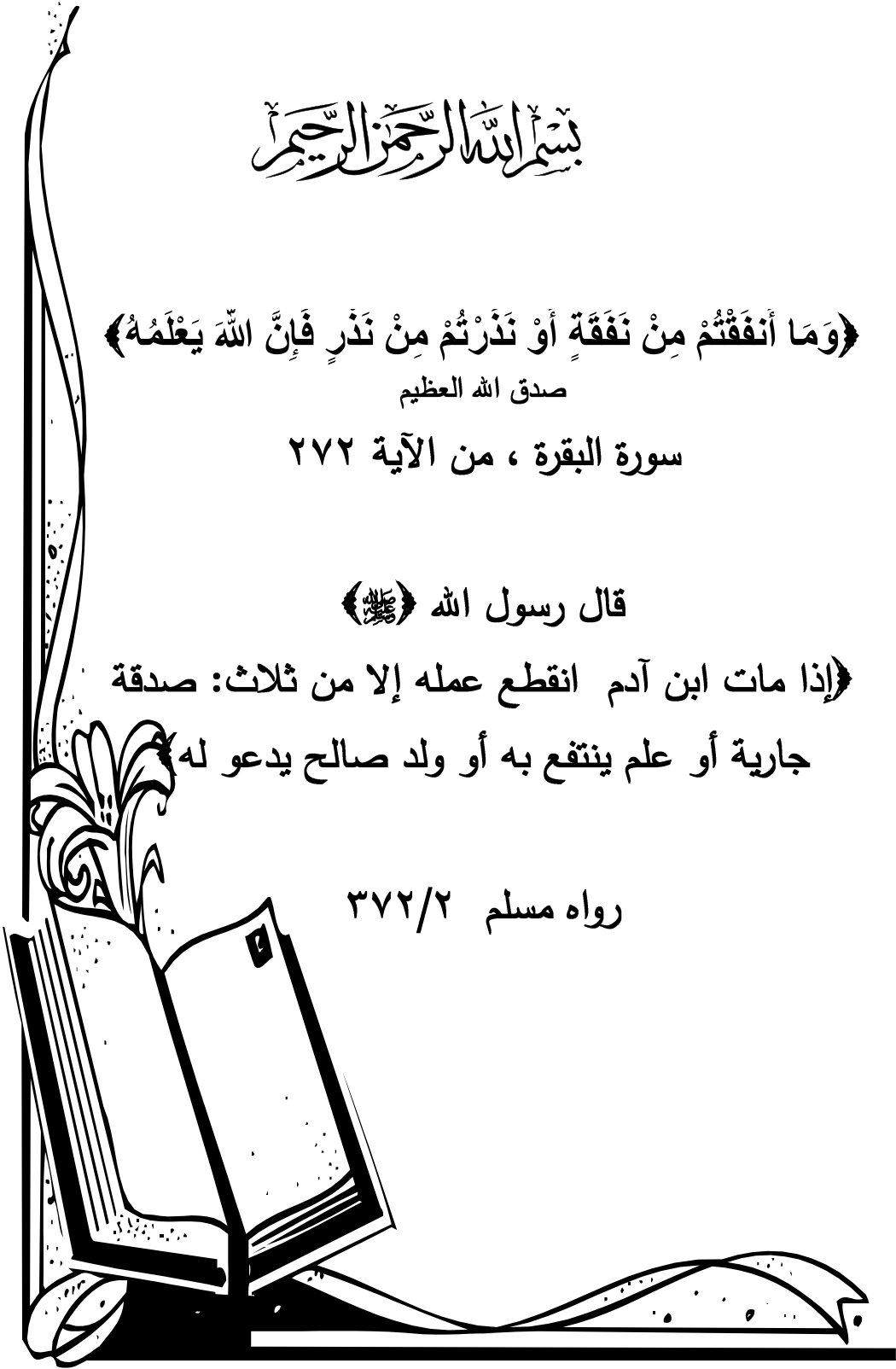
سورة البقرة ، من الآية ٢٧٢

قال رسول الله ﷺ

﴿إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة

جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له﴾

رواه مسلم ٣٧٢/٢



الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله الذي كان ولا يزال قدوة لي في مسيرتي
إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا مقابل والتي غمرتني بحنانها وحبها
أمي الحبيبة أتمنى لها دوام الصحة والعافية
إلى إخوتي الذين قاسموني الغناء في رحلتي هذه
إلى زوجتي التي شاركتني الحياة
إلى بناتي قرة عيني
إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل
إلى بلدي الغالي العراق

احمد غازي طاهر

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليفه الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الصرح الأكاديمي الشامخ، إلى منارة العلم والعلماء، جامعة آل البيت، التي تسعى دوماً إلى الريادة، من خلال برامجها التعليمية المتميزة، كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى القائمين عليها، كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كوكبة العلم أعضاء الهيئة التدريسية في كلية إدارة المال والأعمال عموماً وقسم المحاسبة خصوصاً، والذين لم يبخلون علينا بالعلم لكي نرتقي إلى هذا المستوى و كانت لتوجيهاتهم الأثر الكبير في الدراسة.

وكما أقدم الشكر إلى المشرف الفاضل الدكتور عطا الله احمد الحسبان، الذي دامت توجيهاته الدقيقة والموضوعية وملاحظاته القيمة، مشعلاً مضيئاً لي خلال مراحل إعداد الدراسة.

وأتقدم بجزيل الشكر لكل من مد يد العون لي في عملي هذا، واشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه الرسالة.

والله من وراء

القصد،،،

احمد غازي طاهر

فهرست المحتويات

Contents

س.....	الملخص
ف.....	Abstract
١.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢.....	(١-١) المقدمة
٣.....	(٢-١) مشكلة وأسئلة الدراسة
٤.....	(٣-١) أهداف الدراسة
٤.....	(٤-١) أهمية الدراسة
٥.....	(٥-١) فرضيات الدراسة
٥.....	(٦-١) مصطلحات الدراسة
٧.....	(٧-١) حدود الدراسة
٧.....	الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة
٩.....	المبحث الأول: أدوات التحليل المالي
٩.....	(١-١-٢) تمهيد
٩.....	(٢-١-٢) مفهوم التحليل المالي
١٠.....	(٣-١-٢) أهداف ومقومات وشروط التحليل المالي
١١.....	(٤-١-٢) أنواع واستعمالات التحليل المالي
١٢.....	(٥-١-٢) معايير التحليل المالي
١٢.....	(١-٥-١-٢) المعايير التاريخية
١٣.....	(٢-٥-١-٢) المعايير المطلقة
١٣.....	(٣-٥-١-٢) المعايير الصناعية
١٣.....	(٤-٥-١-٢) المعايير المستهدفة
١٣.....	(٦-١-٢) محددات التحليل المالي
١٤.....	(٧-١-٢) أدوات التحليل المالي Tools of Financial Analysis
١٤.....	(١-٧-١-٢) التحليل الرأسي Vertical Analysis
١٥.....	(٢-٧-١-٢) التحليل الأفقي Horizontal Analysis
١٦.....	(٣-٧-١-٢) تحليل التعادل Breakeven Analysis
١٧.....	(٤-٧-١-٢) تحليل التدفقات النقدية Cash Flow Analysis

- ١٧.....(١-٤-٧-١-٢)نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة
- ١٨.....(٢-٤-٧-١-٢)طريقة مؤشر الربحية
- ١٨.....(٣-٤-٧-١-٢)نسبة تغطية النقدية
- ١٩.....(٤-٤-٧-١-٢)نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
- ١٩.....(٥-٤-٧-١-٢)فترة الاسترداد
- ١٩.....(٥-٧-١-٢) Financial Ratios النسب المالية
- ٢٠.....(١-٥-٧-١-٢)نسب السيولة
- ٢٠.....(١-١-٥-٧-١-٢)نسبة التداول
- ٢٠.....(٢-١-٥-٧-١-٢)نسبة السيولة السريعة
- ٢١.....(٣-١-٥-٧-١-٢)نسبة الفاصل الزمني الدفاعي
- ٢١.....(٤-١-٥-٧-١-٢)صافي رأس المال العامل
- ٢١.....(٢-٥-٧-١-٢)نسب الربحية
- ٢١.....(١-٢-٥-٧-١-٢)نسبة هامش الربح
- ٢٢.....(٢-٢-٥-٧-١-٢)العائد على المبيعات
- ٢٢.....(٣-٢-٥-٧-١-٢)Return on Total Assets العائد على مجموع الأصول المستثمرة
- ٢٢.....(٤-٢-٥-٧-١-٢)معدل العائد على حق الملكية
- ٢٢.....(٥-٢-٥-٧-١-٢)القدرة الايرادية الأساسية
- ٢٣.....(٣-٥-٧-١-٢)نسب المديونية
- ٢٣.....(١-٣-٥-٧-١-٢)نسبة المديونية
- ٢٣.....(٢-٣-٥-٧-١-٢)نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول
- ٢٣.....(٣-٣-٥-٧-١-٢)نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية
- ٢٤.....(٤-٣-٥-٧-١-٢)نسبة تغطية الفوائد
- ٢٤.....(٤-٥-٧-١-٢)نسب النشاط
- ٢٤.....(١-٤-٥-٧-١-٢)معدل دوران المخزون
- ٢٥.....(٢-٤-٥-٧-١-٢)متوسط فترة التخزين
- ٢٥.....(٣-٤-٥-٧-١-٢)معدل دوران الذمم المدينة
- ٢٥.....(٤-٤-٥-٧-١-٢)معدل دوران الأصول الثابتة
- ٢٦.....(٥-٤-٥-٧-١-٢)نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية
- ٢٦.....(٦-٤-٥-٧-١-٢)معدل دوران الدائنين

٢٦(٥-٥-٧-١-٢)نسب النمو
٢٧(١-٥-٥-٧-١-٢) نمو المبيعات
٢٧(٢-١-٥-٥-٧-١-٢) نمو الدخل الصافي
٢٧(٦-٥-٧-١-٢)نسب السوق
٢٧(١-٦-٥-٧-١-٢) معدل السعر إلى العائد
٢٨(٢-٦-٥-٧-١-٢) عائد التوزيع
٢٨(٨-١-٢) فوائد استعمال النسب المالية
٣٠المبحث الثاني: الموازنات التخطيطية
٣٠(١-٢-٢) تمهيد
٣٠(٢-٢-٢) مفهوم ومسميات الموازنات التخطيطية
٣١(٣-٢-٢) أهداف ومزايا الموازنات التخطيطية
٣١(١-٣-٢-٢)التخطيط
٣٢(٢-٣-٢-٢)التنسيق
٣٢(٣-٣-٢-٢)الرقابة و تقويم الأداء
٣٢(٤-٣-٣-٢-٢) تحقيق الاتصال بين أقسام الوحدة الاقتصادية
٣٣(٤-٢-٢) خصائص الموازنات التخطيطية
٣٣(٥-٢-٢) مبادئ الموازنات التخطيطية
٣٤(١-٥-٢-٢) مبدأ التنبؤ
٣٤(٢-٥-٢-٢)مبدأ الشمولية
٣٥(٣-٥-٢-٢) مبدأ المرونة
٣٥(٤-٥-٢-٢) مبدأ الارتباط بمراكز المسؤولية
٣٥(٦-٢-٢) مصادر التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية
٣٦(٧-٢-٢) متطلبات إعداد الموازنات التخطيطية
٣٦(٨-٢-٢) لجنة الموازنة
٣٧(٩-٢-٢) أنواع الموازنات
٤١(١٠-٢-٢) مكونات الموازنة الشاملة
٤١(١-١٠-٢-٢) موازنة التشغيل
٤١(١-١-١٠-٢-٢) موازنة المبيعات
٤٢(٢-١-١٠-٢-٢) موازنة الإنتاج

- ٤٢ موازنة التكاليف الصناعية (٣-١-١٠-٢-٢)
- ٤٢ موازنة المواد الخام المباشرة (١-٣-١-١٠-٢-٢)
- ٤٣ موازنة الأجور المباشرة (٢-٣-١-١٠-٢-٢)
- ٤٣ موازنة المصاريف الصناعية غير المباشرة (٣-٣-١-١٠-٢-٢)
- ٤٤ موازنة المخزون آخر المدة (٤-١-١٠-٢-٢)
- ٤٤ موازنة تكلفة المبيعات (٥-١-١٠-٢-٢)
- ٤٤ موازنة المصاريف الإدارية والبيعية (٦-١-١٠-٢-٢)
- ٤٥ قائمة الدخل التقديرية (٧-١-١٠-٢-٢)
- ٤٥ المبحث الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والموازنات التخطيطية
- ٤٦ تمهيد (١-٣-٢)
- ٤٦ دور المحلل المالي في إعداد الموازنة (٢-٣-٢)
- ٤٧ دور التحليل المالي في اتخاذ القرار لإعداد الموازنات التخطيطية (٣-٣-٢)
- ٤٨ القوائم المالية (٤-٣-٢)
- ٤٨ قائمة الدخل (١-٤-٣-٢)
- ٤٨ الميزانية العمومية (٢-٤-٣-٢)
- ٤٩ قائمة التدفقات النقدية (٣-٤-٣-٢)
- ٥٠ التنبؤ المالي (٥-٣-٢)
- ٥٠ التخطيط للموازنات (٦-٣-٢)
- ٥١ خطوات التحليل المالي للموازنات التخطيطية (٧-٣-٢)
- ٥٢ مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي للموازنات التخطيطية (٨-٣-٢)
- ٥٢ مصادر داخلية (١-٨-٣-٢)
- ٥٢ مصادر خارجية (٢-٨-٣-٢)
- ٥٢ استخدام النسب المالية في قرار التخطيط للموازنات (٩-٣-٢)
- ٥٣ طرق إعداد تقديرات الموازنة التخطيطية (١٠-٣-٢)
- ٥٣ التنبؤ بالمبيعات (١-١٠-٣-٢)
- ٥٣ التنبؤ بالطاقة الإنتاجية (٢-١٠-٣-٢)
- ٥٤ التنبؤ بالربحية (٣-١٠-٣-٢)
- ٥٥ تحليل التعادل وعلاقته بالموازنات (١١-٣-٢)
- ٥٥ استخدام تحليل التعادل في تخطيط المبيعات (١-١١-٣-٢)

٥٦	إعداد الموازنة العمومية التقديرية بطريقة النسب
٥٦	خطوات إعداد الموازنة النقدية
٥٦	تقدير التدفقات النقدية الداخلة
٥٧	تقدير التدفقات النقدية الخارجة
٥٧	تقدير صافي التدفقات النقدية
٥٧	أسلوب النسب المئوية من المبيعات
٥٨	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
٥٨	(٤-٢) الدراسات السابقة
٥٨	أولاً: الدراسات العربية
٦٥	ثانياً: الدراسات الأجنبية
٧٠	الفصل الثالث إجراءات الدراسة
٧١	(١-٣) تمهيد
٧١	(٢-٣) منهجية الدراسة
٧١	(٣-٣) مصادر جمع البيانات
٧٢	(٤-٣) مجتمع وعينة الدراسة
٧٣	(٥-٣) التعريف بأداة الدراسة
٧٣	(٦-٣) اعداد أداة الدراسة
٧٤	(٧-٣) آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانة
٧٥	(٨-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
٧٦	(٩-٣) الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
٧٨	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٧٩	(١-٤) تمهيد
٧٩	(٢-٤) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين
٨٢	(٣-٤) تحليل بيانات فرضيات الدراسة
٩٢	(٤-٤) نتائج واختبار فرضيات الدراسة
٩٧	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٩٨	(١-٥) النتائج
٩٩	(٢-٥) التوصيات
١٠١	المراجع

١٠٢	أولاً: المراجع العربية
١٠٨	ثانياً: المراجع الأجنبية
١١٠	ثالثاً: الموقع الإلكتروني
١١١	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
١	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	٧٥
٢	توزيعات الأوزان المرجحة	٧٧
٣	نتائج ثبات مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية (كرونباخ الفا)	٧٩
٤	خصائص عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	٨٢
٥	خصائص عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	٨٣
٦	خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٨٤
٧	خصائص عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	٨٤
٨	آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الأولى والنتائج الإحصائية	٨٦
٩	آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الثانية والنتائج الإحصائية	٨٨
١٠	آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الثالثة والنتائج الإحصائية	٩٠
١١	آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الرابعة والنتائج الإحصائية	٩٢
١٢	آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الخامسة والنتائج الإحصائية	٩٤
١٣	نتائج اختبار الفرضية الأولى	٩٦
١٤	نتائج اختبار الفرضية الثانية	٩٧
١٥	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	٩٧
١٦	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	٩٨
١٧	نتائج اختبار الفرضية الخامسة	٩٩

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	رقم الصفحة
١	أداة جمع بيانات الدراسة (الاستبانة)	١١٥
٢	قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية	١٢١
٣	قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تم اختيارها كعينة	١٢٣
٤	قائمة بأسماء المحكمين	١٢٤
٥	كتاب تسهيل مهمة من جامعة آل البيت	١٢٥

الملخص

مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية

دراسة ميدانية: على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالب

احمد غازي طاهر

إشراف الدكتور

عطاالله احمد الحسبان

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام أدوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (٧٢) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وتم اختيار (٣٥) شركة منها كعينة للدراسة، وكان عدد الشركات التي قامت بالاستجابة (٢٢) شركة، وكان الافراد المستهدفين من هذه الشركات عينة الدراسة هم المدراء الماليين، ومدراء التدقيق الداخلي، ومدراء الحسابات، والمحللين الماليين، والمحاسبين المختصين فقط في إعداد الموازنات التخطيطية في تلك الشركات. اعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانة علمية محكمة تم تصميمها اعتمادا على الإطار النظري للدراسة، حيث تم توزيع (١٠٧) استبانة استرد منها (٩٥) استبانة وبما نسبته (٨٨.٨%) من الاستبانات الموزعة واستبعد منها (٢) استبانة غير صالحة، وقد تم إخضاع (٩٣) استبانة للتحليل والتي تشكل ما نسبته (٨٧%) من الاستبانات الموزعة.

حيث اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وتم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام الأساليب الإحصائية ومنها الوسط الحسابي، والتكرارات، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، واختبار T للعينة الواحدة one Sample T-Test، واختبار كرونباخ الفا لقياس المتغيرات المستقلة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يوجد استخدام لأدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وهذه الادوات هي التحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، وتحليل التعادل،

وتحليل التدفقات النقدية، والتحليل بالنسب المالية (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب النمو، نسب السوق).

وكانت توصيات الدراسة بناء على النتائج كما يلي:

ضرورة أن يتم استخدام التحليل الراسي في تحليل القوائم المالية المقارنة مع الشركات من نفس الصناعة لإعداد الموازنات التخطيطية، وضرورة عقد الندوات أو المؤتمرات التي تناقش وسائل الربط بين مختلف أنواع الموازنات التخطيطية مع مختلف أنواع أدوات التحليل المالي وخصوصا في الشركات الصناعية التي تمثل اكبر القطاعات المستخدمة للموازنات التخطيطية.

الكلمات المفتاحية: أدوات التحليل المالي، الموازنات التخطيطية، الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

Abstract

The extent of using Financial Analysis tools In Preparation of planned Budgets

**(A Field Study on Jordanian Industrial Public Shareholding
Companies)**

Prepared by student

Ahmed Ghazi Taher

Supervised by:

Dr. Atallah Ahmad Al-Husban

This study aimed at identification of the extent of using the statistical analysis tools in preparation of planned budgets in the Jordanian industrial shareholding companies.

The study's population consisted of the Jordanian industrial public shareholding companies, which equals to (٧٢) companies listed in Amman stock exchange.

(٣٥) of them were selected as the study's sample, responded (٢٢) companies the targeted persons from this sample included the financial managers, managers of the internal audit departments, the accounts manager, the financial analysts, and the accountants who are specialized in preparing the planned budgets in these companies.

The researcher relied on a scientific verified questionnaire to collect data, designed based on the theoretical framework of the study.

(١٠٧) questionnaires were distributed, (٩٥) out of them returned representing (٨٨.٨) of the distributed questionnaires, and (٢) invalid questionnaires were excluded, therefore (٩٣) questionnaires subjected to analysis representing (٨٧%) of distributed questionnaires.

The study used the descriptive analytical methodology, and the researcher analyzed the data by using the statistical methods such as the

arithmetic means, the frequencies, the ratios, the standard deviations, T-test, in addition to Cronbach alpha to measure the dependent variables.

The study arrived to the following results:

There is usage of financial analysis tools in preparing the planned budgets in the Jordanian industrial public shareholding companies, such as vertical analysis, horizontal analysis, break even analysis, cash flow analysis, ratios analysis (Liquidity ratios, profit ratios, activity ratios, debt ratios, growth ratios, and market ratios)

Based on the results, the study arrived to the following recommendations:

The necessity to use the vertical analysis in analyzing the comparative financial statements to prepare the planned budgets for the companies in the same industry, The necessity to convene seminars and conferences that discuss the linking means among the various type of planned budgets, together with the various types of the financial analysis means in the industrial companies which represent the most sectors that use the planned budgets.

Keywords: Financial analysis tools, planned budgets, the Jordanian industrial public shareholding companies.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(١-١) المقدمة

(٢-١) مشكلة وأسئلة الدراسة

(٣-١) أهداف الدراسة

(٤-١) أهمية الدراسة

(٥-١) فرضيات الدراسة

(٦-١) مصطلحات الدراسة

(٧-١) حدود الدراس

(١-١) المقدمة

يهتم التحليل المالي بدراسة وتحليل القوائم المالية لفترة زمنية معينة محددة أو لفترات زمنية متصلة، وللتحليل المالي أدوات متعددة منها التحليل باستخدام النسب المالية، والتحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، وتحليل التعادل، وتحليل التدفق النقدي، وباستخدام أدوات التحليل المالي يمكن التوصل إلى معلومات يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية في إعداد الموازنات التخطيطية. ومن المفضل أن تكون عملية تقدير أرقام الموازنات التخطيطية مستندة إلى طرق علمية وليس بناء على الحكم الشخصي، وكل ذلك لا يحدث ما لم نستخدم الأساليب والطرق الحديثة في إعداد هذه الموازنات التخطيطية. ومن هذه الأساليب والطرق الحديثة هو استخدام أدوات التحليل المالي الذي يساعدنا على التخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرار والرقابة، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية والحالية التي تظهر في القوائم المالية.

وبناء على ما تقدم تتمحور الدراسة حول مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية وقدرتها على إعطاء معلومات وتقديرات مقارنة للفعلية وفي هذه الدراسة تم اختيار الشركات الصناعية الأردنية بسبب دورها الكبير في دعم الاقتصاد الوطني لما تقدمه من منتجات وخدمات وسيتم دراسة الطرق والأساليب الحديثة وهي أدوات التحليل المالي وتم التطرق إلى أنواع أدوات التحليل المالي وإلى أنواع الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية. وتم تناول هذه الدراسة من خلال خمسة فصول تركز الفصل الأول حول الإطار العام للدراسة والفصل الثاني الإطار النظري للدراسة ويتكون من أربعة مباحث حيث ركز المبحث الأول حول أدوات التحليل المالي والمبحث الثاني عن الموازنات التخطيطية وأنواعها ومتطلبات إعدادها والمبحث الثالث العلاقة بين أدوات التحليل المالي والموازنات التخطيطية وطرق وخطوات إعداد الموازنات التخطيطية، والمبحث الرابع الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة، والفصل الثالث إجراءات الدراسة، والفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات، أما الفصل الخامس والأخير فيتضمن النتائج وتوصيات الدراسة.

(٢-١) مشكلة وأسئلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم معرفة مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، فان هناك بعض من المدراء الماليين يقوم بالاعتماد على الحكم الشخصي الجزافي في تقدير أرقام الموازنات التخطيطية والتنبؤ بها والتخطيط، دون الاعتماد على الطرق والأساليب العلمية باستخدام أدوات التحليل المالي في التخطيط والتنبؤ للمستقبل وإعداد الموازنات التخطيطية الأمر الذي يؤدي وجود فرق كبير بين المخطط والفعلي وتظهر لنا انحرافات كبيرة بينهما نتيجة عدم استخدام أدوات التحليل المالي وإعطائها الأهمية وبالتالي يؤثر على عملية تنفيذ الموازنات التخطيطية ومتابعتها.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتركز وتتمحور حول السؤال الرئيسي التالي

ما مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما مدى استخدام التحليل الرأسي (العمودي) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٢- ما مدى استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٣- ما مدى استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٤- ما مدى استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٥- ما مدى استخدام النسب المالية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

(٣-١) أهداف الدراسة

إن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

١- التعرف على مدى استخدام التحليل الرأسي (العمودي) في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال معرفة كيفية القيام بعملية التحليل الرأسي وإظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية.

٢- التعرف على مدى استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال الاستخدام الأفضل للتحليل الأفقي لقياس اتجاه البنود في القوائم المالية وكيفية قياس هذه التغيرات التي تحدث خلال السلاسل الزمنية.

٣- التعرف على مدى استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال التعرف على تحليل التعادل وعلاقته بالموازنات التخطيطية.

٤- التعرف على مدى استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال معرفة أنواع نسب التدفقات النقدية ومعرفة أنواع الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية.

٥- التعرف على مدى استخدام النسب المالية في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال الاستخدام الأفضل لتلك النسب ومعرفة أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي والتي نستطيع من خلالها التنبؤ بالمستقبل.

(٤-١) أهمية الدراسة

إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال ما يلي:

١- الموازنات التخطيطية هي بمثابة خطة مالية عن سنة قادمة وكذلك الأمر إن التحليل المالي يحلل سنة سابقة لذلك جاءت هذه الدراسة لترتبط البيانات التاريخية بالبيانات المستقبلية للوصول إلى نتائج أكثر دقة حول النشاط المالي للشركات الصناعية لتقليل الفرق بين الفعلي والمقدر.

٢- إن الشركات الصناعية تستخدم الموازنات التخطيطية نظراً لتعدد منتجاتها وتشعبها الأمر الذي يعني ضرورة الرجوع إلى بيانات وتحليلات سابقة للوصول إلى القرار الأمثل الأمر الذي يخفف الانحرافات غير المفضلة ويزيد من الانحرافات المفضلة.

٣- توضيح أهمية استخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الموازنات التخطيطية من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٤- توضيح دور أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات المستقبلية.

(٥-١) فرضيات الدراسة

اعتمادا على أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يتم استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ويشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يتم استخدام التحليل الرأسي (العمودي) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يتم استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يتم استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يتم استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يتم استخدام تحليل النسب المالية (نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب النمو، نسب السوق) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

(٦-١) مصطلحات الدراسة

التحليل المالي: "هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منظمة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنظمات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)،

وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار " (الشواورة، ٢٠١٣، ص: ٢٤١).

أدوات التحليل المالي: " هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوت هذه الأدوات فيما بينها اذما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتاً في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة الى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية واهداف المحلل المالي " (شنوف، ٢٠١٢، ص: ٤٩).

الموازنة التخطيطية: " بأنها خطة تفصيلية يعبر عنها بأسلوب كمي يحدد من خلالها الكيفية التي سيتم بها إنفاق الموارد واستخدامها خلال فترة زمنية معينة " (Hilton, ٢٠٠٨, P. ٣٤٨).

النسب المالية: " علاقة مترابطة بين عنصرين (فقرتين) من عناصر القوائم المالية، الميزانية، قائمة الدخل، او الاثنين معاً " (العداسي، ٢٠١١، ص: ١٣٤).

التحليل الراسي: "يعبر عنه كنسبة مئوية والذي يساوي كل بند من بنود بيان الدخل مقسوم على الإيرادات أو صافي المبيعات ويبين العلاقة لكل عنصر بالنسبة لكمية القاعدة وهو رقم نسبي " (Horngren, et al , ٢٠١٢, P. ٧٢٧).

التحليل الأفقي: " مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنين أو الفترات المحاسبية المتتالية، مما يعني أن المقارنة سوف تتم على بيانات وقوائم الشركة ولكن على مدار أكثر من فترة مثل المقارنة بين صافي الربح والإيرادات وذلك بهدف التعرف على اتجاه تحليل البند وهو معروف بتحليل الاتجاهات " (عطية، ٢٠١١، ص: ١٥٥).

تحليل التعادل: " من الأدوات التي تقدم تحليلاً دقيقاً عن مواطن الضعف والقوة للمشروع ويتميز بالسهولة والدقة ويقوم التعادل على أساس العلاقة القوية بين التكاليف والربح وحجم الإنتاج ويقصد بالتعادل عدد الوحدات اللازم إنتاجها وبيعها لتغطية التكاليف المتغيرة والثابتة أي إن إيرادات المبيعات عند نقطة التعادل يساوي التكاليف الثابتة بالإضافة للتكاليف المتغيرة وبالتالي فإن الأرباح عند هذه النقطة من الوحدات المباعة تساوي صفر " (الشريف وآخرون، ٢٠٠٧).

تحليل التدفق النقدي: " قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل تحليل بالنسب وتحليل التعادل، وبالتالي فهي تقوم بالدورين الرئيسيين التحليل التاريخي للأوضاع المالية للشركة

وتطور هذه الأوضاع، مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف لدى الشركة وتقييم أدائها، وتقدير الوضع المالي المستقبلي للشركة استناداً إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها "(عقل، ٢٠١٤، ص: ٢٧٤).

(٧-١) حدود الدراسة

١- اقتصرت الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية البالغ عددها (٧٢) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية حيث كانت عدد الشركات التي استجابت (٢٢) شركة من مجموع الشركات المختارة كعينة والبالغ عددها (٣٥) شركة.

٢- تم استهداف افراد العينة من المدراء الماليين ومدراء الحسابات ومدراء التدقيق الداخلي والمحللين الماليين والمحاسبين القائمين بإعداد الموازنات التخطيطية، كون هذه الفئات هي المعنية باستخدام أدوات التحليل المالي وإعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية.

٣- وقد اقتصرت الدراسة على استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية التي تم تحديدها عن طريق الكتب العلمية والدراسات السابقة المذكورة في الدراسة وهذه الأدوات هي تحليل الرأسي وتحليل الأفقي وتحليل النسب المالية فقد ذكرت هذه الأدوات في دراسة (المهندس، ٢٠٠٦)، وتحليل التعادل حيث تم اعتماده استناداً إلى كتاب (كحالة وحنان، ٢٠٠٩، ص: ١٩٥) حيث ذكر بان تحليل التعادل يستخدم في التخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية، وتحليل التدفقات النقدية حيث تم اعتمادها استناداً إلى كتاب (الشواورة، ٢٠١٣، ص: ٢٨٠) بانها قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي مثل تحليل التعادل.

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: أدوات التحليل المالي

(١-١-٢) تمهيد

(٢-١-٢) مفهوم التحليل المالي

(٣-١-٢) أهداف ومقومات وشروط التحليل المالي

(٤-١-٢) أنواع واستعمالات التحليل المالي

(٥-١-٢) معايير التحليل المالي

(٦-١-٢) محددات التحليل المالي

(٧-١-٢) أدوات التحليل المالي

(١-٧-١-٢) التحليل الرأسي

(٢-٧-١-٢) التحليل الأفقي

(٣-٧-١-٢) تحليل التعادل

(٤-٧-١-٢) تحليل التدفقات النقدية

(٥-٧-١-٢) النسب المالية

(٨-١-٢) فوائد استعمال النسب المالية

المبحث الأول: أدوات التحليل المالي

(٢-١-١) تمهيد

يلعب التحليل المالي دوراً هاماً وحيوياً في توفير المعلومات المالية اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ولكي يكون للتحليل المالي دور وفاعلية وكفاءة، فإن المعلومات المالية التي يوفرها يجب أن تمتاز بالمصداقية والموضوعية والملاءمة. وتم التطرق في هذا المبحث إلى أدوات التحليل المالي حيث تتكون الأدوات من التحليل الأفقي، والتحليل الراسي، وتحليل التعادل، وتحليل التدفقات النقدية، والنسب المالية و تنقسم إلى نسب السيولة والتي تقيس سيولة الشركة المراد تحليلها و تتكون من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة الفاصل الزمني الدفاعي و صافي رأس المال العامل، ونسب الربحية والتي تقيس الأرباح المتحققة في الشركة ومنها نسبة هامش الربح والعائد على المبيعات، والعائد على مجموع الأصول، و نسب المديونية والتي تقيس الديون والالتزامات المترتبة على الشركة وتقسيمات هذه النسب، وكذلك نسب النشاط والتي تهدف إلى فاعلية وكفاءة الشركة في الاستثمار الأمثل لأصولها، وتم التطرق إلى نسب النمو ونسب السوق، و نتناول بشرح تفصيلي عن أدوات التحليل المالي وتقسيماتها وان كل هذه الأدوات المستخدمة في التحليل المالي سوف تساعدنا لمعرفة الوضع المالي للشركة وبالتالي تمكنا من التنبؤ والتخطيط للمستقبل وإعداد الموازنات التخطيطية للشركة لان الموازنات التخطيطية تعتمد على التنبؤ والتخطيط الجيد مستندا الى معلومات علمية وليس على التقديرات الشخصية العشوائية.

(٢-١-٢) مفهوم التحليل المالي

عرف عقل (٢٠١٤): التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل " (ص:٢٣٢).

وعرف التحليل المالي " هو عملية تشخيص المعلومات المحتويات في البيانات المالية لذلك يحكم على الشركة بالقوة أو الضعف فيما يتعلق بالربحية والمركز المالي " (Sarnagadharan & Kumar , ٢٠١١, p1٦١)

يعرف الباحث التحليل المالي بأنه عملية تحليل البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمنشأة لغرض التوصل الى معلومات تفيد في معرفة وضع المنشأة في الماضي والحاضر والتنبؤ

والتخطيط للمستقبل واعداد الموازنات التخطيطية التي يتم الاستفادة منها بالرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات.

(٢-١-٣) أهداف ومقومات وشروط التحليل المالي

ان للتحليل المالي اهداف عديدة يمكن ايجازها وتحديدها ومنها ما يلي: (عبود، ٢٠١٣، ص: ٩٢)

- ١- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة و تقييم جدوى الاستثمار في المنظمة .
 - ٢- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها و تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
 - ٣- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
 - ٤- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية و يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- ومن هذه الأهداف يرى الباحث إن من نتائج إجراء التحليل المالي يمكن إعداد الخطط المستقبلية والموازنات التخطيطية وهي من المعلومات المهمة لمتخذي القرارات.
- ولكي تحقق عملية التحليل المالي أهدافها التي من أهمها توفير مؤشرات حقيقية توضح الأداء والوضع المالي للمنشأة ، لابد من توفر المقومات التالية: (عبيسي، ٢٠٠٤، ص: ٣٠)
- ١- عدم تحيز المحلل المالي وان يكون هدفه إظهار الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها.
 - ٢- أن يتبع المحلل المالي عند قيامه في عملية التحليل بالأسلوب العلمي لجمع البيانات والتي تتناسب مع أهداف عملية التحليل.
 - ٣- يجب على المحلل المالي أن يقوم بإبداء رأيه في نتائج التحليل المالي بكل موضوعية ودقة موضحا الأسباب و المؤشرات فضلا عن إعطاء التوصيات والمقترحات.
- ومن المفترض أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار ومن الشروط:(الصياح و العامري، ٢٠٠٧، ص: ٥٠)
- ١- المرونة أي قابليته للتغير بين فترة وأخرى، والشمولية بمعنى أن يكون شاملاً لأنشطة الشركة، وفعالية وموضوعية التحليل المالي بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في تحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

٢- أن يراعى مبدأ اقتصاديات المعلومات بمعنى أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك الوقت.

٣- يقوم على التنبؤ بمعنى أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة فقط، ويكون هذا التنبؤ أما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً.

٤- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل المالي موضوعية وفعالة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

مما سبق يرى الباحث إن هناك أهداف ومقومات وشروط للتحليل المالي تمكن المحلل من القيام بواجباته بصورة جيدة وعدم التحيز والحصول على نتائج تفيد جميع الأطراف المستفيدة ومتخذ القرار في عملية التخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية في الشركة.

(٢-١-٤) أنواع واستعمالات التحليل المالي

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التنبؤ التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمد عليها في التحليل. بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع كما يلي: (عبد الله، ٢٠٠٨، ص: ١٨)

حسب الجهة القائمة بالتحليل

ينقسم التحليل حسب الجهة القائمة بالتحليل إلى ما يلي :

١- تحليل داخلي وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المنشأة المراد إجراء التحليل لها.

٢- تحليل خارجي وهذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المنشأة. ويهتم بهذا التحليل البنوك والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

و يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشأة واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية :

التحليل الاستثماري: "أن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، ولهذا الأمر اهتمام كبير من قبل جمهور المستثمرين من أفراد وشركات بسبب اهتمامهم بسلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات، بل تمتد لتشمل تقييم المنظمات نفسها والإدارة والاستثمارات في مختلف المجالات" (الشواورة، ٢٠١٣، ص: ٢٤٢).

التخطيط: "تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً هاماً لكل مؤسسة وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وتلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المستقبلي" (عقل، ٢٠١٤، ص: ٢٣٤).

الرقابة المالية: "تعتبر الرقابة المالية تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ومعرفة نقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب" (الشريف وآخرون، ٢٠٠٧، ص: ١٥٢).

تحليل تقييم الأداء: "أن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي" (كراجة وآخرون، ٢٠٠٦، ص: ١٥٨).

(٥-١-٢) معايير التحليل المالي

يتكون التحليل المالي من المعايير التالية:

(١-٥-١-٢) المعايير التاريخية

هذا المعيار يعتمد على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته، وأنه معيار مستمد من فعاليات المنشأة ذاتها (العامري و الركابي، ٢٠٠٧، ص: ١٢٣).

(٢-٥-١-٢) المعايير المطلقة

"إن المعايير المطلقة تعني وجود خاصية تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب مشتركة بين جميع المنشآت، ومن أمثالها نسبة التداول والتي تكون ١:٢ (ياسين، ٢٠١١، ص:٤٣). والسيولة السريعة ١:١ " (ال شبيب، ٢٠٠٧، ص:٦٥).

(٣-٥-١-٢) المعايير الصناعية

"وهو أكثر المعايير استعمالاً ويستخرج بإيجاد متوسط مأخوذ من مجموعة كبيرة من الشركات والمنظمات التي تنتمي إلى صناعة واحدة، و يقيم هذا المعيار على انه إطار عام للتحليل يلفت النظر إلى الانحرافات بين انجاز الشركة والمعدل للصناعة التي تنتمي إليها، وتقود المحلل بدورها إلى التعرف على أسباب هذه الانحرافات من خلال دراسة العوامل والأرقام التي تؤثر في المؤشر المنحرف عن المعدل، ويتولى إعداد هذه المعايير الاتحادات الصناعية في البلد وغرف الصناعة" (الشواورة، ٢٠١٣، ص:٢٥٢).

(٤-٥-١-٢) المعايير المستهدفة

إن وجود التقديرات إلى جانب القوائم المالية الحالية يمكن للمحلل المالي من الاستفادة منها في توقع ما سيكون عليه المركز المالي للمنشأة في تاريخ مقبل. ويطلق عادة على هذه التقديرات ضمن إطار ما يعرف بالموازنات التخطيطية فعلى المحلل المالي تحليل هذه الموازنات التخطيطية ومقارنتها بنتائج الماضي لتحديد الفوارق ودراسة أسبابها ومعالجتها وكذلك لتحديد اثر الخطط الموضوعية على المركز المالي للمنشأة في المستقبل (أل ادم و ال الرزق، ٢٠٠٦، ص:٤٧٥).

(٦-١-٢) محددات التحليل المالي

على الرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة والتعرف على مدى كفاءة عمليات المنشأة المختلفة وعلى المركز المالي للمنشأة وعلى القدرة الاستثمارية لديها إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي والتي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي التالي : (الجرجاوي، ٢٠٠٨، ص:٤٥)

١- يركز المحلل اهتمامه بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.

٢- مدى عمق التحليل المطلوب ودرجة اهتمام المحلل بالمؤسسة و مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ إن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.

٣- دخول بعض الإحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الإحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع و كمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.

ويرى الباحث إن هناك محددات في التحليل المالي عند إعداد الموازنات التخطيطية عندما يكون الوضع الاقتصادي للسوق غير مستقر فيصعب على المحلل وضع التنبؤات والتخطيط السليم للمستقبل بما يخص موازنة المبيعات وموازنة الإنتاج .

(٧-١-٢) أدوات التحليل المالي Tools of Financial Analysis

هناك عدد من الأدوات تستخدم في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوتت هذه الأدوات فيما بينها، ويعكس التفاوت في درجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوتت في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية (توفيق، ٢٠١٤، ص: ٢٧). ومن هذه الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية ما يلي:

(١-٧-١-٢) التحليل الرأسي Vertical Analysis

ويتم من خلال هذا التحليل نسبة أي رقم في الموازنات التخطيطية إلى رقم رئيسي آخر في نفس الموازنات للوصول إلى دلالة ذات معنى، ففي الموازنة العمومية التقديرية قد يأخذ التحليل الرأسي عدة أشكال. ففي جانب الأصول قد ينسب أصل معين إلى احد مجموعات الأصول، أو إلى إجمالي الأصول، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معنى. إما في موازنة الدخل فيتم التحليل الرأسي بنسبة أي عنصر من عناصر موازنة الدخل إلى رقم صافي المبيعات، لاستخراج نسبة كل فقرة من هذه الحسابات بصورة نسبة مئوية (العداسي، ٢٠١١، ص: ١٢٨).

ويركز هذا التحليل على مظهرين هاميين هما: (عقل، ٢٠١٤، ص: ٢٧٢)

١- إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين.

٢- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات.

ويرى الباحث إن إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل وحقوق المساهمين وإظهار الأهمية النسبية لكل بند تساعد في التنبؤ للمستقبل وإعداد الموازنات التخطيطية على ضوء أهمية هذه البنود وتأثيرها على الموازنات وبالتالي على الوضع المالي الذي ستكون عليه الشركة مستقبلاً.

ان التحليل الرأسي يسمى بالتحليل العمودي - المطلق أو التحليل المالي الساكن، ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة،

يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية (شنوف، ٢٠١٢، ص: ٥٠).

(٢-٧-١-٢) التحليل الأفقي Horizontal Analysis

يتم من خلال هذا التحليل مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة سنوات متتالية، مما يعني أن المقارنة سوف تتم على بيانات وقوائم الشركة ولكن على مدار أكثر من فترة مثل المقارنة بين صافي الربح والإيرادات وذلك بهدف التعرف على اتجاه تحليل البند وهو معروف بتحليل الاتجاهات (عطية، ٢٠١١، ص: ١٥٥).

وتتركز الفائدة الرئيسية منه في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، ومن خلال التحليل يتم معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في أي بند من البنود، بعد مقارنتها مع سنة تسمى سنة الأساس، ويساعد هذا النوع من أدوات التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين (رمو و الوتار، ٢٠١٠، ص: ١٨).

ويساعد هذا التحليل على ما يلي: (العامري و الركابي، ٢٠٠٧، ص: ١١٣)

١- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في موازنة المركز المالي أو موازنة قائمة الدخل خلال فترة زمنية.

٢- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٣- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المنشأة من خلال عمل الموازنة.

٤- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها في إعداد الموازنة.

وبين لنا التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاه نسبة النمو أو الانخفاض والتي تساوي قيمة البند للسنة الحالية مطروح منه قيمة البند للسنة السابقة مقسوم على قيمة البند لسنة الأساس (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٨، ص: ٤٩).

ويرى الباحث بان التحليل الأفقي أو ما يسمى بتحليل الاتجاه يستفاد منه في معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في أي بند من البنود وعلى ضوء ذلك يستفاد من هذا التحليل في التنبؤ بما ستكون عليه الشركة في المستقبل والتخطيط له من خلال إعداد الموازونات التخطيطية سواء كانت موازونات تشغيلية أو موازونات مالية.

٢-١-٧-٣) تحليل التعادل Breakeven Analysis

أن المقصود بتحليل التعادل هو تحليل الإيرادات والتكاليف مقارنة بمستوى المبيعات وهو ما يعرف بـ Cost volume profit analysis تحليل علاقة التكلفة والحجم والربح. ويقوم تحليل التعادل أساساً على رسم العلاقات بين التكاليف والإيرادات عند مستويات أنشطة مختلفة. ويعد هذا التحليل من الوسائل المهمة في ميدان الإدارة المالية لاسيما فيما يتعلق بتسعير المنتجات وتحديد كمية الإنتاج اللازمة لتحقيق مستوى معين من الأرباح. ويعتبر تحليل التعادل من الأدوات الهامة المستخدمة لتخطيط الأرباح عن طريق رسم العلاقة بين التكلفة والكمية والإيرادات (السبلاني، ٢٠١١، ص: ١٣٣). فان مجالات استخداماته عديدة ومتنوعة، تبدأ من التخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية المرنة وتنتهي في الرقابة وتقييم الأداء، ويوجد تأثير متبادل بين تحليل التعادل ونظام الموازنات التخطيطية فمن ناحية يساعد تحليل التعادل على تحديد مقدار الربح المحتمل في ظل أحجام مختلفة للمبيعات، إذ انه يحدد سلوك التكاليف وسلوك إيرادات البيع وبالتالي سلوك الأرباح للمستويات الإنتاجية و البيعية المختلفة. إن إمعان النظر في تحليل التعادل يوضح إن نقطة التعادل هي عبارة عن موازنة تخطيطية ثابتة معدة لمستوى طاقة معين، بينما يمثل تحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل أحجام إنتاجية وبيعية متعددة موازنة تخطيطية مرنة (كحالة و حنان، ٢٠٠٩، ص: ١٩٥).

واهم المجالات التي يمكن أن يخدم فيها هذا الأسلوب في التحليل هو هامش الأمان حيث يتحدد بمقدار زيادة حجم النشاط الحالي للشركة أو القسم عن حجم نشاط التعادل للقسم و إن هامش الأمان يساوي حجم النشاط الفعلي مطروح منه حجم النشاط الذي يحقق التعادل، ويمكن حساب نسبة هامش الأمان التي تساوي حجم النشاط الفعلي مطروح منه حجم نشاط التعادل مقسوم على الربح الحدي للوحدة والناتج مضروب في مائة وذلك للتعبير عنها بنسبة مئوية (توفيق، ٢٠١٤، ص: ٢٣).

ويرى الباحث إن تحليل التعادل يستخدم في إعداد الموازنات التخطيطية التي تعد لعدة مستويات من النشاط وتسمى بالموازنات المرنة من خلال تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح، وكذلك يحدد تحليل التعادل مقدار الربح المحتمل، وبذلك فانه يفيد في التنبؤ والتخطيط للمستقبل ويمكن إن يستفاد منه في إعداد موازنة الناتج وموازنة المبيعات و موازنة التكاليف الصناعية، وان نقطة التعادل تعتبر موازنة تخطيطية ثابتة معدة لمستوى طاقة معين يمكن الاستفادة منها في إعداد موازنة المخزون.

٢-١-٧-٤) تحليل التدفقات النقدية Cash Flow Analysis

أن قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل تحليل بالنسب وتحليل التعادل، و بالتالي فإنها تقوم بالدورين الرئيسيين التاليين:

١- تقدير الوضع المالي المستقبلي للشركة استنادا إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى مثل ظروف السوق والمنافسة وغيرها.

٢- التحليل التاريخي للأوضاع المالية للشركة وتطور هذه الأوضاع، مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف لدى الشركة وتقييم أدائها.

ومن ناحية أكثر تحديدا، فإن هذه القائمة تساعد المحلل على التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة من وإلى المؤسسة، وتقديم معلومات هامة عن أداء المؤسسة (عقل، ٢٠١٤، ص: ١٧٤). ومن الممكن استخدامها في عدة مجالات على سبيل المثال تحليل الائتمان، وفي تقييم الموارد المالية للشركة، وفي تحليل البيانات المالية بيانات التدفق النقدي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح وقياس التدفقات النقدية (Petersen & Plenporg, ٢٠١٢, P. ٣٠).

"وتتشابه قائمة التدفقات النقدية مع قائمة مصادر واستخدامات الأموال كونهما يعتبران قائمتين تحليليتين يعتمدان في وجودهما على وجود قائمتي المركز المالي والدخل للشركة" (الشواورة، ٢٠١٣، ص: ٢٨٠).

يرى الباحث من خلال ما سبق بان قائمة التدفقات النقدية هي احد أدوات التحليل المالي والتي يستفاد منها في تقدير الوضع المالي المستقبلي للشركة من خلال التحليل التاريخي للأوضاع المالية للشركة، وعلى ضوء ذلك يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في إعداد الموازنات التخطيطية المالية للشركة سواء كانت من النشاط التشغيلي أو النشاط التمويلي أو النشاط الاستثماري. ومن خلال هذا التحليل نتمكن من معرفة مقدار الأموال الداخلة والخارجة من وإلى الشركة والتي تسهل على المحلل المالي من التقدير والتخطيط لإعداد الموازنات التخطيطية.

٢-١-٧-٤) نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات

المتداولة

إن نسبة التدفقات النقدية إلى المطلوبات المتداولة تساوي صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على متوسط المطلوبات المتداولة.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني إن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخليا (Kieso , et al . , ٢٠٠٥, p: ١٩٦).

لذلك يرى الباحث من خلال ما سبق بأن نسبة التدفقات النقدية التي تبين لنا قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية والاستفادة من نتائج هذه النسبة في التنبؤ والتخطيط وإعداد الموازنات النقدية.

(٢-١-٧-٤-٢) طريقة مؤشر الربحية

يحتسب مؤشر الربحية من خلال قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يولدها المشروع خلال عمره الإنتاجي مقسوم على القيمة الحالية للتدفقات النقدية اللازمة للاستثمار. وإذا كانت نتيجة مؤشر الربحية أكثر من واحد، فإنه يتم التوصية في الدخول في المشروع، أما إذا كانت النتيجة أقل من واحد فإنه يتم رفض المشروع وعدم الدخول به (عبد الله و الحدرب، ٢٠١٠، ص: ١٣٠).

ويرى الباحث ان من الممكن الاستفادة من مؤشر الربحية في إعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية لأنه يبين لنا العلاقة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يولدها المشروع خلال عمره الإنتاجي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية اللازمة للاستثمار.

(٢-١-٧-٤-٣) نسبة تغطية النقدية

وتسمى هذه النسبة بنسبة صافي التدفق النقدي إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية وتحتسب نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كما في التالي: (مطر و عبيدات، ٢٠٠٧، ص: ٤٥١)

نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية تساوي صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مقسومة على مجموع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

يرى الباحث إن نسبة تغطية النقدية تفيد في معرفة كمية النقد المتوفرة في الشركة من خلال نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في إعداد الموازنات التخطيطية المالية.

(٢-١-٧-٤-٤) نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

إن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون تساوي فوائد الديون مقسومة على صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وإن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء ويتبنى بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون (مطر، ٢٠١٠، ص: ١٦٠).

يرى الباحث إن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون يمكن الاستفادة منها عند التخطيط للمشتريات الأجلة عند إعداد موازنة المشتريات وكذلك عند الحاجة إلى التمويل عند إعداد الموازنات التخطيطية التمويلية لأن المدير المالي عند الحصول على نتائج من عملية تحليل هذه البيانات سوف يكون لديه تصور على مقدار السيولة المتوفرة لدى الشركة وبذلك يستطيع تقدير قدرة الشركة على دفع الفوائد المترتبة على ديونها وعلى ضوء المعلومات المتوفرة يستطيع التنبؤ والتخطيط بما سوف تقوم به الشركة.

(٢-١-٧-٤-٥) فترة الاسترداد

إن هذا المؤشر يحدد المدة اللازمة لاسترداد مبلغ الاستثمار وإن فترة الاسترداد تساوي الاستثمار مقسوم على التدفقات النقدية الداخلة أي الوفورات النقدية. إذا كانت الوفورات النقدية غير منتظمة يتم احتساب فترة الاسترداد بالسنين والأشهر ١٢ شهر لكل سنة و٣٠ يوم لكل شهر (الرماحي، ٢٠٠٩، ص: ٣٤).

يرى الباحث إن مؤشر فترة الاسترداد يستفاد منه عند إعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية وذلك من خلال توضيح الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد المبلغ المستثمر وبذلك يصبح تصور كامل لدى القائمين في إعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية عن عوائد استثماراتهم وعن الفترة اللازمة لاستعادة المبلغ المستثمر وعن مقدار المبلغ المستثمر.

(٢-١-٧-٥) النسب المالية Financial Ratios

تعتبر النسب المالية احد أدوات التحليل المالي التي تقوم على أساس مجموعة من العلاقات المنطقية بين متغيرين لتشكيل رأي بخصوص قيمة الشركة (Pilbeam, ٢٠٠٧, P: ١٨٨).

وقد زادت أهمية هذه النسب عندما أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات، والنسب المالية تعرف بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية (مطر، ٢٠١٠، ص: ٣١).

ويرى الباحث إن النسب المالية هي من أدوات التحليل المالي وتستخدم في تحليل القوائم المالية للشركة الذي يبين لنا الأداء المالي للشركة واتجاه الأرباح فيها ومقدار السيولة ونقاط القوة ونقاط الضعف في الشركة وعلى أساس هذه المعلومات يمكن التنبؤ والتخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية التي من الممكن الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ القرار والرقابة.

فيمكن تقسيم النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى:

(١-٥-٧-١-٢) نسب السيولة

ويقصد بها تلك النسبة التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (عبود، ٢٠١٣، ص: ٩٧).

ويرى البحث إن نسب السيولة التي تقيس النقدية المتوفرة في الشركة للوفاء بالتزاماتها يمكن الاستفادة من هذه المعلومات المتوفرة في عملية التنبؤ والتخطيط عند إعداد الموازنات التخطيطية فيتم الاستفادة من هذه المعلومات عند اتخاذ القرار بالشراء بالأجل أم النقد وكذلك في عملية البيع بالأجل أم النقد كل هذا يأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات التخطيطية.

إن نسب السيولة تقسم إلى:

(١-٥-٧-١-٢) نسبة التداول

وتحسب نسبة التداول عن طريق قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة. وتكشف هذه النسبة مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل دينار من الالتزامات القصيرة الأجل، أن المعيار المطلق لهذا المؤشر هو ١:٢، أي أن الموجودات المتداولة تعادل ضعف المطلوبات المتداولة (محمد، ٢٠١٣، ص: ٣٤٥).

(٢-١-٥-٧-١-٢) نسبة السيولة السريعة

إن نسبة السيولة السريعة تساوي الأصول المتداولة مطروح منها المخزون السلعي مقسوم على الخصوم المتداولة، وإن هذه النسبة تشبه نسبة التداول باستثناء أنها استبعدت المخزون وذلك لأن عملية تحويل المخزون إلى نقدية تحتاج لفترة زمنية أطول، وتوفر السيولة السريعة قياس أفضل لسيولة الشركة لأنها تستبعد الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقد (Gitman&Zutter , P. ٧٢, ٢٠١٢).

(٢-١-٥-٧-١-٣) نسبة الفاصل الزمني الدفاعي

يعتقد بعض المحللون إن هذه النسبة توفر مقياس أفضل للسيولة ومكمل للمؤشرات المالية السابقة لتقييم مركز السيولة للمنشأة، ويعتبر أفضل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة لأنهما لا يعطيان صورة كاملة عن مركز السيولة للمنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير. ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية (النقدية، الذمم المدينة، الاستثمارات قصيرة الأجل) على المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة والتي تساوي تكلفة المبيعات مضاف إليها المصروفات التشغيلية مقسومة على ثلاثمائة وستين يوم أو ثلاثمائة وخمسة وستون يوم.

و إن هذا المؤشر قد لا يكون مقياساً أفضل لمركز السيولة في المنشأة من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، ولكنه يوفر أداة إضافية ومكملة لتحليل مركز السيولة (الخلايلة، ٢٠١٤، ص: ٧٠).

(٢-١-٥-٧-١-٤) صافي رأس المال العامل

وإن صافي رأس المال العامل يساوي الأصول المتداولة مطروح منها الخصوم المتداولة. و إن صافي رأس المال العامل يمثل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ويعبر عن العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ويعتبر من الوسائل الهامة لقياس السيولة في المنشأة. وفي حساب رأس المال العامل، تتكون الأصول المتداولة من، النقدية، والذمم المدينة بالاصافي (أي بعد طرح الديون المشكوك فيها)، والمخزون، والمصروفات المدفوعة مقدماً. وإن الخصوم المتداولة تشتمل، الدائنون، وأوراق الدفع التي تستحق خلال فترة مالية واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية. ومن عيوب صافي رأس المال العامل كمقياس لمركز السيولة هو تجاهله اختلاف الأحجام بين الشركات التي تخضع للتحليل المقارن (الخلايلة، ٢٠١٤، ص: ٦٢).

(٢-٥-٧-١-٢) نسب الربحية

يتم من خلال هذه النسب قياس الربحية في الشركة وكلما زادت هذه النسب كلما كان من الأفضل للشركة. وتشمل النسب التالية:

(٢-٥-٧-١-٢) نسبة هامش الربح

أن هذه النسبة تقيس صافي الربح الذي تحصل عليه الشركة من مبيعاتها بعد استبعاد التكاليف، وإن هامش الربح يساوي صافي الدخل مقسوم على المبيعات. وكلما كانت نسبة هامش الربح أعلى كلما كان أفضل للشركة (الخصاونة، ٢٠١٤، ص: ٨٥).

(٢-١-٧-٥-٢) العائد على المبيعات

هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة، وان العائد على المبيعات يساوي صافي الربح بعد الاضريبة مضروباً في مائة مقسوم على صافي المبيعات وتكون النتيجة نسبة مئوية، وحيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبراً عن أداء جيد للمنشأة، وإلا إذا كانت النسبة منخفضة فان ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو التكاليف العرضية، أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك (عبد الله، ٢٠٠٨، ص: ٢٨).

(٣-٢-٥-٧-١-٢) العائد على مجموع الأصول المستثمرة Return on Total

Assets

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليل القوائم المالية، وان العائد على إجمالي الأصول يساوي صافي الربح بعد الفوائد والضرائب مقسوم على إجمالي الأصول، وتوضح هذه النسبة الربح العائد من الاستثمار في الأصول. ويقاس العائد مدى فاعلية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من تلك الأصول، ويقارن هذا العائد مع معيار الصناعة ليتم الحكم عليه (خصاونة، ٢٠١١، ص: ٥٢).

(٤-٢-٥-٧-١-٢) معدل العائد على حق الملكية

إن معدل العائد على حق الملكية يساوي صافي الدخل مقسوم على حق الملكية. وان حق الملكية يساوي رأس المال المدفوع يضاف إليه علاوات الإصدار ويضاف الأرباح المحتجزة. وارتفاع هذا المعدل هو دليل الإدارة الكفؤة والذي عادة ما يفضل المالكون (العامري و الركابي، ٢٠٠٧، ص: ١١٨).

(٥-٢-٥-٧-١-٢) القدرة الايرادية الأساسية

إن القدرة الايرادية الأساسية تساوي الربح التشغيلي مقسوم على الموجودات. وتعتبر هذه النسبة على مدى مساهمة الموجودات في توليد الربح التشغيلي (العامري و الركابي، ٢٠٠٧، ص: ١١٨).

يرى الباحث إن نسب الربحية المتمثلة بنسبة هامش الربح، والعائد على المبيعات، والعائد على مجموع الأصول المستثمرة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والقدرة الايرادية الأساسية، كل هذه النسب تقيس لنا ربحية الشركة ومحاولة الاستفادة من هذه النسب في معرفة اتجاه أرباح

الشركة للتنبؤ والتخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية للشركة على ضوء الأرباح المطلوب تحقيقها واستنادا على المعلومات التي حصلنا عليها من هذه النسب.

(٢-١-٧-٥-٣) نسب المديونية

وتشتمل نسب المديونية على النسب التالية:

(٢-١-٧-٥-٣-١) نسبة المديونية

وهي النسبة التي تقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة على المشروع مقارنة بإجمالي الأصول، وان نسبة المديونية تساوي إجمالي الديون التي تم الحصول عليها من مصادر التمويل الخارجية الممولة بالاقتراض مقسومة على إجمالي أصول الشركة. وتعد هذه النسبة مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المشروع على أموال الغير في تمويل أصوله (أل شبيب، ٢٠٠٧، ص: ١٠١).

(٢-١-٧-٥-٣-٢) نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول

تختلف هذه النسبة عن سابقتها في أنها تستبعد الالتزامات قصيرة الأجل. وان نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول تساوي مجموع الديون طويلة الأجل مقسومة على مجموع الأصول. ويفضل بعض المحللين استخدام هذا المقياس لتقييم قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل (أبو دلبوح، ٢٠١٢، ص: ٣٣).

(٢-١-٧-٥-٣-٣) نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية

يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتشتمل القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل. أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. وتبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على الدين في تمويل أصولها مقارنة بأموال الملكية. ونسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية تساوي إجمالي الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل مقسومة على حقوق المساهمين. وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، ويزيد أيضا مخاطر المستثمرين، لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس للمؤسسة (أبو دلبوح، ٢٠١٢، ص: ٣٢).

(٢-١-٧-٥-٣-٤) نسبة تغطية الفوائد

تقيس قدرة الشركة على الالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليها نتيجة اعتمادها على الاقتراض. ونسبة تغطية الفوائد تساوي الدخل التشغيلي مقسوم على الفوائد. وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت مخاطر الشركة اتجاه هذه الديون (الخصاونة، ٢٠١٤، ص: ٨٤).

يرى الباحث إن نسب المديونية والتي تقيس مقدار الديون على الشركة في تمويل أصولها، وكذلك الفوائد المترتبة من جراء هذه الديون وتقيس مقدرة الشركة على سداد هذه الديون، وإن هذه النسب تأخذ بعين الاعتبار عند التنبؤ بالمستقبل والتخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية، حيث يراعى عند وضع الموازنات التخطيطية مقدار الديون على الشركة وكيفية سداد هذه الديون من خلال موازنة المبيعات، وموازنة المشتريات، وموازنة الإنتاج، وموازنة التكاليف وكل ما يتعلق بتقليل هذه الديون وسدادها.

(٢-١-٧-٥-٤) نسب النشاط

أن هذه النسبة تهدف إلى فاعلية وكفاءة المؤسسات في الاستثمار الأمثل لأصولها، كما توضح كفاءة الأداء والربحية للمؤسسة في المدى الطويل (الفتلي، ٢٠١٤، ص: ٢٠٨). وتستخدم كمؤشرات لتقييم الكفاءة في استخدام المنشأة لمواردها المالية وأصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، معدل دوران المدينين، متوسط فترة التحصيل (جربوع، ٢٠٠٥، ص: ٢٧٠).

(٢-١-٧-٥-٤-١) معدل دوران المخزون

يقيس معدل دوران المخزون ومتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون مدى فاعلية وكفاءة إدارة المخزون، وكلما انخفض معدل دوران المخزون أو زادت متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان ذلك مؤشرا سيئاً وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان ذلك مؤشرا جيداً، مع مراعات أن ارتفاع معدل دوران المخزون أكثر يزيد من مخاطر إدارة المخزون، وإن معدل دوران المخزون يساوي تكلفة البضاعة المباعة مقسوم على متوسط رصيد المخزون (عبيسي، ٢٠٠٤، ص: ٤١). ويمكن حساب متوسط المخزون حيث يساوي مخزون أول المدة مطروح منه مخزون آخر المدة مقسوم على اثنين، ولا يوجد معدل معياري يمكن الرجوع إليه ولكن يتم مقارنة المعدل الذي تحققه الشركة مع معدلات الشركات المنافسة، أو معدلات الصناعة (عطية، ٢٠١١، ص: ٢٠٨).

(٢-١-٧-٥-٤) متوسط فترة التخزين

وان متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون تساوي ثلاثمائة وستون يوم مقسوم على معدل دوران المخزون، وتشير فترة التخزين إلى عدد الأيام بالمعدل التي يمكث فيها المخزون في المخازن قبل بيعه. وكلما قصرت هذه المدة كلما كانت السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل (الخلايلة، ٢٠١٤، ص: ٧١).

ويرى الباحث إن نسبة معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين تفيد القائمين بإعداد الموازنات التخطيطية في التنبؤ والتخطيط في إعداد موازنة المخزون من خلال المعلومات التي توفرها هذه النسب حول المدة التي يمكث فيها المخزون في المخازن قبل بيعه وكذلك يوفر معلومات عن مخاطر إدارة المخزون.

(٢-١-٧-٥-٤-٣) معدل دوران الذمم المدينة

إن معدل دوران المدينين تساوي صافي المبيعات الآجلة مقسومة على متوسط المدينين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الائتمان الممنوحة للمدينين) و إن متوسط فترة التحصيل تساوي ثلاثمائة وستون يوم مقسوم على متوسط دوران المدينين. إن كلا النسبتين متعلقتين بالسيولة فهما يقيسان كفاءة وإدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل فكلما ارتفع المعدل وانخفضت فترة الائتمان كلما دل على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة، وان الشركة تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة أخرى وهذا ما يحسن السيولة ويقلل من حاجتها للتمويل ولا سيما الخارجي، أي كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو نقص متوسط فترة التحصيل كان ذلك مؤشر جيد والعكس صحيح (محمد و بولص، ٢٠١٠، ص: ١٠).

(٢-١-٧-٥-٤-٤) معدل دوران الأصول الثابتة

وتبين هذه النسبة مدى كفاءة استخدام الأصول الثابتة لزيادة المبيعات في الشركة، وان معدل دوران الأصول الثابتة تساوي المبيعات مقسومة على صافي الأصول الثابتة. وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الكفاءة في استخدام الأصول الثابتة (الخصاونة، ٢٠١٤، ص: ٨٢).

(٢-١-٧-٥-٤-٥) نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية

تظهر هذه النسبة إلى أي مدى تستثمر أموال أصحاب المشروع في الموجودات الثابتة اللازمة للمشروع، هذه النسبة تعطي مؤشراً إلى نوع التمويل الذي تحتاجه المؤسسة في المستقبل. إن هذه النسبة تختلف باختلاف نوع العمل أو الصناعة، وإن نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية تساوي الأصول الثابتة مقسومة على حقوق الملكية. وإن هذه النسبة يجب أن لا تتغير كثيراً بين سنة وأخرى لأنها تقيس العلاقة بين بندين لا يتغيران كثيراً خلال السنة (الاسبلاني، ٢٠١١، ص: ١٠٩).

(٢-١-٧-٥-٤-٦) معدل دوران الدائنين

إن معدل دوران الدائنين تساوي صافي المشتريات الآجلة مقسومة على متوسط الدائنين. وتكون هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد وتحسب النسبة وكما يأتي:

متوسط فترة التسديد تساوي ثلاثمائة وستون يوم مقسوم على معدل دوران الدائنين. وفترة التسديد تظهر الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمنشأة (محمد و بولص، ٢٠١٠، ص: ١١).

يرى الباحث إن نسب النشاط ومنها معدل دوران الذمم المدينة تفيد متخذي القرار عند إعداد الموازنات التخطيطية التمويلية والاستثمارية، لأنها متعلقة بالسيولة فتقيس كفاءة وإدارة الائتمان وفاعلية سياسة الائتمان والتحصيل. ونسبة معدل دوران الأصول الثابتة يتم الاستفادة من المعلومات المستخرجة منها في إعداد موازنة المبيعات لأنها تبين لنا كفاءة استخدام الأصول الثابتة لزيادة المبيعات. وإن المعلومات الناتجة من نسبة معدل دوران الدائنين والتي تبين الفترة التي يمنحها الدائنون للشركة يتم الاستفادة منها في إعداد الموازنات التخطيطية ومنها موازنة المشتريات.

(٢-١-٧-٥-٥-٥) نسب النمو

إن هذه النسب تعكس التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة إلى أخرى، وتقيس هذه النسب معدلات نمو المنظمة مع نمو الاقتصاد القومي، ويمكن قياس النمو في المنظمة في عدة مجالات منها المبيعات، التكاليف، الأرباح، سعر السهم (لرضي، ٢٠٠٥، ص: ٢٥).

ومن أهم نسب هذه المجموعة

(٢-١-٥-٧-١-٥) نمو المبيعات

إن نمو المبيعات تساوي المبيعات الصافية للسنة الحالية مطروح منها المبيعات الصافية للسنة السابقة أو الأساس مقسومة على المبيعات الصافية للسنة السابقة أو الأساس وتضرب في مائة في المائة (العامري و الركابي، ٢٠٠٧، ص: ١٢١).

(٢-١-٥-٧-١-٥) نمو الدخل الصافي

وتستخرج من خلال قسمة الدخل الصافي للسنة الحالية مطروح منها الدخل الصافي للسنة السابقة أو الأساس على الدخل الصافي للسنة السابقة أو الأساس (العامري و الركابي، ٢٠٠٧، ص: ١٢١).

ويرى الباحث إن نسب النمو والمتمثلة بنسبة نمو المبيعات ونسبة نمو الدخل الصافي يتم الاستفادة من نتائج هذه النسب عند إعداد الموازنات التخطيطية منها موازنة المبيعات وعند إعداد قائمة الدخل التقديرية.

(٢-١-٥-٧-١-٥) نسب السوق

تقدم هذه المجموعة من النسب تصورا مهما عن ما يهتم به المستثمرون والملاك داخل منظمة الأعمال، فالبعض يشتري الأسهم بقصد الحصول على الأرباح الموزعة وهذا هدف قصير الأجل والبعض يشتري بهدف تحقيق الأهداف الرأسمالية عن طريق بيعها في الوقت المناسب وهذا هدف طويل الأجل وبالتالي فإن للمستثمرين معاييرهم المختلفة التي يستخدمونها للحكم على شراء أسهم الشركة (خصاونة، ٢٠١١، ص: ٥٣). ومن هذه النسب:

(٢-١-٥-٧-١-٦) معدل السعر إلى العائد

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة سعر السهم إلى صافي أرباح الشركة بعد الضرائب والمخصصات وتدل هذه النسبة على عدد المرات التي على المستثمر دفعها مقابل أرباح السهم الواحد. ويعبر عنها بالمعادلة التالية معدل السعر إلى العائد تساوي سعر السهم مقسوم على عائد السهم. وكلما انخفضت هذه النسبة تكون أفضل، لأن المستثمر سيدفع مبالغ أقل مقابل الأرباح التي سيحققها سهم ما (خصاونة، ٢٠١١، ص: ٥٣).

ويرى الباحث إن هذه النسبة تفيد متخذي القرار عند إعداد الموازنات التخطيطية وذلك لأنها تبين مقدار الأرباح الموزعة على حملة الأسهم من العوائد.

(٢-١-٧-٥-٦-٢) عائد التوزيع

إن نسبة عائد التوزيع تساوي حصة السهم من الأرباح الموزعة مقسوم على سعر السهم السوقي وتعتبر هذه النسبة، مقرونة مع العائد على السهم، من أهم الوسائل المستعملة على فرص الاستثمار (الشواورة، ٢٠١٣، ص: ٣٢٥).

يرى الباحث ان هذه النسبة يستفاد منها عند إعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية من خلال معرفة عوائد التوزيع والتي على ضوء ذلك نقوم بوضع التنبؤات المستقبلية والتخطيط.

(٨-١-٢) فوائد استعمال النسب المالية

إن النسب المالية تساهم في تحسين قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتضييق الفجوة مع تنبؤات الإدارة وبشكل يضمن الاستجابة المتوازنة لنتائج النسب المالية. وان للنسب المالية القدرة التنبؤية وتستخدم كأداة تخطيط (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٨، ص: ٨٤).

أن النسب المالية تعد أداة مفيدة لخدمة أهداف مستخدمي المعلومات ومن هذه الفوائد: (ألفتي، ٢٠١٤، ص: ٢٠٨)

١- القيام بالتحسينات الممكنة للأداء وتحديد الفرص الجيدة.

٢- تحديد معدلات المخاطر المحتملة.

٣- تحديد الأرباح غير المتحققة وفرص النمو المحتملة.

مما سبق يرى الباحث إن فوائد استعمال النسب المالية عديدة ومنها تستخدم كأداة تخطيط وان التخطيط هو مستقبلي ومن الممكن أن يتم استعمال النسب المالية في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها بعد أن يتم تحديد المخاطر التي سوف تواجه الشركة ومعرفة أداء الشركة في السوق وفرص النمو كل هذا يأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات التخطيطية.

المبحث الثاني: الموازنات التخطيطية

(١-٢-٢) تمهيد

(٢-٢-٢) مفهوم الموازنات التخطيطية

(٣-٢-٢) أهداف ومزايا الموازنات التخطيطية

(٤-٢-٢) خصائص الموازنات التخطيطية

(٥-٢-٢) مبادئ الموازنات التخطيطية

(٦-٢-٢) مصادر التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية

(٧-٢-٢) متطلبات إعداد الموازنات التخطيطية

(٨-٢-٢) لجنة الموازنة

(٩-٢-٢) أنواع الموازنات

(١٠-٢-٢) مكونات الموازنة الشاملة

المبحث الثاني: الموازنات التخطيطية

(٢-٢-١) تمهيد

مع التطور الحاصل في كافة نواحي الحياة المختلفة والتوسع الكبير في حجم الشركات الصناعية والتجارية والخدمية، كان لابد لهذه الشركات من وضع خطط مستقبلية لوضعها المالي لكي تضمن بقائها في السوق وتحقيق التقدم والازدهار وتقييم ادائها والرقابة عليه من خلال عمل موازنات تخطيطية وتم التركيز في هذه الدراسة على الموازنات التخطيطية المعدة في الشركات الصناعية.

في هذا المبحث تم شرح اهداف ومزايا الموازنات والتطرق الى خصائصها ومبادئ اعدادها و شرح الموازنة التشغيلية وتقسيمها الى موازنات فرعية.

وتم شرح انواع الموازنات التخطيطية فنجد ان هناك موازنات طويلة الأجل تغطي فترة قد تزيد عن ثلاث سنوات، وموازنات قصيرة الأجل سنوية، وهذه الموازنة قد يتم تجزئتها إلى فترات ربع سنوية أو شهرية، وتعد هذه الموازنات إما بشكل نهائي أو بشكل مستمر إي إضافة تقديرات عن الفترة التي تنقضي منها باستمرار.

(٢-٢-٢) مفهوم ومسميات الموازنات التخطيطية

تعرف الموازنة التخطيطية بأنها: " ترجمة مالية لخطة كمية تغطي جميع أوجه نشاط المشروع لفترة مستقبلية في صورة شاملة ومنسقة، ويوافق عليها المسؤولون والمنفذون ويرتبطون بها، وتتخذ هدفاً يتم على أساسه متابعة نتائج التنفيذ الفعلي والرقابة عليها، وتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات المصححة لمعالجة الانحرافات والتوصل إلى الكفاية القصوى" (كحالة وحنان، ٢٠٠٩، ص: ٣٨).

وعرفت أيضا "هي خطة للعمل في فترة مستقبلية تهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في حدود الموارد البشرية والآلية والمالية المتاحة بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج الموضوعية وباستخدام أفضل الأساليب والطرق التي توصل إلى ذلك" (الكرخي، ٢٠١٠، ص: ٢٢٠).

يطلق على الموازنة عدة مسميات منها الموازنة التخطيطية، والموازنة التقديرية، والموازنة الرقابية، فكل واحدة من هذه الأسماء يسلط الضوء على إحدى صفات الموازنة فكلمة

تخطيطية تشير إلى أن الموازنة تحتوي على بيانات عن الخطة التي اعتمدها المنشأة، وتقديرية تعني إن البيانات التي تحتويها الموازنة هي بيانات تقديرية ولم تحدث بعد وإنها متوقعة، وإن صفة الرقابية تعني أن بيانات الموازنة تستخدم في رقابة وقياس الأداء الفعلي (عبد الله و الحدرب، ٢٠١٠، ص: ١٤٣).

من التعريفات السابقة يعرف الباحث الموازنة التخطيطية هي خطة مستقبلية يتم إعدادها من قبل لجنة الموازنة و بمشاركة جميع المستويات الإدارية ويتم التوافق عليها وتقود إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إدارة الشركة العليا لتحقيقها في المستقبل.

(٢-٢-٣) أهداف ومزايا الموازنات التخطيطية

ومن هذه الأهداف هي :

(٢-٢-٣-١) التخطيط

من الوظائف الأساسية للإدارة هو التخطيط، إن الموازنات التقديرية تعتبر إحدى أهم أدوات التخطيط التي تستعملها المنشآت، فعند وضع موازنة المبيعات للفترة القادمة تقدم بقية الإدارات في المنشأة بالتخطيط للوصول إلى حجم المبيعات المتوقع. فإدارة الإنتاج تضع الخطط اللازمة بإنتاج الكمية المطلوبة للبيع، وعلى إدارة القوى البشرية في المنشأة تدريب العاملين وتهيئتهم لإنجاز العمل المطلوب، وتقوم إدارة المشتريات بوضع الخطط اللازمة لشراء ما تحتاج إليه المنشأة من مواد ومستلزمات إنتاج أخرى (أبو نصار، ٢٠١٢، ص: ٣٠٤).

يرى الباحث مما سبق إن الموازنات التقديرية التخطيطية هي احد أدوات التخطيط إي تعتمد في إعدادها على التخطيط وأن التحليل المالي هو نقطة البداية للتخطيط المالي إي إن الموازنات التخطيطية عند إعدادها تعتمد على التحليل المالي من خلال تحليل بيانات الشركة الفعلية لمعرفة ما تم انجازه لكي يتم التخطيط للمستقبل ما سوف تحقق الشركة من مبيعات وإرباح وما تحتاجه من إنتاج لكي يغطي مبيعاتها وكل هذا يعتمد على تحليل دقيق للبيانات المالية الفعلية وتحليل الوضع الاقتصادي لكي يتم التخطيط الجيد وإعداد موازنات تخطيطية قادرة على تقييم الأداء والرقابة.

(٢-٣-٢-٢) التنسيق

التنسيق هو عملية توحيد الجهود بين الأقسام المختلفة للمشروع بحيث يعمل كل قسم منها نحو تحقيق الهدف الموضوع. ويجب أن يكون هناك توافق بين الأقسام في المنشأة بحيث لا ينبغي أن ترسم إدارة المبيعات سياسة بيعيه لكميات تزيد عن الكميات التي يمكن إنتاجها في قسم الإنتاج. ولا ينبغي أن تقوم إدارة الإنتاج سياسة الإنتاج على كميات تزيد عن الكميات التي يمكن تسويقها وهكذا بالنسبة لباقي الإدارات الأخرى (الحبيطي و رمو، ٢٠٠٨، ص: ١٦).

يرى الباحث إن عملية التنسيق مهمة بين الأقسام المختلفة وذلك لكي نتمكن من الحصول على المعلومات التي نستخدمها مع التحليل المالي لكي نتمكن من وضع موازنات تخطيطية سليمة ومقاربة قدر المستطاع من الفعلية.

(٣-٣-٢-٢) الرقابة و تقييم الأداء

عند مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط في الموازنة سوف يساعد المديرين على تقييم أداء الأقسام والعاملين في الوحدة الاقتصادية وبما إن الموازنة تستخدم لتقييم الأداء فإنها سوف تعطي الحافز للمنفذين ليقوموا بتنفيذها بصورة جيدة (الموسوي، ٢٠١٠، ص: ١١).

(٤-٣-٣-٢-٢) تحقيق الاتصال بين أقسام الوحدة الاقتصادية

يعتبر الاتصال الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحديد معالم السلطة والمسؤولية، وكذلك يعني الاتصال تبادل الأفكار والمعلومات بين جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى فهم مشترك، ويمكن من خلالها التعرف على الأهداف والسياسات التي تضعها الإدارة، كما يعتبر الوسيلة التي يتم من خلالها انتقال المعلومات والقرارات والمقترحات بين مختلف المستويات الإدارية. هذا وتزداد أهمية الموازنات التخطيطية كأسلوب للاتصال بتعدد وتضخم حجم الوحدة الاقتصادية، حيث تعتبر الموازنة التخطيطية أسلوب شامل ومباشر للاتصال (البلوي، ١٩٩٩، ص: ٣٤).

و هناك مزايا عديدة للموازنات التخطيطية عند استخدام التحليل المالي هي: (اللحام، ٢٠١٠،

ص: ١٩)

١- تعتبر أداة محفزة للأفراد العاملين بالوحدة الاقتصادية في حال قيامهم بتغطية الأهداف الموضوعية وتحقيقها، و إنها عملية إبداعية في الكشف المبكر عن أية مصاعب أو مشاكل قد تواجه الإدارة.

- ٢- اطلاع و إدراك الإدارة العليا لجميع العمليات والأنشطة التي تدار داخل الوحدة الاقتصادية، وتسهل عملية التنسيق ما بين أجزاء الأنشطة التي تدار داخل الوحدة الاقتصادية.
- ٣- إنها خطة أساسية لجميع المستويات الإدارية المختلفة، داخل الوحدة الاقتصادية، وصياغة الأهداف إلى أسس يمكن الرجوع إليها.
- ٤- تقدم نشاطات محددة لتقويم أداء جميع المستويات ذات المسؤولية، إذ يساعد نظام الموازنات الإدارة على تقويم أداء العاملين، من خلال تحقيق الأهداف الموضوعية.

(٤-٢-٢) خصائص الموازنات التخطيطية

إن من خصائص الموازنات التخطيطية هي: (الرماحي، ٢٠٠٩، ص: ٢٧)

- ١- تعتبر أداة للتخطيط والرقابة.
 - ٢- تقوم بترجمة سياسات وأهداف المشروع في الاستثمار والإنتاج.
 - ٣- تعتمد على التقدير والتعبير عن سياسة مستقبلية مدروسة.
 - ٤- تعتبر وسيلة تحديد المسؤوليات في المشروع وربطها بمراكز المسؤولية.
- يرى الباحث إن كل هذه الخصائص التي تم ذكرها من تخطيط ورقابة وترجمة سياسات وأهداف المشروع تعتمد بشكل أساسي على أدوات التحليل المالي لأن أدوات التحليل المستخدمة في تحليل البيانات المالية للشركة يستفاد من نتائجها في التخطيط وكذلك هناك هدف يحدد قبل البدء بالتحليل والذي هو ما هو الهدف من إجراء التحليل أما لغايات تحديد المبيعات أو الأرباح أو التمويل أو الاستثمار أو غير ذلك وان التحليل المالي يمكن أن يستفاد منه في التقدير للمستقبل على ضوء نتائج التحليل ولذلك فان من خصائص الموازنات التخطيطية الاعتماد على أدوات التحليل المالي في إعدادها.

(٥-٢-٢) مبادئ الموازنات التخطيطية

- هناك مجموعة من المبادئ العلمية التي يتم الاسترشاد بها في المراحل المختلفة ، التي تمر بها الموازنة، وذلك من اجل: (Williams & Bettner, ٢٠٠٥, P.٢٨)
- ١- إيضاح طبيعة استخدام التحليل المالي في الموازنات وتعميق فهمها وشرح دلالتها.
 - ٢- تطوير الأساليب وإجراءات التحليل المالي المستخدمة في إعداد الموازنات.
 - ٣- ترشيد استخدام الموازنات في الحياة العلمية.

هناك مبادئ عديدة للموازنات التخطيطية يمكن ان نذكر بعض من هذه المبادئ على سبيل المثال لا الحصر ومن هذه المبادئ ما يلي:

(٢-٢-٥-١) مبدأ التنبؤ

إن إعداد الموازنات التخطيطية يتطلب استخدام أسلوب التنبؤ عند القيام بإعداد تقديراتها، لأنها تعتبر خطة مستقبلية. ولكن لا نعني بالتنبؤ هنا اعتماد التقديرات في الموازنات التخطيطية على التخمين أو التقدير الجزافي، فالتنبؤ يعتمد على ما يلي: (اللحام، ٢٠١٠، ص: ٢٥)

أولا مصادر خارجية: وذلك بدراسة وتحليل الإحصاءات والبيانات التي تنشرها الهيئات والمؤسسات الرسمية، عن الاقتصاد القومي وحجم الطلب الكلي على إنتاج الصناعة التي تمارس فيها الوحدة الاقتصادية نشاطها. والتي يمكن التنبؤ بالمتغيرات في المستقبل على أساس علمي.

ثانيا مصادر داخلية: وهنا يتم دراسة وتحليل البيانات الداخلية بقصد التعرف على سلوكها والعلاقات التي تربطها، ونذكر منها على سبيل المثال:

١- دراسة وتحليل البيانات التاريخية بغرض قياس الاتجاه العام.

٢- دراسة سلوك عناصر التكاليف الداخلية، والعلاقة بين هذه التكاليف والربح وحجم النشاط، حيث يعتبر أمرا حيويا في مجال تخطيط الأرباح.

يرى الباحث مما سبق إن إعداد الموازنات التخطيطية يعتمد على التنبؤ وهو مبدأ من مبادئ الموازنات التخطيطية ولكن هذا التنبؤ لا يعتمد على التخمين والتقدير الجزافي وإنما يعتمد على أساليب علمية حيث يتم تحليل البيانات التاريخية التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وداخلية ويستخدم أدوات التحليل المالي ومن هذه الأدوات هي التحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، وتحليل التعادل، وتحليل التدفقات النقدية، وتحليل باستخدام النسب المالية وكل هذه الأدوات تستخدم لإظهار النتائج التي يمكن الاستفادة منها في إعداد الموازنات التخطيطية والتي تعتبر ترجمة لوضع الشركة في المستقبل.

(٢-٢-٥-٢) مبدأ الشمولية

تعتبر الموازنات التخطيطية خطة شاملة لجميع إدارات المنشأة ومراكز المسؤولية فيها، وانها تشمل جميع أنشطة المنشأة و لا تقتصر على جانب واحد من الأنشطة وتمتد إلى جميع المستويات الإدارية فيها، بحيث تصلح هذه الموازنة أساسا للرقابة وتقييم الأداء،

وحيث أن الارتباط المتشابك بين وظائف المنشأة يتطلب التنسيق التام بين الخطط الفرعية في ضوء الهدف الرئيسي، ومن ثم فإن أي دراسة لبناء الموازنة لا تركز على التكامل والترابط في ضوء وحدة الأهداف تكون سبباً في تعرض الخطة لعدم الواقعية (عليان، ٢٠٠٩، ص: ٤٢).

(٣-٥-٢-٢) مبدأ المرونة

في إعداد الموازنات تتطلب المرونة لأنها تعبر عن المستقبل واحتمالاته وتتضمن كل الخطط البديلة ولكي لا تصبح عقبة في سبيل المواجه لتغير الأوضاع و الظروف المستقبلية التي تعيشها الوحدة الاقتصادية أي تسهل الموازنة إمكانية التعديلات اللازمة طبقاً لتغير الظروف الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية (الحبيطي و رمو، ٢٠٠٨، ص: ١٨).

(٤-٥-٢-٢) مبدأ الارتباط بمراكز المسؤولية

يعرف هذا المبدأ على انه أسلوب إداري محاسبي أي لا بد أن توزع تقديرات الميزانية التقديرية، على أساس الوحدات التنظيمية في المشروع. فمن خلاله تتمكن الإدارة العليا من تحقيق رقابة فعالة إذ يتم ربط الموازنة بمراكز المسؤوليات يمكن ذلك من التعرف على مواطن الضعف والإسراف، ومواطن القوة والكفاية، مما يسمح لها باتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لمفهوم محاسبة المسؤولية (الحاج و نور الدين، ٢٠٠٩، ص: ٩٠).

(٦-٢-٢) مصادر التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية

تعتمد الموازنات التخطيطية في إعدادها على البيانات التي يتم الحصول عليها وكما يلي: (خلف الله، ٢٠٠٧، ص: ٥١)

١- **البيانات الخارجية:** وذلك بدراسة وتحليل الإحصاءات والبيانات التي تنشرها الهيئات والشركات الرسمية، عن السكان والدخول والاستهلاك وحجم الطلب الكلي على منتج الشركة، حيث يتم التعرف على مؤشرات تمكن من التنبؤ باتجاهات المتغيرات في المستقبل على أساس علمي.

٢- **البيانات الداخلية:** وهنا يتم دراسة وتحليل البيانات الداخلية بقصد التعرف على سلوكها واتجاهها والعلاقات التي تربطها، ومن هذه البيانات الداخلية، دراسة وتحليل البيانات التاريخية لنشاط الشركة بغرض قياس الاتجاه العام لنموها، وكذلك دراسة سلوك عناصر التكاليف الداخلية

المرتبطة بممارسة الأنشطة في الشركة والعلاقة بين هذه التكاليف والربح وحجم النشاط، حيث يعتبر ذلك أمراً حيوياً في مجال تخطيط الأرباح.

يرى الباحث مما سبق بان مصادر التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية يعتمد على التحليل المالي ومصداقية المعلومات التي يتم الحصول عليها والقيام بتحليلها.

(٧-٢-٢) متطلبات إعداد الموازنات التخطيطية

و لإعداد موازنة تخطيطية ناجحة ودقيقة هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية تتمثل في الأساليب الإدارية الضرورية ذات التأثير الفعال على نظام الموازنة التخطيطية وهذه المتطلبات كما يلي: (خلف الله، ٢٠٠٧، ص: ٥٠)

- ١- وجود هيكل تنظيمي ونظام محاسبي سليم يحدد نطاق وصلاحيات كل إدارة ويوفر المعلومات الضرورية للانطلاق منها لتحديد أهداف الشركة ووضع استراتيجيتها.
- ٢- الاعتماد على نظام فعال للمعلومات الإدارية يكون مصمماً بشكل دقيق وفعال ليضمن الحصول على المعلومات المطلوبة لتطبيق نظام الموازنات بالدقة والسرعة والنوعية اللازمة، ووضع البرنامج الزمني المناسب لإعداد الموازنات، ويجب أن يكون البرنامج الزمني جاهزاً قبل بدء الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنات التخطيطية.
- ٣- إنشاء لجنة الموازنة وان نجاح هذه الموازنات يعتمد على مشاركة وتعاون الجميع مع لجنة الموازنة وذلك للوصول إلى المستوى الذي يجعلها أداة فعالة لتحقيق أهداف الشركة.
- ٤- استخدام الأساليب العلمية في التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية ويجب أن يتم التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية على أساس علمي وواقعي للظروف الداخلية والخارجية لان الاعتماد على التخمين والعشوائية في التقدير يؤدي إلى فشل الموازنات التقديرية في تحقيق أهدافها.
- ٥- الاعتماد على أسلوب فعال لغرض التقديرات ومراعاة العوامل السلوكية عند إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية.

(٨-٢-٢) لجنة الموازنة

توجد في المنشأة لجنة تكون مسؤولة عن المشاكل التي تواجه برنامج الموازنة ومشاكل إعداد الموازنة نفسها. وتسمى هذه اللجنة بلجنة الموازنة، وتتكون من رئيس اللجنة الذي يكون غالباً المدير المالي في المنشأة وعضوية كل من مدير المبيعات ومدير الإنتاج ومدير المشتريات وكذلك القوى العاملة. وبعد تقديم كل قسم الموازنة الخاصة به يتم تجميع هذه الموازنات والتنسيق فيما بينها والتأكد في عدم التعارض بين بنود الموازنات المختلفة للوصول إلى موازنة شاملة على مستوى المنشأة،

وان لجنة الموازنة تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ الموازنة لتحديد الانحرافات التي قد تنتج عند تنفيذها ومعالجة هذه الانحرافات (التكريتي وآخرون، ٢٠١٠، ص: ٢٦٠). وان مهمة هذه اللجنة القيام بفحص الموازنة بعناية كما إنها توصي بالموافقة عليها أو إجراء التغييرات التي تراها ضرورية، والقرار لإعطاء موافقة نهائية على الموازنة عائد إلى مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء في العديد من المنشآت (Hilton, ٢٠٠٨, P.٣٧٦).

ويرى الباحث إن لجنة الموازنة من الممكن ان تعتمد على المعلومات المستخرجة من التحليل المالي في اتخاذ القرارات عند إعداد الموازنات التخطيطية لان التحليل المالي يعطينا معلومات وتصور عن الوضع المالي السابق والحالي للشركة والذي نستفاد منه في التقدير للمستقبل.

(٢-٢-٩) أنواع الموازنات

هناك عدة أنواع من الموازنات تنقسم كما في التالي:

أولاً : من حيث الفترة الزمنية

تقسم الموازنات من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها إلى ما يلي:

١- الموازنة قصيرة الأجل

الموازنة قصيرة الأجل تغطي فترة محاسبية واحدة مقبلة قد تكون عادة سنة، وتكون أداة تخطيط ورقابة معاً، وتقسم على مدار الفترة الزمنية التي تغطيها. فالموازنة السنوية تقسم مثلاً إلى موازنات ربع سنوية، أو شهرية، أو حتى أسبوعية إذا اقتضت الضرورة ذلك (جودي، ٢٠١١، ص: ١٣٣).

٢- الموازنة طويلة الأجل

تتمثل في الموازنات التي يتم إعدادها لأكثر من سنة مالية واحدة، خمسة سنوات فاكثراً، أن هذا النوع من الموازنات يعمل على خدمة أهداف التخطيط طويل الأجل، ويتضمن العمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وتهدف هذه الموازنات إلى التنسيق بين الأهداف والإمكانات المستقبلية في ضوء إمكانيات وأهداف الحاضر وعلى أساس التجربة والخبرات السابقة (عليان، ٢٠٠٩، ص: ٣١).

٣- موازنات مستمرة

تعد الموازنات أما على أساس مستمر، أو على أساس نهائي. فالموازنة السنوية (قصيرة الأجل)، التي تبنى على أساس مستمر، تعني أنها تغطي سنة كاملة بصفة مستمرة. وبذلك، يقتضي الأمر الامتداد بتاريخ نهاية الموازنة في المستقبل، بما يعادل الزمن الذي تم انجازه منها. فإذا انقضى شهر منها تم تعويضه بشهر من السنة القادمة وهكذا لبقاء الموازنة تغطي سنة كاملة، ويؤدي استمرار الموازنة إلى ضرورة الاستمرار في عملية التخطيط في المستقبل، ويتم التعديل على التقديرات الخاصة بها، على ضوء الخبرات، ويكون التعديل أولاً بأول، و أما الموازنات التي تعد على أساس نهائي فإنها تنقضي بانقضاء الفترة التي أعدت من أجلها، فترة زمنية محددة، ويحل محلها موازنة أخرى للفترة نفسها.

إن الموازنات المستمرة تعد أفضل من الموازنات النهائية، لأغراض التخطيط والرقابة، إلا أنها تتطلب نفقات أكثر في إعدادها، لأنها تحتاج إلى عملية تخطيط مستمرة، ولكن الفائدة التي تعود منها أكبر من ما يتطلب إعدادها من نفقات زائدة (جودي، ٢٠١١، ص: ١٣٣).

يرى الباحث إن هناك أنواع من الموازنات التخطيطية منها القصيرة الأجل والموازنات الطويلة الأجل والموازنات المستمرة، فعند إجراء تحليل البيانات باستخدام احد أدوات التحليل المالي يتم تحديد الهدف من إجراء هذا التحليل إما أن يكون الهدف إعداد موازنات قصيرة الأجل والتي تغطي سنة كاملة أو اقل، و إما أن يكون الهدف إعداد موازنات طويلة الأجل استثمارية والتي تغطي أكثر من سنة مالية واحدة، فيتم التحليل بناء على الهدف المراد تحقيقه ونوع الموازنات المراد إعدادها ولذلك يتم استخدام احدى ادوات التحليل التي يمكن الاستفادة منها.

ثانياً: من حيث موضوع المعاملات التي تغطيها

تقسم الموازنة من حيث موضوع المعاملات التي تغطيها إلى:

١- الموازنة العينية أو الكمية

في هذه الموازنة يتم توضيح البرنامج الإنتاجي للوحدة الاقتصادية مرتبطاً بالطاقة الإنتاجية، ويشمل كل من المستلزمات الخدمية والسلعية والاحتياجات من القوى العاملة، ويتم التعبير عن ذلك في شكل وحدات عينية من دون ترجمتها إلى قيم نقدية (اللحام، ٢٠١٠، ص: ٣١).

٢- الموازنة المالية

ويقصد بذلك الترجمة المالية للموازنات العينية مع بيان اثر الخطة المالية للمنشأة (الداهمة، ٢٠١٤، ص: ١٩٩). أي أنها الموازنة العينية بعد تحويل قيمها العينية إلى قيم نقدية، وبالنتيجة فإن وحدة القياس في الموازنة المالية هي وحدة النقد (راضي، ٢٠١١، ص: ١١٦).

٣- الموازنة النقدية

هذه الموازنة تعتبر إحدى أدوات التنبؤ المالي لتخطيط الاحتياجات قصيرة الأجل، بحيث توضح التدفقات النقدية المستقبلية، وتزود المدير المالي بمعلومات عن موقف السيولة في المنشأة بما يمكنه من معرفة العجز النقدي المتوقع وتوقيت حدوثها وأيضا في حالة وجود نقدية فائضة وتوقيت حدوثها، فعند وجود العجز يصبح من الضروري البحث مقدماً عن مصادر محتملة لتمويل ذلك العجز حتى لا تتعرض المنشأة لمخاطر العسر المالي، وعند وجود فائض نقدي متوقع فإن الأمر يقتضي ضرورة التخطيط مقدماً لاستثماره (حجازي، ٢٠١٠، ص: ١٦٣). الموازنة النقدية هي الأداة التي تستخدم لتحقيق التوازن بين تسديد الالتزامات في الوقت القانوني المحدد، وبين إتباع سياسة استثمارية تحقق أكبر عائد ممكن على الأموال المستثمرة من خلال تحديد الأرصدة النقدية. وتهدف المنشأة الصناعية إلى تحقيق أرباح، ولا يتحقق ذلك إلا إذا زادت الإيرادات السنوية عن التكاليف والمصروفات السنوية. وحتى يعرف اثر الإيرادات والمصروفات على حجم النقدية في منشأة ما لابد من أن تتحول الإيرادات إلى مقبوضات نقدية، والمصروفات إلى مدفوعات نقدية. وتحتاج إدارة المنشأة إلى التأكد من كفاية أرصدها النقدية لدفع التزاماتها ومستحقاتها أولاً بأول وبدون تأخير يؤثر على سمعة المنشأة المالية، ويجب أن لا تكون الأرصدة النقدية أكبر من اللازم، وألا أدت إلى وجود أموال غير مستثمرة مما يؤثر على أرباح المنشأة تأثيراً سلباً (ابو حشيش، ٢٠١٠، ص: ٤٥٦).

تتكون موازنة النقدية من أربعة أجزاء رئيسية هي: (التكريتي وآخرون، ٢٠١٠، ص: ٢٧٤)
الجزء الأول المقبوضات النقدية، الجزء الثاني وهو المدفوعات النقدية، الجزء الثالث هو العجز أو الفائض في النقدية، والجزء الرابع وهو الجزء الخاص بالتمويل.

ثالثاً: من حيث الوحدة المحاسبية التي يتم إعداد الموازنة على أساسها

تقسم الموازنات من حيث الوحدة المحاسبية يتم إعدادها على أساسه إلى:

١- موازنات البرامج

وهي تعتبر احد العناصر التي تحتويها الموازنة والتي تهتم بتجديد البرامج والخطط التي سوف تقوم بها المنشأة فيتم تقسيم أنشطة المنشأة إلى برامج محددة يهدف كل منها إلى تحقيق هدف معين أو التوصل إلى نتيجة معينة (الخفاجي و جواد، ٢٠١٠، ص:٢٩). ويعد عنصر الزمن من العوامل المهمة في موازنات البرامج إذ يقترن تنفيذ البرنامج عادة بفترة زمنية محددة ومن ثم يعد البرنامج على أساس التسلسل الزمني لعمليات التنفيذ المختلفة والفترة الزمنية المحددة لكل منها، وعلى ذلك فان موازنة البرامج تعد أداة لتخطيط الزمن (Garrison & Noreen, ٢٠٠٦, P. ٢٤).

٢- موازنات المسؤوليات

في هذا النوع من الموازنات يتم رسم الخطط على أساس مراكز مسؤولية التنفيذ أو تحقيق الأهداف. ويتم بعد ذلك تحليل أنشطة المنشأة على أساس المسؤولين عن تنفيذ أجزائها أو تحقيق أهدافها، وبمقتضى ذلك تقسم الموازنات إلى أجزاء بحيث يصبح تنفيذ كل جزء من مسؤولية شخص محدد أو مجموعة محددة من الأشخاص. وتهدف إلى فرض الرقابة على كفاءة التنفيذ وتقييم كفاءة الأداء (راضي و حجازي، ٢٠٠٦، ص: ٣٧).

٣- موازنات المنتجات

تقوم موازنة المنتجات على تخطيط ربحية المنتجات المختلفة والرقابة عليها وتحسينها. وتقوم على اعتبار كل منتج وحدة محاسبة مستقلة لإغراض الموازنة، وتتضمن موازنة المنتج برنامج الإنتاج والتشكيل الخاص به وبرنامج المبيعات والمخزون المتعلق به وتخطيط عناصر التكاليف وتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها (رضي، ٢٠١١، ص: ١١٧).

رابعاً: من حيث مستوى النشاط الذي يتم إعداد الموازنة على أساسه

تقسم الموازنات من حيث مستوى النشاط إلى:

١- الموازنة الثابتة

ويقصد بالموازنات الثابتة تلك الموازنات التي يتم إعدادها عند مستوى محدد من النشاط. ونظراً لان الموازنات الثابتة تعتمد على مستوى محدد من النشاط فإنها ربما تفقد أهميتها إلى حد كبير عند إعداد تقارير تقييم الأداء (ريشو، ٢٠١٠، ص: ٦٤).

٢- الموازنة المرنة

وهي الموازنة التي توضع لعدة مستويات من النشاط أو الحجم ولا تحتاج إلى تغيير إذا ما تغير مستوى النشاط في الفترة المستقبلية المخطط لها (الحبيطي و رمو، ٢٠٠٨، ص: ٢٤).

وتعتبر الموازنة المرنة من الاتجاهات المعاصرة في إعداد الموازنة وتتضمن مديات من الأنشطة. وان هذه الطبيعة المتحركة للموازنة المرنة يجعلها قابلة لاستيعاب المتغيرات المحيطة بالمنشأة أو داخلها (الشماع، ٢٠١٥، ص: ٦٦٠).

(١٠-٢-٢) مكونات الموازنة الشاملة

تتألف الموازنة الشاملة من عدة موازنات وظيفية أو تشغيلية وموازنات مالية، وان الموازنة الشاملة تغطي كل جوانب النشاط في المنشأة فهناك موازنة للمبيعات وموازنة للإنتاج وموازنة للمصروفات البيعية وموازنة للمصروفات الإدارية وموازنة للمصروفات الأخرى وانه يتم ربط الأنشطة المرتبطة مع بعضها البعض عند إعداد الموازنة فنجد إن موازنة المبيعات مرتبطة مع موازنة الإنتاج ومخزون الإنتاج التام وان موازنة الإنتاج تؤثر على موازنات التكاليف مثل موازنة المواد الخام وموازنة الأجور المباشرة وموازنة الأعباء الإضافية.

إن الموازنات التشغيلية تؤثر على القوائم المالية النهائية وهذه تشمل قائمة التدفق النقدي وقائمة الدخل، وهاتان الموازنات وموازنة الإنفاق الرأسمالي تؤثر على الميزانية العمومية التقديرية. ويجب أن يتم مراعاة علاقة الأنشطة ببعضها البعض (عبد الله و الحدرب، ٢٠١٠، ص: ١٤٨). تتكون الموازنة الشاملة (الأساسية) من جزئين رئيسيين موازنة التشغيل والموازنة المالية (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١٥٩).

(١-١٠-٢-٢) موازنة التشغيل

وتتكون موازنة التشغيل من الموازنات التالية:

(١-١-١٠-٢-٢) موازنة المبيعات

تعتبر موازنة المبيعات جدول تفصيلي يظهر المبيعات المتوقعة للفترة القادمة (فترة الموازنة) معبراً عنها بالقيم والكميات. وعند إعداد موازنة المبيعات بصورة دقيقة تكون مفتاح لنجاح عملية إعداد الموازنة بأكملها. حيث إن كل أجزاء الموازنة الشاملة من موازنات فرعية تعتمد في الأساس على موازنة المبيعات. وهو ما دعا البعض إلى أن يطلق على موازنة المبيعات الموازنة الأم، والتي تمثل نقطة البداية التي تؤدي إلى تكوين أرقام الموازنات الأخرى. فبعد إعداد موازنة المبيعات يمكن تحديد حجم الإنتاج الواجب إنتاجه خلال فترة الموازنة للوفاء باحتياجات

المبيعات المقدرة، وبالتالي يمكن إعداد موازنة الإنتاج بعد الأخذ في الاعتبار حركة المخزون من المنتج النهائي (راضي، ٢٠١١، ص: ١٢٧).

يرى الباحث بان موازنة المبيعات هي حجر الأساس لإعداد الموازنات الأخرى أي إن الموازنات الأخرى تعد على أساس موازنة المبيعات فيجب أن تمتاز بالدقة والموضوعية وعلى أسس علمية عند إعدادها، ومن الممكن أن يتم استخدام أدوات التحليل المالي لإعداد موازنة المبيعات التخطيطية لتكون مقاربة للفعلية ومن هذه الأدوات التي من الممكن أن نستخدمها للتوصل إلى تقديرات المبيعات هو التحليل الأفقي للمبيعات عبر سلاسل زمنية متتالية يتم تقدير المبيعات على ضوء النتائج التي نتوصل إليها، ويمكن استخدام التحليل الرأسي من خلال إظهار الأهمية النسبية لهذا البند، وكذلك يمكن استخدام تحليل التعادل والذي يبين لنا العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج وحجم المبيعات وبالتالي إلى حجم الأرباح ويتم الاستفادة من هذا التحليل في تقدير المبيعات، ويمكن أن نستخدم النسب المالية في عملية تحليل القوائم المالية للتوصل إلى معلومات يتم الاستفادة منها في عملية التخطيط لإعداد موازنة المبيعات.

(٢-٢-١٠-١-٢) موازنة الإنتاج

تعتمد هذه الموازنة في إعدادها على موازنة المبيعات وتعتبر موازنة الإنتاج الخطوة الثانية بعد موازنة المبيعات ويتم تحديد الكمية المتوقع إنتاجها من خلال كمية المبيعات يضاف إليها مخزون آخر المدة مطروح منها مخزون أول المدة،

وإن الإنتاج من خلال هذه العملية يهدف إلى تلبية حاجة المبيعات وتكوين مخزون آخر المدة ولكن لا نحتاج كل هذه الكمية لوجود بضاعة أول المدة. وتتحدد كمية مخزون آخر المدة بناء على عدة عوامل منها طبيعة الطلب على المنتج، ومعدل تلف المخزون، وتكلفة التخزين، وتكاليف إعداد الآلات للإنتاج، وتكلفة الأموال المرتبطة في المخزون، ومعدلات التضخم المتوقعة (عبد الله و الحدر، ٢٠١٠، ص: ١٥٤).

(٢-٢-١٠-١-٣) موازنة التكاليف الصناعية

فانه يمكن إعداد موازنة التكلفة الصناعية. للمواد الخام، الأجور المباشرة، المصروفات الصناعية.

(٢-٢-١٠-١-٣-١) موازنة المواد الخام المباشرة

تعتبر موازنة الإنتاج هي الأساس التي تستند الإدارة عليه في إعداد موازنة المواد الخام المباشرة. وتحتوي موازنة المواد الخام المباشرة على كمية وقيمة المواد الخام اللازمة لتلبية حاجة

الإنتاج و المخزون الواجب الاحتفاظ به من هذه المواد. ويتم احتساب المواد الخام اللازم للإنتاج من خلال ضرب عدد الوحدات الواجب إنتاجها في كمية المواد الخام اللازم لإنتاج الوحدة، وتحسب كمية المواد الخام الإجمالية الواجب شراؤها من خلال إضافة مخزون المواد الخام الواجب الاحتفاظ به إلى المواد الخام اللازم للإنتاج ويطرح منه مخزون أول الأمد من المواد الخام. وتعتبر موازنة المواد الخام إحدى الخطوات التي تعتمد عليها الإدارة في التخطيط لمتطلبات المواد الخام. والهدف من هذه الأداة التأكد من إن المواد الخام اللازمة للإنتاج موجودة وبالكميات المناسبة وفي الوقت المناسب لتلبية حاجات الإنتاج (التكريتي وآخرون، ٢٠١٠، ص: ٢٦٥).

ويلاحظ على موازنة المواد المباشرة إنها تشتمل على موازنتين هما موازنة المواد المباشرة المستخدمة في الإنتاج. وموازنة مشتريات المواد (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١٦٧).

(٢-٢-١٠-١-٣-٢) موازنة الأجور المباشرة

نقطة البداية في إعدادها هي تحديد عدد الوحدات التي سيتم إنتاجها من كل منتج من منتجات المنشأة خلال فترة الموازنة وبضرب الزمن اللازم لكل وحدة في عدد الوحدات يتحدد الوقت المباشر اللازم لإنتاج كميات الوحدات الواردة في موازنة الإنتاج.

ويمكن تحديد الزمن اللازم لإنتاج الوحدة بدراسة الحركة والزمن أو بتحديد متوسط عدد الوحدات التي يمكن إنتاجها في ساعة العمل،

ويحدد معدل اجر الساعة بدراسة تكلفة الأجور الفعلية وتعديلها بما يتوقع حدوثه خلال فترة العمل المقبلة من دورات للعمال وترقيات وتعديل لرواتبهم ثم بعد ذلك يحدد المعدل بقسمة المبلغ الإجمالي للأجور على عدد ساعات العمل، ويفضل حساب معدل اجر الساعة لكل مركز على حدة وليس لكل عامل على حدة (عبد الله و الحدرب، ٢٠١٠، ص: ١٥٧).

(٢-٢-١٠-١-٣-٣) موازنة المصاريف الصناعية غير المباشرة

تعد هذه الموازنة ذات أهمية في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا والتطور السريع في أساليب الإنتاج وتقنياته، وتهدف موازنة المصاريف الصناعية غير المباشرة إلى بيان عناصر الكلفة التي لا تدخل في تكوين المنتج بشكل مباشر ولكنها ضرورية من أجل العملية الإنتاجية. ومن المفضل تبويب عناصر الكلفة بحسب علاقتها مع حجم الإنتاج، أي تبويبها إلى تكاليف متغيرة وثابتة، فإنه يمكن ربطها بشكل مباشر بمراكز المسؤولية وبشكل خاص مراكز الإنتاج وخدمات الإنتاج كونها من التكاليف الخاضعة للرقابة (عليان، ٢٠٠٩، ص: ٣٤).

(٢-٢-١٠-١-٤) موازنة المخزون آخر المدة

يتم إعداد موازنة المخزون التام آخر المدة بعد توفر كل البيانات الكافية لحساب تكلفة وحدة المنتج التامة، ويعبر عن تكلفة المخزون التام آخر المدة والذي يساوي إجمالي المخزون التام المخطط للمخزون التام آخر المدة مضروباً في إجمالي تكلفة الوحدة، ويحتسب المخزون التام المخطط للمخزون التام آخر المدة من خلال حساب تكلفة إنتاج الوحدة من مواد مباشرة، عمل مباشر، تكاليف إضافية، وتحتسب كل واحدة من هذه العناصر من خلال ضرب الكمية في التكلفة وان مجموع هذه العناصر يساوي إجمالي المخزون التام المخطط للمخزون التام آخر المدة. وان حساب تكلفة وحدة المنتج التام مطلوب لتحقيق سببين هما الأول لتحديد تكلفة البضاعة المباعة في موازنة قائمة الدخل والثاني لتحديد كمية وقيمة المخزون التي تظهر في موازنة قائمة المركز المالي أي حساب تكلفة الوحدات (راضي، ٢٠١١، ص: ١٣٥).

(٢-٢-١٠-١-٥) موازنة تكلفة المبيعات

يمكن التعبير عن موازنة تكلفة المبيعات من خلال الخطوات المتتالية تبدأ بتكلفة المخزون السلعي أول المدة يضاف إليها تكلفة الإنتاج التام والتي تتكون من (تكلفة المواد المستخدمة في الإنتاج، اجور، مصروفات متغيرة) فيكون الناتج إجمالي تكلفة إنتاج الوحدات المتاحة للبيع. ثم الخطوة الثانية يتم طرح تكلفة مخزون سلعي آخر المدة من إجمالي تكلفة إنتاج الوحدات المتاحة للبيع فننتصل إلى تكلفة إنتاج المبيعات.

الخطوة الثالثة يتم إضافة إجمالي المصروفات الإدارية والبيعية المتغيرة وان المصروفات البيعية والإدارية متمثلة ب (عمولات بيع، مصروفات انتقال، إعاشة) إلى تكلفة إنتاج المبيعات فننتصل إلى الناتج النهائي وهو تكلفة المبيعات. ويلاحظ على موازنة تكلفة المبيعات بأنها تمثل تكلفة إنتاج المبيعات مضافاً إليها المصروفات البيعية والإدارية المتغيرة. وان المصروفات البيعية والإدارية المتغيرة تقدرها الإدارة في صورة نسبة مئوية لكل مصروف على حدة يحسب من قيمة مبيعات السلعة، وان تكلفة المبيعات في النهاية هي تكلفة متغيرة للمبيعات أي أنها حسبت على أساس التكلفة الصناعية والبيعية والإدارية المتغيرة (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١٧٤).

(٢-٢-١٠-١-٦) موازنة المصاريف الإدارية والبيعية

تغطي هذه الموازنة المصاريف الإدارية و البيعية التي تتوقع المنشأة حدوثها خلال الفترة التي تغطيها الموازنة. وان المصاريف الإدارية و البيعية تضم مجموعتين من المصاريف هما المصاريف المتغيرة والمصاريف الثابتة. والمصاريف المتغيرة تتناسب بالعادة مع حجم المبيعات المتوقع، ومن الأمثلة على المصاريف المتغيرة عمولة البيع ومصاريف نقل البضاعة وجزء من

مصاريف خدمة الجمهور. أما المصاريف الثابتة فتتمثل في مصاريف الإيجار واهتلاك أثاث ومعدات الإدارة والرواتب وغيرها (أبو نصار، ٢٠١٢، ص: ٣٢٣).

(٧-١-١٠-٢-٢) قائمة الدخل التقديرية

ويعبر عن قائمة الدخل التقديرية بالعديد من الخطوات تبدأ بالمبيعات والتي يتم استخراجها من خلال ضرب عدد الوحدات في السعر وبعد ذلك يتم طرح تكلفة المبيعات منها فننتوصل إلى مجمل الربح والخطوة الأخرى يتم طرح المصاريف الإدارية والبيعية فنحصل على صافي الدخل التشغيلي. وتبين قائمة الدخل التقديرية صافي الدخل الناتج عن النشاط التشغيلي الرئيسي للمنشأة خلال فترة الموازنة ويتم إعداد قائمة الدخل التقديرية من خلال البيانات المستقاة من موازنة المبيعات، وموازنة المواد المباشرة وموازنة العمل المباشر، وموازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة، وموازنة المصاريف الإدارية والبيعية، والمقبوضات التشغيلية، والمدفوعات التشغيلية (الداهمة، ٢٠١٤، ص: ٢٣١).

المبحث الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والموازنات التخطيطية

(١-٣-٢) تمهيد

(٢-٣-٢) دور المحلل المالي في إعداد الموازنة

(٣-٣-٢) دور التحليل المالي في اتخاذ القرار لإعداد الموازنات التخطيطية

(٤-٣-٢) القوائم المالية

(٥-٣-٢) التنبؤ المالي

(٦-٣-٢) التخطيط للموازنات

(٧-٣-٢) خطوات التحليل المالي للموازنات التخطيطية

(٨-٣-٢) مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي للموازنات

(٩-٣-٢) استخدام النسب المالية في قرار التخطيط للموازنات

(١٠-٣-٢) طرق إعداد تقديرات الموازنة التخطيطية

(١١-٣-٢) تحليل التعادل وعلاقته بالموازنات

(١٢-٣-٢) إعداد الموازنة العمومية التقديرية بطريقة النسب

(١٣-٣-٢) خطوات إعداد الموازنة النقدية

(١٤-٣-٢) أسلوب النسب المئوية من المبيعات

المبحث الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والموازنات التخطيطية

(١-٣-٢) تمهيد

إن التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة، فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها وحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد من معرفة المركز المالي لمنشأته فالتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على التخطيط المالي وعلاقته بإعداد الموازنات التخطيطية وإن التخطيط المالي يستند على التحليل المالي في عملية التنبؤ للمستقبل. وإن عملية تحليل القوائم المالية، قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، نتوصل إلى معلومات مفيدة تساعد المدير المالي بالتنبؤ وإعداد الموازنات التخطيطية، وتم التطرق إلى طرق إعداد تقديرات الموازنة التخطيطية وكذلك شرح خطوات إعداد الموازنة العمومية التقديرية باستخدام النسب.

(٢-٣-٢) دور المحلل المالي في إعداد الموازنة

إن إعداد تقديرات الموازنة التخطيطية في الأقسام المسؤولة عن تنفيذها لا يعني عدم وجود دور للمحاسب على العكس فإن المسئول الأول والأخير عن إعداد الموازنة هو المحاسب حيث يكون مسئولاً عن: (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١٥٦)

١ - إعداد جميع التحليلات المحاسبية اللازمة لتخطيط الربح كمدخل أساسي لإعداد الموازنة.

٢- تجميع التقديرات المتعلقة بالموازنة من مختلف أقسام المشروع.

٣- مراجعة هذه التقديرات والتنسيق بينها في كل مستوى إداري أعلى بهدف الإعداد النهائي للموازنة.

٤- إعداد قوائم وكشوف الموازنة في شكلها النهائي واعتمادا على القواعد المحاسبية في إعداد هذه القوائم والكشوف وقواعد إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي.

يعرف التحليل المالي " هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة بما يساعد على وضع انصب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع " (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١١).

يرى الباحث إن المحلل يقوم بتحليل البيانات التاريخية لكي يستطيع اعطاء المعلومات الدقيقة للمدير المالي الذي يقوم بدوره مع لجنة الموازنة في وضع انصب الخطط المالية المستقبلية وان الموازونات التخطيطية هي خطط مستقبلية وبذلك يستنتج الباحث بان من الممكن الاستفادة من معلومات التحليل المالي في إعداد الموازونات التخطيطية.

(٣-٣-٢) دور التحليل المالي في اتخاذ القرار لإعداد الموازونات التخطيطية

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيئتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات الاستثمارية، وان اتخاذ القرارات يستوجب كما كبيرا من المعلومات وكذلك استعمال تقنيات حديثة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل والتعرف على مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم ذلك إلا من خلال جمع المعلومات، وتبرير، وتنظيم، وتحليل المعلومات المتعلقة والمؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة (عبد الناصر، ٢٠١٣، ص: ٣١).

ويرى الباحث إن التحليل المالي يقوم بدور كبير في عملية اتخاذ القرار في إعداد الموازونات التخطيطية من خلال المعلومات التي يقوم بتحليلها واتخاذ القرار باختيار البديل الأفضل بالاستناد على نتائج التحليل الذي يبين المركز المالي للشركة وما سوف تكون عليه مستقبلا من خلال التخطيط وإعداد الموازونات التخطيطية المستقبلية التي تساعد الشركة على الاستمرار والبقاء في السوق والمنافسة وكل هذا من خلال إعداد موازنة تخطيطية سليمة مستندة على أسس علمية

باستخدام أدوات التحليل المالي في تحليل البيانات التاريخية ومعرفة ما سوف تكون عليه الشركة مستقبلاً.

(٢-٣-٤) القوائم المالية

إن للقوائم المالية الرئيسية الأربعة (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية) أهمية في إعطاء صورة محاسبية واضحة عن أداء الشركة ويساعد على التنبؤ بمستقبلها. وحتى يكون هذا التنبؤ صحيحاً لا بد من القيام بتحليل هذه القوائم بطريقة منطقية وتتبع أهمية التحليل المالي في كونه يساعد الشركة على تحديد نقاط القوة والضعف فيها وبالتالي تتمكن الشركة من معالجة نقاط الضعف من خلال تحديد أسبابها، كما أنها تساعد الشركة على المحافظة على نقاط القوة وتدعيمها (الخصاونة، ٢٠١٤، ص: ٧٧).

(٢-٣-٤-١) قائمة الدخل

تعتبر قائمة الدخل بأنها ملخص لإيرادات المنشأة الاقتصادية ومصروفاتها خلال فترة مالية واحدة. وتسمى أيضاً قائمة الربح، لأنها تبين ربح الفترة من خلال مقارنة إيرادات الفترة مع مصروفاتها. ويعد رقم الربح الوارد في قائمة الدخل من أكثر الأرقام المحاسبية أهمية لمستخدمي القوائم المالية حيث يشكل صافي الربح بشكل عام مقياساً لمدى نجاح المنشأة وتقديمها، ويهتم مستخدمو القوائم المالية والمقرضين والمستثمرين بقائمة الدخل لأنها تساعد على التنبؤ بمقدار التدفقات المستقبلية للمنشأة وتوقيتها. وتتكون من العناصر التالية: إيرادات المبيعات، تكلفة البضاعة المباعة، المصروفات التشغيلية، الاهتلاك، عناصر المصروفات الأخرى، عناصر الإيرادات الأخرى، الأرباح والخسائر غير العادية، الآثار المترجمة للتغير في الطرق المحاسبية (الخلايلة، ٢٠١٤، ص: ٩).

(٢-٣-٤-٢) الميزانية العمومية

تعتبر هذه القائمة بيان للمركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، وهي في المعتاد نهاية الفترة (شهر واحد أو سنة مالية) ولذلك يطلق عليها قائمة المركز المالي حيث يتم فيها توضيح ممتلكات المنشأة أو أصولها والتي تساوي الالتزامات على المنشأة وحقوق الملكية (القباني، ٢٠٠٥، ص: ٣٤). وتمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتغطي في الغالب سنة مالية واحدة، وتعكس الميزانية العمومية المركز المالي للشركة. وتحتوي الميزانية على جانب الأصول أو ما يسمى بالموجودات وجانب الخصوم أو ما يسمى بالمطلوبات وحقوق الملكية. وإن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل والتي تسمى بالموجودات المتداولة و الموجودات طويلة

الأجل والتي تسمى بالموجودات الثابتة، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية (المطلوبات المتداولة والطويلة الأجل) أو التمويل من قبل الملاك ويسمى حقوق الملكية. وترتب مكونات الميزانية العمومية حسب درجة سيولتها من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة، ومن خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية العمومية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي للشركة (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٨، ص: ٢٤).

(٢-٣-٤-٣) قائمة التدفقات النقدية

إن هذه القائمة تهدف إلى تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها، وتقديرات العناصر النقدية المستقبلية للشركة، ويتم تبويب التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

وان أنشطة التشغيل تنتج الإيراد الرئيسي للشركة، وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تكون من قبيل أنشطة الاستثمار أو التمويل، والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تعتبر أساسية عند تحليل موقف الشركة من ناحية السيولة والربحية. فأما أنشطة الاستثمار فتقوم على اقتناء أو استبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات المالية التي لا تدخل في حكم النقدية، فهي تعبر عن الزيادة أو النقص في تلك الأصول أو الاستثمارات. وأما أنشطة التمويل فهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية واقتراض الشركة وتساعد على التنبؤ باحتياجات الشركة النقدية. وتتكون من العناصر الرئيسية الأربعة الآتية: صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، النقدية وما في حكمها أول الفترة وآخر الفترة (عطية، ٢٠١١، ص: ١٤٣). ويستفاد من قائمة التدفقات النقدية في تقدير الوضع المالي المستقبلي للشركة استناداً إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها. ومن ناحية أكثر تحديداً، فإن هذه القائمة تساعد المحلل في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة نتيجة لممارستها لنشاطها من إنتاج وبيع وشراء وتسديد وتمويل وغيرها، وتقديم معلومات هامة عن أداء المؤسسة (عقل، ٢٠١٤، ص: ٢٧٤). تعتبر قائمة التدفقات النقدية بيان تحليلي يبين التغيرات النقدية التي حدثت في المنشأة سواء بالزيادة أو بالنقص والتعرف على أسباب هذه التغيرات، أي أنها تصوير لكل التدفقات النقدية الداخلة وكذلك التدفقات النقدية الخارجة (Noor & Al-Nami, ٢٠٠٣، P.١٠٤).

ويرى الباحث إن من خلال تحليل القوائم المالية بأدوات التحليل المالي يمكن التوصل إلى معلومات تفيد في عملية التنبؤ والتخطيط لإعداد الموازنات التخطيطية من خلال المعلومات التي

توصلنا إليها من التحليل للبيانات المالية فمن الممكن التعرف على اتجاه المبيعات والأرباح التي سوف تحققها الشركة وعلى مقدار السيولة في الشركة ومقدار التمويل المطلوب ومن خلال ذلك فإن لتحليل القوائم المالية دور كبير في إعطاء المعلومات التي تفيد بإعداد الموازنات التخطيطية.

(٥-٣-٢) التنبؤ المالي

تجري معظم أعمال تحليل البيانات المالية من خلال وجود قرار مستقبلي في الذهن، وفي معظم الأوقات من المفيد إيجاز وجهة النظر المطورة من خلال التنبؤ الواضح. ويحتاج المدراء إلى التنبؤات من أجل صياغة الخطط المالية وتقويم أهداف الأداء و يشمل التحليل المستقبلي على مهمتين – التنبؤ والتقييم واللذان يمثلان سوية طريقتين من أجل إيجاز وجهة النظر المستقبلية للتحليل (Palepu , et al , ٢٠١٣ , P. ٢٣٩).

بينما تتضمن مرحلة اختيار البدائل والمفاضلة بينها استقرار الإدارة واختيارها لافتراضات محددة تكون أساساً للموازنة. وكلما قصرت فترة الموازنة كلما كانت عملية التنبؤ بالمستقبل ووضع التقديرات أكثر واقعية وأكثر دقة (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١٣٢). إن الموازنة خطة مستقبلية، تتطلب عملية إعدادها استخدام أسلوب التنبؤ عند القيام بتحديد تقديراتها، وليس المقصود هنا التخمين أو التقدير الجزافي وإنما التقدير العلمي الذي يعتمد على مجموعة من البيانات وهذه البيانات منها بيانات خارجية و يتم التركيز فيها على دراسة وتحليل الإحصاءات والبيانات التي تنشرها المؤسسات والهيئات الرسمية، والتي يتم من خلالها التعرف على مؤشرات تساعد في التنبؤ باتجاهات المتغيرات في المستقبل وعلى أساس علمي. والأخرى بيانات داخلية و حيث يتم دراسة وتحليل البيانات التاريخية للودائع بهدف قياس الاتجاه العام لنموها، ودراسة سلوك عناصر التكاليف الداخلية المرتبطة بممارسة الأنشطة تجاه حجم النشاط، والعلاقة بين هذه التكاليف والربح وحجم النشاط، وذلك لأهميتها في مجال تخطيط الأرباح(اللحام، ٢٠١٠، ص: ٢٥).

(٦-٣-٢) التخطيط للموازنات

يعرف التخطيط المالي " بأنه علم له قواعد ومعايير ويعتمد على التنبؤ لما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لذلك مع مراعاة تحليل الماضي وأخذ بعين الاعتبار تجنباً لتكرار الأخطاء في المستقبل " (الشريف و آخرون، ٢٠٠٧، ص: ٣٠١).

ويعتبر التخطيط من أهم وظائف المدير المالي حيث ينبغي عليه إن يبدأ بالحصول على تصور شامل لعمليات المنشأة وعمل تقديرات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترات الزمنية المقبلة إي إن المدير المالي يقوم بتخطيط الاحتياجات المالية للمنشأة سواء القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل (الموازنات التقديرية)، وبشكل عام نجد إن التحليل المالي والتخطيط يمثلان

الحدود المشتركة بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل فالتحليل هو عملية ضبط وتنظيم الأداء الحالي للمؤسسة وبواسطته تستطيع الإدارة المالية إن تكشف وتقوم المشاكل المالية الرئيسية داخل المؤسسة والتحليل المالي هو أيضا ذلك الجزء من التحليل الاقتصادي الذي يختص بطرق الاختيار (الفحص) للقوائم المالية والكشوفات الملحقة بها والتي تقود إلى قياس وتقييم النشاط المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة وبالتالي استخدام المعلومات الناتجة من عملية التحليل لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وبالتالي فإن التخطيط يمثل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل ومواجهة الظروف غير المؤكدة التي يتعرض لها نشاط المؤسسة (الشريف وآخرون، ٢٠٠٧، ص: ٢٠).

وإن عملية القيام بالتخطيط المالي يمر بمراحل متعددة منها: (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٨، ص: ١٨٧)

- ١- دراسة البيانات وتحليلها وفقا لأسس وقواعد علمية وتحليل الأداء السابق للشركة وتحديد متطلبات الاستثمار وبدائله.
- ٢- تحليل المزايا التشغيلية وتحليل البدائل المالية المتاحة (استثمارية وتمويلية) وتحليل العواقب أو النتائج المحتملة للخطة المالية.
- ٣- اختيار الأدوات المناسبة لتوفير الأموال وتقييم درجة الانسجام في الخطة المالية.
- ٤- التنبؤ بإيرادات المنشأة ونفقاتها.

ويرى الباحث إن التخطيط المالي يعتمد على تحليل البيانات التاريخية للمؤسسة وبذلك يقوم على التخطيط للمستقبل سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل. وان الموازنات هي خطة مستقبلية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

(٢-٣-٧) خطوات التحليل المالي للموازنات التخطيطية

يتم تحليل القوائم المالية المتمثلة بصورة عامة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل التي تحتوي على حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر على ثلاث خطوات أساسية هي: (أرشيد و خريوش، ٢٠١١، ص: ٦٠)

- ١- **التصنيف للموازنات التخطيطية:** يتم تجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام إلى جزيئاتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات محددة متجانسة. والغرض من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة.

٢- **المقارنة للموازنات:** في هذه الخطوة يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام المختلفة.

وان التصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لفترة محاسبية واحدة بل تشمل أكثر من فترة وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة في نفس الصناعة.

٣- **الاستنتاج:** وهي من أجل التوصل إلى أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة وهي الخطوة النهائية في عملية التحليل المالي.

ويرى الباحث من خلال ما سبق بان خطوات التحليل المالي تقوم على ثلاث خطوات وهي التصنيف والمقارنة والاستنتاجات ومن هذه الخطوات يستطيع المحلل من توفير المعلومات التي تفيد الشركة في التنبؤ والتخطيط لكي يتم إعداد الموازنات التخطيطية والتي يتم من خلالها تقييم الأداء من خلال مقارنتها مع الفعلية.

(٢-٣-٨) مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي للموازنات التخطيطية

هناك مصدران للمعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي هما:

(٢-٣-٨-١) مصادر داخلية

وهي معلومات تخص المنشأة ويجب على المحلل المالي يجمع معلومات عن أقسام المنشأة والعاملين فيها و عمرها الإنتاجي وتقارير مجلس الإدارة والقوانين والتعليمات النافذة فيها وكذلك الاطلاع على الكشوفات والبيانات المحاسبية لكي يقوم بتحليل متكامل ودقيق (الصياح و العامري، ٢٠٠٧، ص: ٥٢).

(٢-٣-٨-٢) مصادر خارجية

وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشأة وينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المنشأة المراد إجراء تحليل لها بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالاضرائب والرسوم الكمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها (عبد الله، ٢٠٠٨، ص: ١٨).

(٢-٣-٩) استخدام النسب المالية في قرار التخطيط للموازنات

إن استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات حيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام المعايير

المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي (عبد الناصر، ٢٠١٣، ص: ٣٤).

(١٠-٣-٢) طرق إعداد تقديرات الموازنة التخطيطية

هناك ثلاث طرق رئيسية يمكن أن يبدأ بها إعداد تقديرات الموازنة:

(١٠-٣-٢-١) التنبؤ بالمبيعات

إن التنبؤ يشكل جزء أساسي من عملية التخطيط، وإن التنبؤ بالمبيعات هو الأكثر أهمية في التنبؤ المالي . ويبدأ التنبؤ بالمبيعات، عن طريق مراجعة المبيعات الفعلية خلال السنوات السابقة ، لمدة خمسة سنوات أو أكثر من ذلك. ومن أجل تحديد المبيعات المخططة، لابد من اخذ بعض العوامل بعين الاعتبار منها المستوى المتوقع للنشاط الاقتصادي، وتصورات تتعلق بظروف المنافسة، وتطوير المنتجات وتوزيعها في الأسواق الحالية التي تعمل المنشأة فيها، والأسواق التي تخطط بدخولها في المستقبل. إن إدارة المنشأة يجب أن تعطي لعملية التنبؤ بالمبيعات أهمية كبيرة لأنها تشكل الأساس الذي تبنى عليها العديد من القرارات المالية (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٨، ص: ٢٤٥).

يرى الباحث إن عملية التنبؤ بالمبيعات يعتمد على البيانات التاريخية التي يتم تحليلها من خلال أدوات التحليل المالي وعلى المعلومات المتوفرة عن السوق والوضع التنافسي للشركة وغير ها من المعلومات التي تفيد مع المعلومات المستخرجة من التحليل المالي في عملية التنبؤ وإعداد الموازنات التخطيطية وإن التنبؤ بالمبيعات هو يعتبر الأساس في إعداد بقية الموازنات الأخرى لأن موازنة المبيعات هي الركيزة لتحديد أرباح الشركة وكمية الإنتاج وكمية المشتريات لتغطية احتياجات الإنتاج وكذلك تحديد موازنة التكاليف وموازنة المصاريف الصناعية وكل هذه الموازنات تأتي بعد وضع موازنة المبيعات.

(١٠-٣-٢-٢) التنبؤ بالطاقة الإنتاجية

يتبع المشروع مدخل التنبؤ بالطاقة الإنتاجية لإعداد موازنته التخطيطية الشاملة، عندما تمثل العامل المتحكم في الطاقة الإنتاجية للمشروع، أي توفر الطلب على منتجات المشروع في الأسواق بشكل أكبر من طاقته الإنتاجية.

فانه وفقا لمدخل التنبؤ بالطاقة الإنتاجية، يصبح إعداد برنامج الإنتاج كنتيجة للمعلومات المتوفرة عن الطاقة المتاحة، ويصبح تحديد المبيعات كنتيجة للمعلومات المتوفرة عن برنامج

الإنتاج، وتصبح الربحية كنتيجة للمعلومات المتوفرة عن التكاليف والأسعار المتوقعة وهوامش الربح للمبيعات المخططة من المنتجات (كحالة و حنان، ٢٠٠٩، ص: ٥٨).

يرى الباحث إن من خلال عملية التحليل المالي للمبيعات لعدة سنوات وعند الحصول على معلومات تؤكد تزايد المبيعات من سنة إلى أخرى وعند دراسة حالة السوق من خلال المعلومات المتوفرة يتم التنبؤ بالطاقة الإنتاجية لتغطية هذه الطلبات من إنتاج الشركة وعلى ضوء التنبؤ بالطاقة الإنتاجية يتم إعداد الموازنة التخطيطية الشاملة على ضوء المعلومات المتوفرة.

(٣-١٠-٣-٢) التنبؤ بالربحية

تفرض ظروف كل منشأة استخدام إحدى هذه الطرق دون الأخرى وذلك بالاعتماد على العامل الأساسي المتحكم بالطاقة الإنتاجية للمشروع، فإذا كان الطلب على منتجات المشروع في الأسواق اكبر من الطاقة الإنتاجية فيجب أن يتبع المشروع طريقة التنبؤ بالطاقة الإنتاجية و إذا كان الطلب على منتجات المشروع اقل من طاقته الإنتاجية فيجب أن يتبع المشروع طريقة التنبؤ بالمبيعات. لو كان المشروع جديد لوجب أن يتبع المشروع طريقة التنبؤ بالربحية. ويعتبر تقدير المبيعات هو الأساس عند إعداد الموازنات الجارية والرأسمالية لذلك يجب دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على حجم المبيعات وعند تقدير المبيعات يمكن تقدير كمية الإنتاج بحيث تساوي كمية المبيعات مضاف إليها المخزون التقديري في آخر فترة الموازنة مطروح منها المخزون التقديري في أول فترة الموازنة. وعند معرفة تقديرات الإنتاج والمخزون يمكن تقدير التكاليف على أساس المعايير المحددة مقدما وعلى ذلك يمكن إعداد الموازنة الشاملة للعمليات الجارية للمشروع، كما يساعد تحليل التعادل على دراسة البدائل المختلفة واتخاذ القرار الإداري المناسب ألا وهو اختيار حجم البيع المناسب الذي يحقق أكبر ربحية للمشروع (الدلاهمة، ٢٠١٤، ص: ٢٠٥).

يرى الباحث من خلال ما سبق إن كمية الإنتاج تعتمد على كمية المبيعات وعند معرفة تقديرات كمية الإنتاج وتقديرات كمية المخزون يمكن إعداد الموازنات الشاملة للعمليات الجارية ونستخدم تحليل التعادل عندما تريد الشركة تحقيق أكبر ربحية للمشروع من خلال اختيار حجم البيع المناسب.

(٢-٣-١١) تحليل التعادل وعلاقته بالموازنات

لتحليل التعادل استخداماته المحاسبية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات. وفي مجال إعداد الموازنات التخطيطية المرنة، يوفر تحليل التعادل المعلومات الملائمة لبدائل العديد من القرارات المتعلقة بعدد الوحدات الواجب إنتاجها وأسعار البيع والتكاليف المتغيرة والثابتة، وذلك سعياً للوصول إلى أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأهداف المحددة (كحالة وحنان، ٢٠٠٩، ص: ٣٢). ويساعد التحليل عن طريق تبويب التكاليف إلى متغيرة وثابتة على إعداد الموازنة المرنة للمشروع كما يساعد تحليل التعادل على دراسة البدائل المختلفة، واتخاذ القرار الإداري المناسب إلا وهو اختيار حجم البيع المناسب الذي يحقق أكبر ربحية للمشروع (خبراء، ٢٠٠٦، ص: ١٤٧).

يرى الباحث إن لتحليل التعادل من خلال المعلومات التي يوفرها عن التكاليف المتغيرة والثابتة وأسعار البيع وعدد الوحدات الواجب إنتاجها يمكن من خلال هذه المعلومات المتوفرة يمكن التنبؤ والتخطيط في إعداد الموازنات التخطيطية.

(٢-٣-١١-١) استخدام تحليل التعادل في تخطيط المبيعات

إن استخدام تحليل التعادل في تخطيط المبيعات لتحقيق مستوى معين من الأرباح قبل وبعد الضريبة، يتم احتسابه من خلال عدد الوحدات الواجب بيعها والتي تساوي التكاليف الثابتة مقسومة على سعر بيع الوحدة بعد إن يطرح من سعر البيع التكلفة المتغيرة للوحدة، ويتضح إن العوامل الرئيسية التي تتحكم في نقطة التعادل هي التكاليف الثابتة، وسعر بيع الوحدة، والتكلفة المتغيرة للوحدة. ويفيد تحليل التعادل في بيان اثر التغير في احد هذه العوامل على أرباح المنشأة. من خلال تحديد عدد الوحدات الواجب بيعه لتحقيق مستوى من الأرباح والتي تساوي التكاليف الثابتة مضافاً إليها الأرباح الصافية مقسوماً على الربح الحدي للوحدة، وان الأرباح الصافية هي الأرباح الصافية المراد تحقيقها، وان الربح الحدي للوحدة يساوي سعر بيع الوحدة مطروح منه التكلفة المتغيرة للوحدة. وان الأرباح الصافية المراد تحقيقها عند نقطة التعادل تساوي صفر (أبو حشيش، ٢٠١٠، ص: ٢٤١).

يرى الباحث إن استخدام تحليل التعادل في تخطيط المبيعات هو لمعرفة الأرباح الصافية التي يمكن تحقيقها ويفيد تحليل التعادل من خلال تخطيط المبيعات في إعداد الموازنات التخطيطية لان موازنة المبيعات هي أساس إعداد الموازنات الأخرى.

(٢-٣-١٢) إعداد الموازنة العمومية التقديرية بطريقة النسب

لإعداد الموازنة العمومية التقديرية لابد من توفر الأدوات وكالاتي: (الشريف وآخرون،

٢٠٠٧، ص: ٣١٤)

- ١- آخر ميزانية عمومية فعلية أعدت بالشركة، وكذلك صافي المبيعات الفعلية من آخر قائمة دخل فعلية أعدت، وصافي المبيعات التقديرية المتوقعة وذلك من خلال التنبؤ.
- ٢- إيجاد النسب بين المبيعات الفعلية وبين بنود الميزانية الفعلية التي لها علاقة بالمبيعات.

(٢-٣-١٣) خطوات إعداد الموازنة النقدية

يتم إعداد الموازنة النقدية بإتباع ثلاث خطوات هي:

(٢-٣-١٣-١) تقدير التدفقات النقدية الداخلة

ويمكن إجمال أهم المتحصلات النقدية المتوقعة ما يلي: (حجازي، ٢٠١٠، ص: ١٦٥)

- ١- المتحصلات من المبيعات. وتعتبر المبيعات المتوقعة من موازنة المبيعات من أهم مصادر التدفقات النقدية الداخلة. ويتم تصنيف المبيعات المتوقعة إلى نوعين
أولاً : مبيعات نقدية: ويتم تحويل تلك المبيعات إلى نقدية في نفس توقيت حدوث المبيعات.
ثانياً : مبيعات أجلية: والتي يتحدد توقيت تحويلها إلى نقدية على ضوء فترة التحصيل المتوقعة لحساب المدينين.

٢- المتحصلات من بيع أصول ثابتة.

٣- متحصلات من استلام توزيعات أرباح وفوائد على الاستثمارات في الأسهم والسندات.

٤- متحصلات من إصدار أسهم جديدة.

إن تقدير التدفقات النقدية الداخلة تعتمد على تقدير المتحصلات النقدية خلال الفترة التي تغطيها الموازنة.

ويرى الباحث من خلال ما سبق فإن تقدير التدفقات النقدية الداخلة تعتبر الخطوة الأولى

من خطوات إعداد الموازنة النقدية التخطيطية، وتعتمد بالدرجة الأولى على المبيعات المتوقعة والتي تعتبر المبيعات من أهم مصادر التدفقات النقدية الداخلة.

(٢-٣-١٣) تقدير التدفقات النقدية الخارجة

نظرا إلى تنوع وتعدد الأعباء التي تتحملها المنشأة والتي تتضمنها الموازنات فإن تقدير التدفقات النقدية الخارجة هي أكثر دقة وتعقيدا من عملية تقدير التدفقات النقدية الداخلة. ويمكن تصنيف هذه الأعباء ضمن التقديرات التالية: (راضي و حجازي، ٢٠٠٦، ص: ٢٥٢)

١- تقدير مدفوعات مشتريات المواد الأولية.

٢- تقدير مدفوعات المصاريف والمستحقات المختلفة.

٣- تقدير مدفوعات المشتريات الرأسمالية.

وبالتالي تتضمن المدفوعات النقدية عناصر منها، مشتريات نقدية، مدفوعات للموردين عن مشتريات أجلة، سداد أجور ورواتب العاملين، سداد مصروفات صناعية وبيعية وإدارية، مشتريات الأصول الثابتة، سداد القروض وتوزيعات الأرباح.

يرى الباحث إن الخطوة الثانية من خطوات إعداد الموازنة النقدية هي تقدير التدفقات النقدية الخارجة ويتم وضع هذه التقديرات بالاعتماد على تحليل التدفقات النقدية الداخلة وتحليل التدفقات النقدية الخارجة وبناء على نتائج التحليل يتم وضع تقديرات التدفقات النقدية الخارجة.

(٣-٣-١٣) تقدير صافي التدفقات النقدية

يتمثل صافي التدفقات النقدية بالفرق بين المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية المتوقعة موزعة على الفترة الزمنية للموازنة النقدية، وقد يكون صافي التدفق النقدي موجبا (إذا زادت التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة) أو سالباً (عجزاً) إذا زادت التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة.

وإضافة إلى ما تقدم، يتطلب إعداد الموازنة النقدية تحديد حد أدنى لرصيد النقدية الواجب توفره في كل الأوقات ضماناً لاستمرار عمليات المشروع من جهة، وتلافياً لأخطاء وعيوب يحتمل أنها قد حدثت أثناء التخطيط لأهداف المشروع وعملياته من جهة ثانية (كحالة وحنان، ٢٠٠٩، ص: ١١٨).

(١٤-٣-٢) أسلوب النسب المئوية من المبيعات

إن من مستلزمات التنبؤ المالي تحديد مقدار الأموال التي ستحتاجها المنشأة خلال المدة المخططة، تحديد مقدار ما ستوفره المنشأة من أموال عن طريق المصادر الداخلية، وأخيراً تحديد الأموال التي يجب على المنشأة توفيرها من مصادر التمويل الخارجية، وذلك بطرح الأموال المتحققة من المصادر الداخلية من مجموع الاحتياج المالي. ومن بين الأساليب التي يمكن

استخدامها للتقدير (التنبؤ) بالاحتياجات المالية الخارجية هو أسلوب النسبة المئوية من المبيعات (أسلوب الميزانية العمومية المخططة). ويعد هذا الأسلوب من الأساليب المباشرة حيث يقوم على تقدير الاحتياج إلى الاستثمار في الأصول للمدة القادمة (المخططة)، ومن ثم يتم تقدير الخصوم وحقوق الملكية من مجموع الأصول المطلوبة لتحديد الاحتياج المالي الإضافي المطلوب لتعزيز المستوى المخطط للعمليات (النعيمي و التيمي، ٢٠٠٨، ص: ٢٥٣).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

(٢-٤) الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات على ادوات التحليل المالي و على الموازنات التخطيطية، وتم ذكر عدد منها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

أولاً: الدراسات العربية

١- دراسة (لرضي، ٢٠٠٥) بعنوان استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات دراسة تطبيقية في عينة من المنظمات الصناعية بمحافظة عدن.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور أساليب التحليل المالي وتحديدًا النسب المالية في تقييم أداء المنظمات الصناعية عينة البحث من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، وتحليل الأداء المالي للمنظمات عينة الدراسة في ضوء تحديد نقاط القوة والضعف.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إما عينة الدراسة فتتكون من أربع منظمات صناعية.

نتائج الدراسة: إن النسب المالية يمكن إن تعتمد كعوامل مميزة للأداء المالي للمنظمة وتمثل هذه النسب بمجموعاتها التي تعكس طبيعتها (السيولة، النشاط، المديونية، الربحية، النمو) إذ إن هذه النسب يمكن إن تساعد في تحديد الأداء المستقبلي للمنظمة وترشيد قراراتها المالية. غياب مكاتب الاستشارات المالية المتخصصة في القيام بدراسات التحليل المالي وكذلك غياب وظيفة المحلل المالي في المنظمات الصناعية المبحوثة احد العوائق في طريق قيام المنظمات عينة الدراسة بتقييم أدائها باستخدام النسب المالية كأحد أساليب التحليل المالي.

توصيات الدراسة: ضرورة قيام إدارات المنظمات الصناعية عينة الدراسة بشكل خاص ومنظمات مجتمع الدراسة بشكل عام بدراسة التحليل المالي واستخدام أدواته الرئيسية والمتمثلة في النسب المالية والاستفادة منها بهدف تحديد الأداء المالي الاستراتيجي لها من خلال تحديد نقاط

القوة والضعف في أدائها مبكراً حتى يتسنى لها استغلال نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في الأداء قبل استفحاله بشكل يصعب معالجته.

تفيد هذه الدراسة الباحث بالتعرف على النسب المالية كإحدى أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المنظمات الصناعية.

٢- دراسة (الحميد، ٢٠٠٦) بعنوان **تقويم نظام الموازنات التخطيطية والرقابة وتقويم الأداء في منشآت صناعة الأغذية.**

هدفت هذه الدراسة الوصول إلى وضع أمثل في استعمال الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء، والتعزيز من دور الموازنات التخطيطية واستعمال مخرجاتها كنظام عكسي للتغذية.

فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التطبيقي في تجميع وتحليل البيانات، فتم اختيار منشآت صناعة الأغذية في الجمهورية اليمنية كمجتمع للدراسة وتم اختيار اثنا عشر منشأة صناعية لصناعة الأغذية كعينة للدراسة، وتم توزيع ٧٢ استبانة تم استعادة ٤٩ استبانة صالحة للتحليل وتم تحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) كذلك اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ الفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

نتائج الدراسة: أهمية الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء، وتعد الموازنات التخطيطية في منشآت الصناعات الغذائية وفقاً لأسس علمية سليمة. توصيات الدراسة: الاهتمام بإعداد الميزانيات التقديرية نظراً لأهمية تخطيط التدفقات النقدية.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في دراستي للتعرف على أهمية الموازنات التخطيطية في المنشأة الصناعية كذلك التعرف على إن الموازنات التخطيطية في المنشأة الصناعية يتم إعدادها وفقاً لأسس علمية سليمة.

٣- دراسة (المهندس، ٢٠٠٦) بعنوان **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري.**

هدفت هذه الدراسة على إن التحليل المالي هو أبرز الحقائق التي تخفي وراء الأرقام، وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي.

فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف النظام المحاسبي المعتمد عليه في إعداد البيانات المالية، ووصف طبيعة النشاط ومن ثم تحليل نتائج عمله المسجلة في

البيانات المالية الختامية بهدف قياس كفاءة وفعالية أداء الإدارة المصرفية في ممارسة نشاطها، بالإضافة إلى استخدام النسب المئوية والرسوم البيانية في المنهج الإحصائي لتقويم أداء النشاط المصرفي وتحديد حجم الزيادة في توظيفاته المالية، ومقدار الأموال المودعة لديه، اعتمدت الباحثة على إجراء دراسة تحليلية مفصلة لبيانات القوائم المالية للمصرف الصناعي السوري للأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣).

نتائج الدراسة: ان عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط، لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تساهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً. كذلك توصلت الباحثة الى غياب أسلوب التحليل المالي والنسب والمؤشرات في التقارير المصرفية السنوية بالرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية وسلامة قراراتها .

توصيات الدراسة: الاعتماد على نظام التحليل المالي في القطاع المصرفي بشكل عام، لأنه احد الأساليب الهامة والضرورية لتقويم كفاءة وفعالية النشاط المصرفي والجهاز الإداري بكامله.

تفيد هذه الدراسة الباحث بالتعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقويم الأداء.

٤- دراسة (خلف الله، ٢٠٠٧) بعنوان **واقع إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية - قطاع غزة دراسة ميدانية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشاكل التي تواجه عملية إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية في قطاع غزة، وتحديد ما إذا كانت الشركات الصناعية بقطاع غزة تتبع المبادئ العلمية في إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة ووزعت على مجتمع الدراسة والمكون من الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة والتي يبلغ رأسمالها نصف مليون دولار أمريكي فأكثر والمسجلة بسجلات وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، والبالغ عددها ستة وستون شركة صناعية، وقام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) كذلك استخدم النسب المئوية والتكرارات والوسط الحسابي واختبار كرونباخ الفا ومعامل ارتباط سبيرمان واختبار الجدول التقاطعي (Crosstabs) واختبار الإشارة (Sign Test) واختبار كروسكال - والاس (Kruskal - Wallis Test).

نتائج الدراسة: وجود مشاكل في الجوانب الفنية لإعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية، عدم الربط بين تقديرات الموازنة ومراكز المسؤولية، وصعوبة تقدير النفقات المستقبلية، وعدم وجود نظام فعال للمعلومات الإدارية، وعدم وجود لجنة موازنة، وكذلك عدم استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية.

توصيات الدراسة: يجب استخدام الأساليب العلمية الحديثة في التنبؤ بتلك التقديرات حتى يتم وضع تقديرات واقعية قابلة للتحقق، وذلك لان الاعتماد على التخمين والعشوائية في التقدير يؤدي إلى فشل الموازنات التقديرية في تحقيق أهدافها.

تفيد هذه الدراسة الباحث في دراسته بان الاعتماد على التخمين والعشوائية في التقدير يؤدي الى فشل الموازنات التقديرية في تحقيق اهدافها وكذلك هناك عدم استخدام الاساليب العلمية في التنبؤ بتقديرات الموازنة التخطيطية في الشركات الصناعية في قطاع غزة.

٥- دراسة (الشيخ عيد، ٢٠٠٧) بعنوان **مدى فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة.**

هدفت الدراسة إلى استخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة استناداً إلى الأدبيات المحاسبية في هذا المجال من ناحية وتقويم فاعلية استخدامها ومدى توافر المقومات اللازمة لهذا الاستخدام من ناحية ثانية.

وقد استخدم الباحث الاستبانة في جمع المعلومات وقد وزعت الاستبانة على مجتمع البحث المكون من جميع بلديات قطاع غزة وعددها خمسة وعشرون بلدية.

نتائج الدراسة: توفر معظم المقومات الأساسية اللازمة لاستخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة.

توصيات الدراسة: ضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات مالية وإحصائية في البلديات حيث تساعد في عملية التخطيط والتنسيق والرقابة وتقدير الموازنات بشكل ناجح مع ضرورة مشاركة جميع الأقسام وفي كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.

وقد استفاد من هذه الدراسة في دراسة الباحث في التعرف على أنواع الموازنات ودورها في التخطيط وكيفية التخطيط لإعداد الموازنات.

٦- دراسة (سعادة، ٢٠٠٩) بعنوان **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العامة – سطيف.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، كذلك إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الدراسة، واختيار المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة كعينة للدراسة وتم تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة.

نتائج الدراسة: فيما يخص الجانب التسييري للمؤسسة، نلاحظ غياب الميزانية التقديرية في المؤسسة والتي تمثل الوثيقة الأساسية لأي عمل تسييري حقيقي أو تقديري، وهذا مهما تكن طبيعة الميزانية سواء كانت ميزانية مبيعات، الخزينة، الخ، لان هذه الميزانية تسمح بتقييم أداء المؤسسة وذلك بملاحظة وتحليل الفروقات الموجودة ما بين التقديرات وما هو محقق.

توصيات الدراسة: يجب على المؤسسة إنشاء خلايا متخصصة في التسيير التقديري وهذا من اجل تأمين فعالية ومروديه المؤسسة.

تفيد هذه الدراسة في دراسة الباحث بالتعرف على الادوات المستخدمة في التحليل المالي لغرض تقييم اداء المؤسسة وان الموازنات التخطيطية هي مهمة لتقييم الاداء من خلال مقارنة الفعلي بالمخطط وتستفاد منها الشركات الصناعية في تقييم الاداء والرقابة على عملها.

٧- دراسة (الشمري، ٢٠١٠) بعنوان دور الاتجاهات التقليدية والحديثة لأساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات في العراق. هدفت هذه الدراسة إلى استخدام إحدى أكثر الأساليب التقليدية للتحليل المالي شيوعاً (النسب المالية) في التحليل المالي لأغراض تقويم كفاءة الأداء للشركة العامة لصناعة البطاريات. و محاولة تطوير عملية تقويم كفاءة الأداء، وذلك باستخدام أساليب حديثة للتحليل المالي، مثل (الأساليب الإحصائية). وكذلك مساعدة إدارة الشركة في التعرف على حقيقة وضعها المالي وأنشطتها وعن وضع تدفقاتها النقدية من خلال الاعتماد على نتائج التحليل المالي وفق الأسلوبين (التقليدي) و(الحديث) لتحقيق الأهداف المرجوة.

وقد تناولت الدراسة استخدام أكثر الأساليب التقليدية شيوعاً (التحليل الأفقي، والنسب المالية) لأغراض تقويم كفاءة الأداء، وفي محاولة لتطوير عملية تقويم كفاءة الأداء، تم استخدام أساليب حديثة للتحليل المالي والمتضمنة (١٠) نماذج مختارة من الأساليب الإحصائية (نموذج

الانحدار الخطي المتعدد، اللوغارتمي، الدالة المعكوسة، انحدار من الدرجة الثانية، انحدار من الدرجة الثالثة، القوس، المركب، شكل حرف S، النمو، الآسي، وتم اختيار الشركة العامة لصناعة البطاريات، وذلك للمدة ما بين (٢٠٠٢-٢٠٠٦)،

لتطبيق الجانب التطبيقي على بياناتها وقد تم التوصل إلى أن النسب المالية قد أعطت صورة واضحة عن الوضع المالي، والأنشطة، والتدفقات النقدية للشركة العامة لصناعة البطاريات وذلك بالاعتماد على (نسب السيولة، والربحية، والنشاط، والمديونية، والنمو).

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى النتائج من خلال استخدام الأساليب الإحصائية وبخاصة (نموذج الدالة المعكوسة) والتي اثبت مستوى الثقة فيه إلى ٩٩.٩٧% وقد تم استخراج معدل الخسارة للربح للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) والذي بلغ ٢٥.٨٧ مرة وفق الأنموذج المذكور إذ ظهرت بوادر الخسارة (العجز) في سنة ٢٠٠٢، في حين أن النسب المالية وضحت أن الأداء المتدني وتحقق الخسائر كان في سنة ٢٠٠٤.

توصيات الدراسة: بما أن الشركة لا تعطي عمليات التحليل المالي أي أهمية، فإنه أصبح من المهم القيام بعمليات التحليل المالي لأغراض تقويم كفاءة الأداء للشركة بين مدة وأخرى (بالاعتماد على الأسلوبين التقليدي والحديث). وكذلك ضرورة قيام إدارة الشركة بتوفير كادر مؤهل علميا وعمليا لغرض القيام بعمليات التحليل المالي داخل الشركة.

تفيد هذه الدراسة في دراسة الباحث بالتعرف على الاتجاهات التقليدية والحديثة لأساليب التحليل المالي واستخدام التحليل بالنسب المالية والتحليل الأفقي في تقييم الاداء.

٨- دراسة (أبو دلبوح، ٢٠١٢) بعنوان اثر استخدام أدوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في المخاطر الائتمانية وأنواعها في البنوك التجارية وخاصة الناشئة عن تعاملاتها مع الشركات واثر استخدام أدوات التحليل المالي باستخدام (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب تحليل النشاط وتحليل الهيكل التمويلي) في تخفيض المخاطر.

تم تطبيق الدراسة على عينة بلغت ٢٠٠ من رؤساء الفروع وموظفين في قسم التمويل في ٥٠ فرع من البنوك التجارية موزعة على محافظة المفرق والزرقاء والعاصمة عمان، باستخدام أداة للدراسة تمثلت في استبانة أعدها الباحث بما يتناسب مع أهداف الدراسة، وقد استخدم في تحليل البيانات اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ الفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الانحدار.

نتائج الدراسة: أن البنوك تستخدم نسب السيولة ونسبة الربحية بشكل كبير مما يساهم في ترشيد وتخفيض المخاطر الائتمانية إلا أن استخدام أدوات تحليل نسب المديونية وتحليل الهيكل التمويلي لم يكن على مستوى كاف في البنوك التجارية الأردنية،

أما استخدام تحليل النشاط فكان على مستوى متوسط والأقرب إلى المتدني وهذا يشكل نقطة ضعف للنظام الائتماني في البنوك ويساهم في زيادة المخاطر، كما أشارت الدراسة إلى انه يتم استخدام التحليل الراسي والأفقي وأدوات إدارة المخاطر بمستوى عالي في البنوك التجارية، وبينت الدراسة وجود مخاطر متعددة في تعامل البنوك مع الشركات أهمها: مخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة.

توصيات الدراسة: ضرورة العمل على طلب بيانات مالية من الممكن ان تمثل صورة تنبؤية للشركات الصناعية الطالبة للتمويل واستخدام ادوات تحليل النشاط للتأكد من سلامة مركز الشركة المالي في المستقبل.

تفيد هذه الدراسة في دراسة الباحث في التعرف على انواع ادوات التحليل المالي ومنها التحليل الراسي والتحليل الافقي وتحليل بالنسب المالية واستخداماتها.

٩- دراسة (أيوب و آخرون، ٢٠١٣) بعنوان اعتماد الموازنات التخطيطية في تحليل الانحرافات كأساس لتقويم الأداء في الشركات الصناعية بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية.

تهدف الدراسة إلى وضع صيغ عملية تستفيد منها الشركات الصناعية في تقويم أدائها من خلال الانجاز الفعلي والخطط المعدة مسبقاً بموجب الموازنات التخطيطية لها.

تم كتابة البحث بأسلوب تحليلي وبالاعتماد على المصادر العلمية المتوفرة في إطار تحليل الأرباح وفي إطار الموازنات التخطيطية ومحاولة تطبيق ذلك على الشركة الصناعية المختارة بأخذ أرقامها الفعلية لسنتي ٢٠١٠/٢٠٠٩ وكذلك أرقام الموازنات التخطيطية لتلك السنوات، تم اختيار شركة بغداد للمشروبات الغازية كعينة للبحث باعتبارها إحدى الشركات الصناعية المساهمة المختلطة الكبيرة ضمن القطاع الصناعي العراقي.

نتائج الدراسة: الإدارة تتحفظ في عملية وضع التقديرات المستقبلية لكي تتجنب المسائلة مستقبلاً باعتبار أن عدم تحقيق التقديرات تعد دلالة على ضعف الإدارة أو عدم كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة وهذا يؤدي إلى تضليل الإدارة العليا أولاً وكذلك الجهات التي تستفيد من المعلومات كالمساهمين مثلاً.

توصيات الدراسة: أن يتم التقدير للموازنة على أسس أو توقعات العمل الكلي وبشكل جدي نحو تحقيقها.

تفيد هذه الدراسة الباحث في التعرف على الموازنات التخطيطية ومدى فاعليتها واستخدامها من قبل الشركات الصناعية الاردنية.

١٠- دراسة (عبد الناصر، ٢٠١٣) بعنوان التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢).

تهدف الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسات البترولية في الجزائر.

ومن اجل الدراسة اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضع المالي للمؤسسة وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات البترولية في الجزائر واختار الباحث مؤسسة ENSP كعينة للدراسة، واعتمد الباحث لاستخراج نتائج الدراسة على برنامج احصائي (evIEWS).

نتائج الدراسة: يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها. ويعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

توصيات الدراسة: يوصي الباحث بأهمية التحليل المالي والمعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات وأن تقوم العوامل الشخصية والوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في دراسة الباحث للتعرف على دور معلومات التحليل المالي وأهميتها في كفاءة الأداء الإداري واتخاذ القرارات، الإدارية وكان من الضروري الاستعانة بالتحليل المالي ومعلوماته لاتخاذ القرارات، ومن بين هذه القرارات المتخذة هي قرارات الموازنات التخطيطية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١- دراسة (John & Ngoasong , ٢٠٠٨) بعنوان

Budgetary and Management Control Process In A Manufacturing:

Case of Guinness Nigerian PLC .

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ممارسة الرقابة الإدارية من خلال استخدام الموازنة كونها أداة للرقابة الإدارية في شركة نيجيريا غنيس وتبين لنا الممارسة الأنسب بناء على النتائج المستخلصة. ويتم استخدام الموازنة في شركات التصنيع في نيجيريا لتطوير وتنفيذ خطة استراتيجية مدروسة من أجل إن تكون قادرة على المنافسة في الأعمال التجارية.

تم الحصول على البيانات من خلال المقابلة وفقا لسياسات المنظمة وتم توزيع خمسون استبانة على الموظفين واختيار شركة نيجيريا غنيس PLC كعينة للدراسة وجمع المعلومات.

نتائج الدراسة: إن الموازنة يمكن أن تسهل خلق والحفاظ على ميزة تنافسية من خلال تمكين وظائف إدارية التالية: التنبؤ، و التخطيط، التواصل، التنسيق، التحفيز، التقييم، صنع القرار. توصيات الدراسة: استخدام نظام تكنولوجيا المعلومات وممارسته باستخدام سنوات سابقة كقاعدة لمشروع السنوات القادمة.

تفيد هذه الدراسة الباحث في دراسته بالتعرف على ان الموازانات هي نظام رقابي إداري تستخدم في الشركات الصناعية لأغراض المنافسة وتعتمد في إعدادها على التخطيط والتنبؤ.

٢- دراسة (Kumbirai & Webb , ٢٠١٠) بعنوان

A Financial Ratio Analysis of Commercial Banks Performance in South Africa.

هدفت هذه الدراسة الى استخدام النسب المالية في تقييم الاداء للبنك التجاري في جنوب افريقيا.

تناولت هذه الدراسة أداء الخدمات في القطاع المصرفي التجاري في جنوب أفريقيا للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) باستعمال التحليل المالي لقياس نسب الربحية والسيولة والائتمان، وشملت الدراسة خمسة من اكبر البنوك التجارية في أفريقيا.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك قد حقق زيادة كبيرة في العاملين الأولين من التحليل ووصلت عام ٢٠٠٧ إلى الذروة بينما انخفض نسب الربحية والسيولة في القطاع المصرفي في العاملين (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، بسبب الأزمة المالية العالمية إذ توصلت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كنسبة الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة

والضعف في أداء المصارف، فضلا عن توفير معلومات مفصلة عن الربحية، والسيولة، وجودة الائتمان، وتمكن من رسم السياسات التاريخية عن عوائد المصارف والمخاطر.

توصيات الدراسة: الاهتمام بالنسب المالية لأنها تتيح الفرصة لتقييم الأداء في الماضي، والتي تعد خطوة هامة للتخطيط للأداء المستقبلي.

تفيد هذه الدراسة في دراسة الباحث للتعرف على أهمية النسب المالية في تقييم الأداء والتخطيط المستقبلي وعن طريق النسب المالية يمكن معرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للشركة.

٣- دراسة (Sangmi & Nazir , ٢٠١٠) بعنوان

Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India : Application of CAMEL Model.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لاثنتين من أكبر البنوك في شمال الهند واستخدم نموذج CAMEL وهو ابتكار حديث في مجال تقييم الأداء المالي ويحتوي هذا النموذج على تحليل كفاية رأس المال، تحليل جودة الأصول، تحليل القدرة على الإدارة، تحليل الأرباح، تحليل السيولة.

وتستند أساس الدراسة على بيانات ثانوية مستمدة من التقارير السنوية للبنوك المعنية، وهذه البيانات لخمس سنوات من ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، لتحليل البيانات، وتم الاستعانة باثنتين من الأدوات الإحصائية الهامة وهي الانحراف المتوسط والمعياري للوصول للنتائج بطريقة علمية.

نتائج الدراسة: يمكن استخدام نسب الاستثمار ونسب السيولة ونسبة كفاية رأس المال في تقييم أداء البنوك من خلال المقارنة ومعرفة مقدار الانحراف بين الفعلي والمعياري.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في دراسة الباحث بان التحليل المالي يستخدم في تقييم الأداء المالي من خلال تحليل البيانات المالية لعدة سنوات ومن ثم استخراج أداء معياري ومقارنته مع الفعلي لاستخراج الانحرافات التي نتمكن من خلاله قياس مدى تنفيذ ما كنا مخططين له.

٤- دراسة (Omair& et al , ٢٠١٤) بعنوان

Antecedents of Growth in Market Share of Samsung , A Financial Analysis .

هدفت هذه الدراسة لتحقيق الربحية والسيولة والمركز المالي للشركة والتحقق من تأثير هذه المحددات على حصتها في السوق من خلال تحليل نسب مالية بالاعتماد على البيانات المالية من التقارير السنوية لشركة سامسونج ومقارنتها مع شركة ابل.

فتم احتساب معدلات لمدة خمسة سنوات لتحقيق الاتجاهات في الربحية والسيولة والعائد على حقوق المساهمين فتم تحليل البيانات من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١٢ واستخدمت النسب المالية في التحليل، وتحليل السلاسل الزمنية، وتحليل دويونت.

نتائج الدراسة: توصلت نتيجة الدراسة الى تقييم الأداء المالي للشركة من خلال استخدام تحليل النسب المالية، وتحليل السلاسل الزمنية والوضع التنافسي لها مع الشركات المنافسة.

وتفيد هذه الدراسة في دراسة الباحث بان النسب المالية نستطيع من خلالها معرفة اتجاه الربحية واتجاه السيولة والعائد على حقوق المساهمين وتحليل السلاسل الزمنية وذلك لتقييم الأداء.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تناولت مدى استخدام أدوات التحليل المالي التي تحلل البيانات التاريخية للوحدة الاقتصادية وعلى أساس هذه المعلومات يتم وضع الخطط المستقبلية فتم ربطها مع الموازنات التخطيطية والتي هي خطة الوحدة الاقتصادية المستقبلية فتم دراسة العلاقة بين التحليل المالي وإعداد الموازنات التخطيطية.

٢- تميزت هذه الدراسة بتحديد أدوات التحليل المالي المستخدمة في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وهي مختلفة عن الدراسات السابقة وأدوات التحليل المالي المستخدمة وهي النسب المالية، تحليل التعادل، التحليل الأفقي، التحليل الراسي، تحليل التدفقات النقدية.

٣- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت استخدام أدوات التحليل المالي في التخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية على العكس من بقية الدراسات السابقة التي تناولت إما

التحليل المالي وإما الموازنات التخطيطية ولا توجد هناك دراسة تبين مدى استخدام أدوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية.

الفصل الثالث إجراءات الدراسة

(١-٣) تمهيد

(٢-٣) منهجية الدراسة

(٣-٣) مصادر جمع البيانات

(٤-٣) مجتمع وعينة الدراسة

(٥-٣) التعريف بأداة الدراسة

(٦-٣) اعداد أداة الدراسة

(٧-٣) آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانة

(٨-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

(٩-٣) الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة

(١-٣) تمهيد

بعد أن تم تناول موضوع الموازنات التخطيطية وأنواع أدوات التحليل المالي واستخدامها في إعداد الموازنات التخطيطية من الناحية النظرية، تم في هذا الفصل عرض منهجية الدراسة، حيث تتضمن توضيح لعينة الدراسة، وتوضيح أداة الدراسة، وتطوير أداة الدراسة، وبيان الأساليب الإحصائية المتبعة والاختبارات الخاصة بأداة الدراسة لبيان مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

(٢-٣) منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة لغرض عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقام الباحث بتصميم استبانة مناسبة لقياس مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية وتوزيعها على العينة المستهدفة للدراسة المتمثلة بالمدراء الماليين ومدراء الحسابات ومدراء التدقيق الداخلي والمحاسبين المختصين بإعداد الموازنات التخطيطية والمحللين الماليين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من العينة المختارة، ومن ثم تم فحص وتلخيص النتائج لكل من أدوات التحليل المالي المستخدمة.

(٣-٣) مصادر جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من المصادر وهي كما يلي:

أولاً: مصادر الثانوية: تضمنت الكتب والدوريات ورسائل الماجستير واطاريج الدكتوراه العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية بحيث تغطي الجزء النظري من الدراسة، والذي يعتبر جزءاً أساسياً في إجراء الدراسة الميدانية.

ثانياً : مصادر الأولية: لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال تصميم نموذج استبانة وتم صياغة فقراتها من الجانب النظري لتغطي أبعاد متغيرات الدراسة، تتم من خلال الاستبانة التي تم إعدادها بطريقة تساعد على جمع البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وقدمت إلى المدراء الماليين ومدراء التدقيق الداخلي ومدراء الحسابات والمحللين الماليين وبعض

المحاسبين القائمين بإعداد الموازنات التخطيطية العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. واستخدم معامل كرونباخ ألفا لاختبار فرضيات الدراسة.

(٣-٤) مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغ عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان (٧٢) شركة صناعية، وهذه الإحصائية إلى تاريخ ٢٦-٤-٢٠١٥ من بورصة عمان للأوراق المالية، موضحة في الملحق رقم (٢) (الشركات الصناعية المساهمة العامة، صفحة الكترونية، ٢٠١٥). وتم اختيار (٣٥) شركة كعينة للدراسة كما موضحة في الملحق رقم (٣)، علما بان الشركات التي قبلت الإجابة على الاستبانة (٢٢) شركة فيما رفض الباقي استلام الاستبانة نهائيا وهذه كانت من مشاكل توزيع الاستبانة على الرغم من تزويدي بكتاب تسهيل مهمة من قبل جامعة آل البيت وكما موضح بالملحق رقم (٤)، وكان الافراد المستهدفين من هذه الشركات عينة الدراسة هم المدراء الماليين، ومدراء الحسابات، ومدراء التدقيق الداخلي، والمحللين الماليين، والمحاسبين المكلفين بإعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتم توزيع الاستبانة باستخدام أسلوب العينة المستهدفة على الشرائح المذكورة بحيث تم توزيع (١٠٧) استبانة استرد منها (٩٥) استبانة وبما نسبته (٨٨.٨ %) من الاستبانة الموزعة واستبعد منها (٢) استبانة غير صالحة، وقد تم إخضاع (٩٣) استبانة للتحليل والتي تشكل ما نسبته (٨٧%) من الاستبانة الموزعة وكما يتضح من الجدول رقم (١).

الجدول ١. عدد الاستبانة الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

البيانات	العدد	النسبة المئوية
الاستبانة الموزعة	١٠٧	١٠٠%
الاستبانة المستردة	٩٥	٨٨.٨%
الاستبانة الغير صالحة للتحليل	٢	١.٨%
الاستبانة الخاضعة للتحليل	٩٣	٨٧%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

(٥-٣) التعريف بأداة الدراسة

تتكون أداة الدراسة (الاستبانة) من قسمين توضح الفكرة الأساسية التي تدور حولها أسئلة الاستبانة وفيما يلي شرحاً موجزاً لهذه الأقسام:

القسم الأول: هدفه معرفة الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من خلال (٤) أسئلة تحتوي على البيانات الديموغرافية والأساسية للمجيب.

القسم الثاني: هدفه قياس المتغيرات المستقلة للدراسة وهي (التحليل الرأسي، التحليل الأفقي، تحليل التعادل، تحليل التدفقات النقدية، تحليل النسب المالية) من خلال (٣٨) سؤالاً بمقدار (٧) أسئلة لكل من التحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، وبمقدار (٨) أسئلة لكل من بقية المتغيرات، حيث ركزت على قياس المتغيرات المستقلة.

(٦-٣) اعداد أداة الدراسة

تضمنت عملية تصميم الاستبانة عدة خطوات حتى وصلت إلى الصيغة النهائية، ولذلك تم اعتمادها واستخدامها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي:

١ - تم اعتماد أبعاد الدراسة المتعلقة بمدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث قام الباحث بتبويب أسئلة الاستبانة على عدة محاور، وقام المشرف بمراجعتها للتأكد من تغطيتها وشمولها لجوانب الدراسة الأساسية.

٢ - تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على عدد من محكمين ذوي معرفة ودراية في مجال الدراسة وهم الأساتذة الأكاديميين العاملين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وذلك للتأكد من تغطيتها وشمولها لجوانب الدراسة، ووضوحها وإزالة الغموض الذي قد يؤثر على عناصرها والملحق (٥) يبين أسماء المحكمين وأماكن عملهم.

٣ - وتم تعديل الاستبانة قدر الإمكان بناء على توصيات المحكمين والمشرف وبموجب الملاحظات التي أبدوها، ومن ثم تم توزيعها باليد على عينة الدراسة.

(٧-٣) آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانة

وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)، ولتسهيل إجراءات التحليل الإحصائي للبيانات، فقد تم تحديد مجال للإجابات، حيث ان فقرات الاستبانة عددها (٣٨) فقرة تغطي متغيرات وفرضيات الدراسة وقام الباحث بإعطاء خمسة بدائل لإجابة كل سؤال وهي (موافق جدا، موافق، موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق إطلاقا) لمعرفة رأي أفراد عينة الدراسة حول مدى استخدام كل متغير من المتغيرات المستقلة في إعداد الموازنات التخطيطية، وقد تم قياسها من خلال استخدام مقياس ليكرت خماسي الدرجات (Five Point Likert Scale) لإجابات عينة الدراسة، حيث تم تحديد الأرقام (١, ٢, ٣, ٤, ٥) ووفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول ٢. توزيعات الأوزان المرجحة

موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
٥	٤	٣	٢	١

وقد تم احتساب المقياس تبعا لمقياس ليكرت الخماسي وعلى النحو التالي:

إن أعلى وزن هو (٥) وأدنى وزن هو (١)

وان عدد المستويات = ٣ (مرتفع، متوسط، منخفض)

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{أعلى فئة} - \text{أدنى فئة}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{٥ - ١}{٣}$$

$$= \frac{٤}{٣}$$

بما أن الحد الأدنى = ١

إذا $١ - (١ + ١.٣٣)$

وعليه يتم التوزيع كالاتي:

من ١ إلى ٢.٣٣ = منخفض

من ٢.٣٤ إلى ٣.٦٧ = متوسط

من ٣.٦٨ إلى ٥ = مرتفع

مرتفع	متوسط	منخفض
٣.٦٨ إلى ٥	٢.٣٤ إلى ٣.٦٧	١ إلى ٢.٣٣

(٨-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

تم الاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) **Statistical Package for Social Science** وذلك من اجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis) ويتضمن:

١- المتوسط الحسابي: لقياس مستوى المتغير إذا كان منخفض أو متوسط أو مرتفع.

٢- الانحراف المعياري: لمعرفة مستوى تشتت الإجابات.

٣- النسب المئوية: للتعرف على خصائص عينة الدراسة.

ثانياً: اختبار ثبات الأداة (Reliability): لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي ومدى الاعتماد عليها، يتم ذلك باحتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

ثالثاً: اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test

(٩-٣) الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

هدفت هذه الاختبارات إلى التأكد من الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة هل تقيس فعليا ما ينبغي قياسه، وتهدف إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة، ومن الاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

أولاً: صدق الأداة: هي عملية التأكد من العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة (Sekaran, ٢٠٠٣, p: ٢٠٧).

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس المتغيرات، قام الباحث أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري وقام بعرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة حيث تم تحكيمها من قبل (٢٢) أستاذا جامعيا من سبعة جامعات أردنية وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداهها المحكمون والتي توافقت الآراء حولها.

ثانياً: ثبات الأداة (Reliability): هي إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم وفي ظل ظروف واحدة.

ولاختبار أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة ويفسر معامل الثبات الداخلي بين الإجابات بأنها القيمة التي تتراوح بين (الصففر، ١) وان القيمة المقبولة إحصائيا لهذا المقياس هي ٦٠% فأكثر (Sekaran, ٢٠٠٣). وان تحليل كرونباخ الفا موضح في الجدول التالي:

الجدول ٣. نتائج ثبات مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية (كرونباخ ألفا)

الرقم	العامل	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
١	التحليل الرأسي	٧	٩١%
٢	التحليل الأفقي	٧	٩٢%
٣	تحليل التعادل	٨	٩١%
٤	تحليل التدفقات النقدية	٨	٨٩%
٥	تحليل النسب المالية	٨	٨٩%
	الكلية للعوامل	٤٥	٩٢%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

من الجدول رقم (٣) فقد وجد من تحليل المصادقية أن قيمة ألفا للاستبانة بلغت ٩٢ % ويستفاد من هذه القيمة أنه يمكن الاعتماد على نتائج وتوصيات هذه الدراسة حيث إن معدل الاتساق الداخلي للإجابة على مختلف فقرات الاستبانة حسب خياراتها نسبة عالية وهي أكبر من الحد الأدنى المقبول إحصائياً وهذا يعني إمكانية تعميم نتائج الدراسة على قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة. كما إن قيمة كرونباخ ألفا للمحاور الخمسة تم احتسابه كما يلي: المحور الأول ٩١%، المحور الثاني ٩٢%، المحور الثالث ٩١%، المحور الرابع ٨٩%، المحور الخامس ٨٩%، وجميع تلك النسب عالية بحيث يمكن القول بان قيمة اختبار كرونباخ ألفا سواء للدراسة بشكل عام أو للمحاور كل على حدة هي نسبة يمكن الاعتماد عليها نظرا لان درجة الاتساق الداخلي عالية وهذا قد يعطي مؤشر على إن فقرات الاستبانة كانت مفهومة بحيث يمكن الاعتماد على مضمون الدراسة.

الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(١-٤) تمهيد

(٢-٤) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين

(٣-٤) تحليل بيانات فرضيات الدراسة

(٤-٤) نتائج واختبار فرضيات الدراسة

(١-٤) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للبيانات وتحليلها ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة، وسيتم البدء بتقديم وصفا للخصائص الديمغرافية للمستجيبين ومن ثم الانتقال إلى اختبار فرضيات الدراسة.

(٢-٤) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين

توزيع المستجيبين حسب الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وكما موضح في الجداول التالية:

جدول رقم ٤. خصائص عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

البيانات	تكرار	نسبة
اقل من ٥ سنوات	١٥	%١٦
من ٥ إلى اقل من ١٠ سنوات	٢٣	%٢٥
من ١٠ إلى اقل من ١٥ سنة	٢٢	%٢٤
من ١٥ سنة فأكثر	٣٣	%٣٥
مجموع	٩٣	%١٠٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (٤) بأن أفراد عينة الدراسة لهم خبرة عملية مناسبة في مجال إعداد القوائم المالية والموازنات التخطيطية حيث إن أكبر فئة خبرة لمن خبرتهم تزيد عن (١٥) سنة وهذا مؤشر ايجابي للدراسة ويعطي انعكاس ايجابي لصدق أداة الدراسة حيث أن إعداد الموازنات التخطيطية وتحليل القوائم المالية تعتمد على الخبرة العملية وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة لها خبرة جيدة في موضوع الدراسة، كما يلاحظ بأن فئات الخبرة للسنوات الأخرى متقاربة و اقل نسبة هي لفئة ٥ سنوات وهذا يدل على الغالبية العظمى لعينة الدراسة لهم خبرة عملية في تحليل القوائم المالية وإعداد الموازنات التخطيطية وهذا مؤشر جيد يعطي ثبات ومصداقية لمشكلة وتوصيات الدراسة.

جدول رقم ٥. خصائص عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

البيانات	تكرار	نسبة
محاسبة	٨٧	٩٤%
نظم معلومات محاسبية	١	١%
علوم مالية ومصرفية	٣	٣%
ادارة	١	١%
اقتصاد	١	١%
مجموع	٩٣	١٠٠%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (٥) بان الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من يحملون تخصص علمي محاسبة وهم بنسبة (٩٤%) وهذه النسبة قد تكون طبيعية على اعتبار إن العينة المستهدفة هم ممن يعملون في مجال التحليل المالي وإعداد القوائم المالية والموازنات التخطيطية وهذا مؤشر ايجابي لموضوع الدراسة، كما يلاحظ أيضا إن المدراء الماليين والمحليلين الماليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة تخصصهم العلمي هو محاسبة وهذا يعني إن مجال المحاسبة تطور في الواقع العملي للأمور المالية وهذا يعطي مؤشر اشمل حول القوائم المالية وصحتها وعدالتها وسلامة التحليل المالي لها، أما بقية التخصصات فان نسبها قليلة جدا لا تتجاوز في مجموعها (٦%) وهذا يعني عدم الاعتماد على بقية التخصصات في إجراء التحليل المالي وإعداد الموازنات التخطيطية وإنما يعتمد على اختصاص المحاسبة وذلك لان أدوات التحليل المالي والموازنات التخطيطية تعتمد على بيانات محاسبية دقيقة وصحيحة وواقعية.

جدول رقم ٦. خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

البيانات	تكرار	نسبة
دبلوم	٤	%٤
بكالوريوس	٧٧	%٨٣
ماجستير	١٢	%١٣
مجموع	٩٣	%١٠٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (٦) بان الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة هم من فئة البكالوريوس بنسبة (٨٣%) وهذا ينعكس إيجاباً على صدق نتائج و توصيات الدراسة على اعتبار إن فقرات الاستبانة قد عرضت على أشخاص مؤهلين علمياً ولهم خبرة عملية جيدة في مجال الموازنات التخطيطية وتحليل القوائم المالية، كما يمكن تفسير هذه النسبة العالية لمؤهل البكالوريوس بان عينة الدراسة هي من فئة المدراء وهذه الفئة على الأغلب يكون حاصلها على درجة البكالوريوس.

جدول رقم ٧. خصائص عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

البيانات	تكرار	نسبة
مدير مالي	١٥	%١٦
مدير حسابات	١٦	%١٧
مدير تدقيق داخلي	١٩	%٢١
محاسب	٢٩	%٣١
محلل مالي	١٤	%١٥
مجموع	٩٣	%١٠٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (٧) بان غالبية عينة الدراسة هم من فئة المحاسبين الذين يعملون في مجال إعداد الموازنات التخطيطية حيث شكلت هذه النسبة (٣١%) والسبب في ذلك إن فئة المحاسبين من مجتمع الدراسة تحمل أعلى نسبة وهذا انعكس على نسبة هذه الفئة من عينة الدراسة، كما يلاحظ بان فئة مدير التدقيق الداخلي تمثل الترتيب الثاني حسب المركز الوظيفي وبنسبة (٢١%) وبقية النسب متقاربة حيث إن عينة الدراسة مستهدفة لذلك فان الأعداد كانت مقاربة نوعاً ما، وبشكل

عام فان هذه النسب تعطي مؤشرا على تكامل القوائم من مرحلة أعبائها التي تبدأ بالمحاسبين والتأكد منها من قبل مدير الحسابات والتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية من قبل المدقق الداخلي والمصادقة عليها من قبل المدير المالي وحتى مرحلة تحليلها من قبل المحلل المالي وهؤلاء جميعهم لهم دور في صحة ودقة توقعات الموازنات التقديرية.

(٣-٤) تحليل بيانات فرضيات الدراسة

سيتم مناقشة فرضيات الدراسة مع النتائج الإحصائية وكما يلي:

الفرضية الأولى ومفادها "لا يتم استخدام التحليل الراسي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

جدول رقم ٨. آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الأولى والنتائج الإحصائية

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	يستخدم التحليل الراسي (العامودي) في إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل في إعداد الموازنات التخطيطية	٣.٦٧	٠.٨٤	متوسط	١
٢	يستخدم التحليل الراسي (العامودي) في إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض طويلة الأجل في إعداد الموازنات التخطيطية	٣.٥٥	٠.٨٤	متوسط	٦
٣	استخدام تطبيق التحليل الراسي على قائمة المركز المالي لإظهار الأهمية النسبية لبنود القائمة في إعداد الموازنات التخطيطية.	٣.٦٥	٠.٨٩	متوسط	٤
٤	استخدام تطبيق التحليل الراسي في تحليل القوائم للمقارنة مع الشركات من نفس الصناعة لإعداد الموازنات التخطيطية.	٣.٤٧	٠.٩٢	متوسط	٧
٥	استخدام تطبيق التحليل الراسي على قائمة الدخل لإظهار الأهمية النسبية للمبيعات في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية.	٣.٦٧	٠.٩٠	متوسط	٢

٥	متوسط	٠.٩٠	٣.٦٥	يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام التحليل الراسي من خلال إظهار الأهمية النسبية لكل بند من البنود.	٦
٣	متوسط	٠.٨٧	٣.٦٥	يستخدم التحليل الراسي في نفس الشركة مع التحليل الأفقي للحصول على معلومات أكثر فائدة في إعداد الموازنات التخطيطية.	٧
			٣.٦١	المتوسط العام	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (٨) بان أفراد عينة الدراسة تؤكد بان الفقرة الأولى تمثل درجة القبول الأولى بمتوسط (٣.٦٧) وانحراف معياري (٠.٨٤) وهذا يدل على أن توجهات عينة الدراسة نحو الموافق والموافق بشدة بدرجة اكبر من غير الموافق أو غير الموافق بشدة وهذه الفقرة تتمثل بإظهار التحليل الراسي للأهمية النسبية للقروض قصيرة الأجل الأمر الذي يسهل إعداد القوائم المالية و يدل هذا على أن التحليل الراسي يساهم في القروض قصيرة الأجل كما إن الموازنات التخطيطية مداها الأعلى هو سنة فما دون و يعني إنها قصيرة الأجل و يساعد على وجود تكامل بين الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية وإظهار الأهمية النسبية للقروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤكد وجود علاقة بين التحليل الراسي والموازنات التخطيطية، كما يلاحظ بان الفقرة الخامسة تمثل درجة القبول الثانية حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣.٦٧) وانحراف معياري (٠.٩٠) وهذا يدل على أن نسب درجات الموافق كانت أعلى من نسب غير الموافق الأمر الذي انعكس على وجود متوسط أعلى من الوسط الفرضي (٣) وهذه الفقرة متمثلة باستخدام التحليل الراسي لقائمة الدخل لإظهار الأهمية النسبية للمبيعات الأمر الذي يسهل إعداد موازنة المبيعات التي يعتمد عليها إعداد بقية الموازنات التخطيطية حيث إن موازنة المبيعات تعتبر الأساس في إعداد الموازنات التخطيطية و يدل على أن التحليلي الراسي يقوم على ربط قائمة الدخل التاريخية بالمبيعات المستقبلية الأمر الذي يسهل إعداد الموازنات التخطيطية وبالتالي يعطي مؤشرا على صحة آلية التحليل المالي وبالتالي صحة القوائم المالية والانعكاس الايجابي على دقة الموازنات التخطيطية وهذا يساعد على التركيز على الانحرافات المفضلة والتخفيف من الانحرافات غير المفضلة، كما يلاحظ بان الفقرة السابعة تمثل درجة القبول الثالثة حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣.٦٥) وانحراف معياري (٠.٨٧) وهذه الفقرة متمثلة بان التحليل الراسي يساعد على توفير معلومات مفيدة لإعداد الموازنات التخطيطية حيث أن التحليل الراسي يقوم على مقارنة السنة بنفسها من خلال تحديد حساب واحد كأساس للمقارنة سواء لقائمة الدخل أو الميزانية العمومية وهذا يعطي درجة شمولية لأهمية كل بند

من بنود القوائم المالية بحيث يتم التركيز عليها عند إعداد الموازنات التخطيطية حيث إن الموازنات التخطيطية بعضها لحساب واحد مثل موازنة المبيعات أو موازنة الإنتاج وبعضها لمجموعة من الحسابات مثل موازنة الدخل أو موازنة المركز المالي الأمر الذي يعطي مؤشرات لحسابات منفردة أو حسابات مجتمعة وهذا يسهل إعداد الموازنات التخطيطية. كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو اكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على إن أفراد عينة الدراسة تؤكد بان أداة التحليل الراسي تساعد على إعطاء تحليل أفضل للشركة وإعطاء معلومات مفيدة عن الوضع المالي للشركة الأمر الذي ينعكس إيجابا على صحة ودقة تعبير الموازنات التخطيطية للسنة القادمة عن طريق استخدام التحليل الراسي.

الفرضية الثانية مفادها "لا يتم استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

جدول رقم ٩. آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الثانية والنتائج الإحصائية

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	الرقم
١	مرتفع	٠.٩٣	٤.٢٦	استخدام تطبيق التحليل الأفقي على قائمة المركز المالي لمقارنة الأرقام الواردة لعدة سنوات متتالية للاستفادة منها في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية.	١
٦	مرتفع	٠.٧٨	٤.١٠	يستخدم التحليل الأفقي للمقارنة بين صافي الربح والإيرادات لمعرفة اتجاه البند للاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.	٢
٢	مرتفع	٠.٨٣	٤.١٩	يساعد التحليل الأفقي في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين والاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.	٣
٤	مرتفع	٠.٩٠	٤.١٦	استخدام تطبيق التحليل الأفقي على قائمة الدخل لإظهار مقدار التغير في المبيعات للاستفادة منها في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية.	٤
٥	مرتفع	٠.٨٤	٤.١٢	يستخدم التحليل الأفقي في معرفة مدى التراجع في أي بند من البنود ومقارنته مع سنة الأساس للاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.	٥

٦	يستخدم التحليل الأفقي في معرفة مدى الاستقرار في أي بند من البنود ومقارنته مع سنة الأساس للاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.	٤.٠٨	٠.٨١	مرتفع	٧
٧	يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام التحليل الأفقي من خلال تحليل ومقارنة الأرقام المالية الواردة في القوائم المالية لعدة سنوات.	٤.١٨	٠.٩٥	مرتفع	٣
المتوسط العام		٤.١٥			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (٩) بان أفراد عينة الدراسة تؤكد قبول الفقرة الأولى بأعلى متوسط وهو (٤.٢٦) وهذا يدل على أن نسب الموافق بشدة لها أعلى النسب ونسب غير الموافق تمثل نسب متدنية جدا وهذه الفقرة متمثلة باستخدام تطبيق التحليل الأفقي على قائمة المركز المالي لمقارنة الأرقام الواردة لعدة سنوات متتالية للاستفادة منها في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية حيث أن التحليل الأفقي يساعد على إيجاد معدل الثبات في الأرقام الموجودة في القوائم المالية وإيجاد أوجه الشبه والاختلاف بين القوائم المالية بحيث يمكن تحليل ثبات الحسابات التي لها موازنات مثل موازنة المواد الأولية، فمن خلال ثبات حساب معين يمكن التنبؤ بذلك الحساب وبالتالي تكون التقديرات الرقمية للموازنات ذات العلاقة دقيقة الأمر الذي ينعكس ايجابيا على إعداد بقية الموازنات التخطيطية، كما يلاحظ بان الفقرة الثالثة تمثل أعلى درجة قبول حسب رأي عينة الدراسة بمتوسط (٤.١٩) وانحراف معياري (٠.٨٣) وهذه الفقرة متمثلة بان التحليل الأفقي يساعد في إظهار خصائص أو حالات معينة لحساب معين أو مجموعة متشابهة أو مترابطة من الموازنات وهذا يساعد في إعداد الموازنات التخطيطية حيث إن الموازنات التخطيطية يوجد فيما بينها ترابط أو تكامل فمثلا موازنة الإنتاج تعتمد على موازنة المبيعات المتوقعة وموازنة الإنتاج تعتمد على موازنة المواد الأولية في الشركات الصناعية وهذا يعني أن التحليل الأفقي يساعد في إظهار عملية التدفق المعلوماتي لبند معين وهذا يساهم في إعطاء صورة أشمل حول التغيرات التي قد تحدث على حساب معين وبالتالي يمكن توقع موازنة معينة ومحاولة تخفيض ظروف عدم التأكد في تلك الموازنة ومحاولة تجنب المخاطر و استثمارها لإيجاد درجة مصداقية أكبر للأرقام الواردة في الموازنات التخطيطية، كما يلاحظ بان الفقرة السابعة تمثل درجة القبول أو التأكيد الثالثة حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٤.١٨) وانحراف معياري (٠.٩٥)، وهذه الفقرة متمثلة بإعداد الموازنات التخطيطية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام التحليل الأفقي من خلال المقارنة

التي يوفرها التحليلي الأفقي لعدة سنوات ومقارنة الأرقام المالية الواردة في تلك القوائم المالية وهذا يساهم في توفير معلومات نوعية في طبيعة المعلومات في القوائم المالية وإيجاد درجات النمو أو الكساد أو الثبات في بنود القوائم المالية الأمر الذي يؤثر إيجابيا على مصداقية الأرقام الواردة في الموازنات التخطيطية وهذا يساعد أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم في الشركات الصناعية المساهمة ويساعد على تعزيز الشفافية في عرض الأرقام الفعلية والمتوقعة من أجل إيجاد الانحرافات فيها وتحديد نوعية الانحراف وكيفية استفادة الشركة من ذلك الانحراف. كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو أعلى من الوسط الفرضي (٣) وبدرجة عالية وهذا مؤشر على إن أفراد عينة الدراسة تؤكد على أن التحليل الأفقي يساعد في إعداد الموازنات التخطيطية، ويساعد على توفير التغيرات في بند معين من القوائم المالية لعدة فترات مالية، وهذا يعطي صورة أشمل على التغيرات في حساب معين وينعكس هذا إيجابيا على صحة وعدالة الموازنات التخطيطية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة مفادها "لا يتم استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "

جدول رقم ١٠. آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الثالثة والنتائج الإحصائية

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	الرقم
٢	مرتفع	٠.٨٦	٣.٨٩	يستخدم تحليل التعادل في تحديد مقدار الربح المحتمل في ظل أحجام مختلفة للمبيعات والاستفادة منه في إعداد موازنة المبيعات .	١
٤	مرتفع	٠.٨٣	٣.٨١	يستخدم تحليل التعادل لتحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل أحجام بيعية متعددة لإعداد موازنة بيعيه مرنة.	٢
٧	مرتفع	٠.٨١	٣.٦٩	يستفاد من نقطة التعادل في إعداد الموازنة التخطيطية المعدة لمستوى طاقة معين مثل موازنة الإنتاج.	٣
٣	مرتفع	٠.٧٩	٣.٨٥	يستخدم تحليل التعادل في تخطيط المبيعات الأمر الذي يسهل إعداد موازنة الإنتاج والمخزون .	٤
٦	مرتفع	٠.٩٢	٣.٧٢	يستخدم تحليل التعادل لتحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل أحجام إنتاجية لإعداد موازنة التكاليف الصناعية .	٥
٥	مرتفع	٠.٩٥	٣.٨١	تستخدم نسبة هامش الأمان التي تبين العلاقة بين حجم النشاط الفعلي وحجم	٦

				نشاط التعادل والربح الحدي للوحدة في إعداد موازنة المبيعات.	
٧		٣.٦٨	٠.٧٦	مرتفع	٨
٨		٣.٩٤	٠.٨٧	مرتفع	١
٣.٧٨				المتوسط العام	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (١٠) بان أفراد عينة الدراسة تؤكد قبول الفقرة الثامنة بأعلى متوسط (٣.٩٤) وانحراف معياري (٠.٨٧) ويدل هذا على أن نسب الموافقة أعلى من نسب غير الموافقة وهذا انعكس على قيمة المتوسط، وهذه الفقرة متمثلة بان الربح الحدي يساهم في إعداد الموازنات التخطيطية، وهذا مؤشر على أن الربح الحدي هو قدرة الشركة على تغطية التكاليف المتغيرة من المبيعات حيث أن عنصر المبيعات من العناصر الرئيسية في إعداد الموازنات التخطيطية، كما أن موازنة الإنتاج وموازنة المواد الأولية تعتمد على التكاليف المتغيرة وهذا يدل على عدد معين من الموازنات التخطيطية تعتمد على هامش الربح وهذا ما أكدته عينة الدراسة من خلال ربط الربح الحدي وعناصره بإعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وهذا يعني إن عناصر تحليل التعادل المتعلقة بالربح الحدي له تأثير على دقة وسلامة إعداد الموازنات التخطيطية، كما يلاحظ بان الفقرة الأولى تمثل درجة القبول الثانية حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣.٨٩) وانحراف معياري (٠.٨٦) وهذه الفقرة متمثلة بان تحليل التعادل يساعد في تحديد الربح المستهدف سواء للوحدات أو المبالغ وهذا يساعد بشكل كبير في إعداد موازنة المبيعات و يدل هذا على إن عناصر تحليل التعادل لها اثر ايجابي في التخطيط للأرقام المتوقعة خصوصا إن بيانات نقطة التعادل مستقبلية وبيانات الموازنات التخطيطية أيضا مستقبلية إلا أن الاعتماد على تحليلي التعادل يكون خطوة أولى في إعداد موازنة المبيعات مثلا والموازنات المرتبطة بها، كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تمثل درجة القبول الثالثة حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣.٨٥) وانحراف معياري (٠.٧٩) وهذه الفقرة متمثلة بان تحليل التعادل يساعد في التخطيط للمبيعات التي تساعد على تغطية التكاليف كما يساعد على التخطيط للمبيعات لتحقيق ربح معين وهذا بدوره يساعد على إعداد موازنة الإنتاج التي تعتمد على المبيعات وموازنة النقد التي

تعتمد على موازنة المواد الأولية المتعلقة بالمدفوعات النقدية وكذلك الأمر بموازنة المقبوضات النقدية التي تعتمد على موازنة المبيعات وسياسة التحصيل والخصم في الشركة الأمر الذي يسهل إعداد موازنة النقد وبالتالي إعداد موازنة التدفقات النقدية وهذا ينعكس على بقية بنود الموازنات التخطيطية حيث إن موازنة النقد لها علاقة بمختلف أنواع الموازنات التخطيطية، كما يلاحظ بان المتوسط العام للفرضية أعلى من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على إن أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة العامة تؤكد بان تحليل التعادل ومكوناته تساعد في إعداد عدد معين من الموازنات التخطيطية الأمر الذي يعطي قيمة إضافية لنوعية الموازنات التخطيطية ويعطي الشركة مزايا داخلية تميزها عن بقية القطاعات في الأردن في إعداد الموازنات التخطيطية.

الفرضية الرابعة مفادها "لا يتم استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

جدول رقم ١١. أراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الرابعة والنتائج الإحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	يستخدم مؤشر الربحية في إعداد الموازنات الرأسمالية التخطيطية.	٣.٦٥	٠.٨٤	متوسط	٦
٢	تستخدم نسبة التغطية النقدية (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة) في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.	٣.٦١	٠.٨٥	متوسط	٧
٣	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في تقدير الوضع المالي للشركة على ضوء ظروف السوق والمنافسة في إعداد موازنة المبيعات .	٣.٧٢	٠.٩٥	مرتفع	٥
٤	تستخدم نسبة سعر السهم إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في إعداد الموازنات التخطيطية .	٣.٤١	١.٠٢	متوسط	٨
٥	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التعرف على التدفقات النقدية الخارجة للاستفادة منها في إعداد الموازنات النقدية وقائمة الدخل التقديرية	٣.٧٢	٠.٨٢	مرتفع	٣
٦	تستخدم نسبة صافي التدفق النقدي إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة	٣.٧٧	٠.٨٣	مرتفع	٢

				الاستثمارية للاستفادة منها في إعداد الموازنات الاستثمارية التخطيطية.	
٧	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من خلال قياس فترة الاسترداد لمبالغ الاستثمار في إعداد الموازنات التخطيطية الرأسمالية.	٣.٧٢	٠.٨٥	مرتفع	٤
٨	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة للاستفادة منها في إعداد الموازنات النقدية التقديرية .	٣.٨٤	٠.٨٧	مرتفع	١
المتوسط العام				٣.٦٨	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (١١) بان أفراد عينة الدراسة تؤكد قبول الفقرة الثامنة بأعلى متوسط (٣.٨٤) وانحراف معياري (٠.٨٧)، وهذا يدل على أن نسب الموافق أعلى من نسب غير الموافق وهذه الفقرة متمثلة باستخدام تحليل التدفقات النقدية التشغيلية للتعرف على التدفقات النقدية الداخلة المتعلقة بموازنة المبيعات والمشتريات وموازنة المصروفات التسويقية والتشغيلية وهذا ينعكس إيجابيا على إعداد موازنة الدخل حيث إن النشاطات التشغيلية تتعلق بالحسابات المتعلقة بالمصروفات والإيرادات والحسابات المتعلقة ببعض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وهذا يعني إن النشاطات التشغيلية تنعكس على موازنة الدخل وموازنة المركز المالي و يقوم على ربط قائمة التدفقات النقدية مع الموازنات التخطيطية على مختلف أنواعها، كما يلاحظ بان الفقرة السادسة تمثل درجة القبول الثانية حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣.٧٧) وانحراف معياري (٠.٨٣) وهذه الفقرة متمثلة باستخدام نسبة صافي التدفق النقدي إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية للاستفادة منها في إعداد الموازنات الاستثمارية التخطيطية، وهذا يدل على إن التدفقات النقدية الاستثمارية تتعلق بالموازنات الرأسمالية المتعلقة بالأصول الثابتة وهو جزء من موازنة الميزانية العمومية و يدل على إن قائمة التدفق النقدي الاستثماري يعتبر مرحلة أولية من إعداد الموازنات الرأسمالية، كما يلاحظ بان الفقرة الخامسة تمثل درجة القبول حسب رأي أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣.٧٢) وانحراف معياري (٠.٨٢) وهذه الفقرة متمثلة باستخدام تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التعرف على التدفقات النقدية الخارجة للاستفادة منها في إعداد الموازنات النقدية وقائمة الدخل التقديرية -موازنة الدخل - وهذا يدل على إن التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة تمثل المصروفات التشغيلية وسداد الديون الجارية على الشركة وانه يعني ربط بنود القوائم المالية الأمر الذي ينعكس على صحة تقديرات موازنة المركز المالي -الميزانية - وصحة تقديرات موازنة الدخل. كما يلاحظ بان متوسط الفرضية أعلى من الوسط الفرضي (٣)

وبدل هذا على إن أفراد عينة الدراسة تؤكد بان عناصر التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية تعتبر مرحلة أولية لإعداد الموازنات التخطيطية كما تساهم في ربط بنود القوائم المالية الأمر الذي يوفر بيانات إضافية ونوعية تساعد في التخفيف من الانحرافات غير المرغوب في نهاية كل سنة أو في مرحلة تحديد الانحرافات.

الفرضية الخامسة مفادها " لا يتم استخدام تحليل النسب المالية (نسب السيولة، ونسب المديونية، ونسب النشاط، و نسب الربحية، ونسب النمو، ونسب السوق) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "

جدول رقم ١٢. آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الخامسة والنتائج الإحصائية

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	الرقم
٣	مرتفع	٠.٧٧	٤.١٧	يستخدم تطبيق النسب المالية على القوائم المالية (قائمة الدخل، الميزانية العمومية) عند إعداد الموازنات التخطيطية .	١
٢	مرتفع	٠.٨٥	٤.١٨	تستخدم نسب السيولة والمتمثلة بنسبة السيولة السريعة وصافي رأس المال العامل ونسبة التداول والتي تقيس أفضل سيولة للشركة عند إعداد موازنة المشتريات التخطيطية .	٢
١	مرتفع	٠.٧٨	٤.٢٠	تستخدم نسب الربحية ومنها العائد على المبيعات ونسبة هامش الربح والقدرة الأيرادية والذي يقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات الشركة في إعداد موازنة المبيعات .	٣
٦	مرتفع	٠.٩١	٤.٠٥	تستخدم نسب المديونية والتي تقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة على الشركة والتي تبين لنا مصادر التمويل الخارجية في إعداد موازنة المشتريات التخطيطية .	٤
٥	مرتفع	٠.٨١	٤.١٣	تستخدم نسب النشاط والتي تقيم الكفاءة في استخدام المنشأة لمواردها المالية وأصولها	٥

				المختلفة مثل معدل دوران المخزون في إعداد موازنة المخزون .	
٤	مرتفع	٠.٨١	٤.١٧	تستخدم نسب النمو والمتمثلة بنسبة نمو المبيعات والتي تفيد في تقدير المبيعات عند إعداد موازنة المبيعات.	٦
٧	مرتفع	٠.٨٨	٤.٠٢	تستخدم نسب السوق والتي تبين لنا سعر السهم مقسوم على عائد السهم من الأرباح في تقدير أرباح السهم عند إعداد الميزانية العامة التقديرية .	٧
٨	مرتفع	٠.٨٩	٣.٩٨	يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام النسب المالية .	٨
			٤.١١	المتوسط العام	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل

يلاحظ من الجدول (١٢) بان أفراد عينة الدراسة تؤكد قبول الفقرة الثالثة بأعلى متوسط (٤.٢٠) وانحراف معياري (٠.٧٨) وهذا يدل على أن نسب الموافق بشدة ونسب الموافق تزيد بكثير عن نسب غير الموافق وهذا انعكس على قيمة المتوسط وهذه الفقرة متمثلة باستخدام نسب الربحية مثل العائد على المبيعات ونسبة هامش الربح والقوة الايرادية في إعداد موازنة المبيعات و يدل على إن نسب الربحية تقيس قدرة الشركة على إيجاد مبيعات تساهم في زيادة الأرباح وهذا يعني إنها تركز على بنود قائمة الدخل بشكل عام وعلى المبيعات بشكل خاص كون المبيعات هي الأساس لتغطية النفقات وهذه النسب تساعد في إعداد الموازنات التخطيطية بشكل عام وموازنة المبيعات بشكل خاص الأمر الذي ينعكس على مصداقية التوقعات في الأرقام المالية في الموازنات التخطيطية وبالتالي صحة عملية التخطيط التي تقوم بها الإدارة، كما يلاحظ بان الفقرة الثانية تحتل المرتبة الثانية من حيث درجة القبول لدى أفراد عينة الدراسة وبمتوسط (٤.١٨) وانحراف معياري (٠.٨٥) وهذه الفقرة متمثلة باستخدام نسب السيولة في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال تحليل الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وهذا يقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة وهذه النسب لها علاقة ببنود التي تخص سنة مالية واحدة والتحليل المالي عادة يتم في نهاية كل سنة عن سنة سابقة والموازنات التخطيطية أيضا تغطي سنة واحدة قادمة أو اقل لذلك فان نسب السيول تساعد في إعداد الموازنات التخطيطية ولا سيما موازنة المركز المالي كون إن نسب السيولة بشكل عام علاقتها ببنود المركز المالي للشركة، كما يلاحظ بان الفقرة الأولى تمثل درجة القبول الثالثة لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٤.١٧) وانحراف معياري (٠.٧٧) وهذه

الفقرة متمثلة باستخدام النسب المالية المختلفة التي تغطي بنود القوائم المالية الختامية التي لها اثر في إعداد الموازنات التخطيطية وخصوصا النسب المالية التي تربط قائمة الدخل بالميزانية مثل معدل دوران الأصول أو معدل دوران المخزون وهذه النسب تساعد على ربط القوائم المالية ببعضها مما يعطيها خصائص نوعية ومصداقية وتمثيل ملخص عن الأعمال التي تمت في الشركة الصناعية فإذا كانت هذه التحليلات صحيحة فان التوقعات بناءً عليها ستكون قريبة إلى الواقع وتكون معبرة بصدق عن الإحداث المتوقعة في الموازنات التخطيطية وهذا بدوره يساعد على نوعية التخطيط في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، كما يلاحظ بان متوسط الفرضية أعلى من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على إن أفراد عينة الدراسة تؤكد إن النسب المالية على اختلاف أنواعها ومميزاتها تساعد المخططين في إعداد الموازنات التخطيطية وتساعدهم في دقة وصدق التوقعات لمختلف البنود الواردة في الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

(٤-٤) نتائج واختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

والتي مفادها "لا يتم استخدام التحليل الراسي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول رقم ١٣. نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية H_0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة	الوسط الحسابي	مجال الفرضية
رفض	٠.٠٠٠٠	١.٩٧٧	٨.٧٦٢	٣.٦١	الأولى

باستقراء الجدول رقم (١٣) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية

والتي مفادها يتم استخدام التحليل الراسي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

والتي مفادها "لا يتم استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test للفرضية الثانية وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي:

جدول رقم ١٤ . نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية H_0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة	الوسط الحسابي	مجال الفرضية
رفض	٠.٠٠٠٠	١.٩٧٧	١٥.٧١٤	٤.١٥	الثانية

يلاحظ من الجدول (١٤) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية والتي مفادها يتم استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

والتي مفادها "لا يتم استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test للفرضية الثالثة وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي:

جدول رقم ١٥ . نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية H_0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة	الوسط الحسابي	مجال الفرضية
رفض	٠.٠٠٠٠	١.٩٧٧	١١.٤٢٨	٣.٧٨	الثالثة

يلاحظ من الجدول (١٥) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية.

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية والتي مفادها يتم استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة للدراسة

والتي مفادها "لا يتم استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test للفرضية الرابعة وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول رقم ١٦. نتائج اختبار الفرضية الرابعة

نتيجة الفرضية العدمية H_0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة	الوسط الحسابي	مجال الفرضية
رفض	٠.٠٠٠٠	١.٩٧٧	٩.٧٥٠	٣.٦٨	الرابعة

يلاحظ من الجدول (١٦) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية

والتي مفادها يتم استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الخامسة للدراسة

والتي مفادها "لا يتم استخدام تحليل النسب المالية (نسب السيولة، ونسب المديونية، ونسب النشاط، و نسب الربحية، ونسب النمو، ونسب السوق) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test للفرضية الخامسة وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي:

جدول رقم ١٧. نتائج اختبار الفرضية الخامسة

نتيجة الفرضية العدمية H_0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة	الوسط الحسابي	مجال الفرضية
رفض	٠.٠٠٠	١.٩٧٧	١٦.٧٩١	٤.١١	الخامسة

يلاحظ من الجدول (١٧) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية والتي مفادها يتم استخدام تحليل النسب المالية (نسب السيولة، ونسب المديونية، ونسب النشاط، و نسب الربحية، ونسب النمو، ونسب السوق) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

(١-٥) النتائج

(٢-٥) التوصيات

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

(١-٥) النتائج

استناداً إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- يوجد استخدام لأدوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وبنسبة عالية.

٢- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تستخدم التحليل الراسي في إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من القروض قصيرة الأجل في إعداد الموازنات التخطيطية حيث إن القروض قصيرة الأجل تمثل سنة واحدة وكذلك الأمر الموازنات التخطيطية غالباً ما تعد لمدة سنة واحدة لذلك فإن التحليل الراسي يمكن أن يستخدم لتكامل القروض قصيرة الأجل وإعداد الموازنات للوصول إلى درجة دقيقة لإعداد الموازنات للسنة القادمة.

٣- يتم استخدام تطبيق التحليل الأفقي على قائمة المركز المالي لمقارنة الأرقام الواردة لعدة سنوات متتالية للاستفادة منها في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية حيث إن معدلات الدوران بمختلف نسبها تقوم على ربط عنصر من قائمة المركز المالي وجزء من قائمة الدخل وهو المبيعات الأمر الذي يعطي قيمة إضافية ومصدقية للتقديرات المتوقعة في الموازنات التخطيطية المتنوعة.

٤- يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام التحليل الأفقي من خلال تحليل ومقارنة الأرقام المالية الواردة في القوائم المالية لعدة سنوات حيث إن التحليل الأفقي يعطي معدلات الزيادة والنقصان لحساب معين لعدة سنوات متتالية وهذا يفيد معد الموازنات في التأكد من التقديرات التي اعتمد عليها عند تقدير حساب معين لسنة قادمة ويؤدي إلى وجود تكامل بين تحليل القوائم المالية وإعداد الموازنات التخطيطية.

٥- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تستفيد من استخراج الربح الحدي للوحدة الذي يمثل الفرق بين إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات في إعداد موازنة الدخل التقديرية وهذا مفيد جداً للشركات الصناعية التي تعتمد على طريقة التكاليف المتغيرة في إعداد قوائم التكاليف وهذا ينعكس على دقة إعداد موازنة الإنتاج وموازنة المواد الأولية مما يعني إن هامش المساهمة للوحدة الواحدة يساهم بشكل مباشر في إعداد موازنة الإنتاج والموازنات المرتبطة بها.

٦- إن استخدام تحليل التعادل لتحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل أحجام بيعيه مختلفة لإعداد الموازنات المرنة لعدة مستويات من الإنتاج لتحديد المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات أو المعلومات غير المناسبة عند إعداد الموازنات التخطيطية.

٧- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تستخدم تحليل التدفقات النقدية من خلال قياس فترة الاسترداد بمبالغ الاستثمار في إعداد الموازنات التخطيطية الرأسمالية حيث إن قائمة التدفقات النقدية تدخل في كافة الموازنات التخطيطية لان فروض المحاسبة تتطلب القياس النقدي لكافة العمليات المالية التي تتم في الشركة وهذا يساعد في إعداد موازنة النقد وموازنة الدخل وموازنة المركز المالي.

٨- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تستخدم نسب الربحية ومنها العائد على المبيعات ونسبة هامش الربح والقدرة الايرادية والتي تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات الشركة وهذا قد يعتبر أساس جيد أو مرجعية صادقة في إعداد موازنة المبيعات.

٩- إن الشركات الصناعية تستخدم نسب النمو والمتمثلة بنسبة نمو المبيعات والتي تفيد في تقدير المبيعات عند إعداد موازنة المبيعات حيث إن موازنة المبيعات تمثل نقطة البداية في الموازنات وبناءً على نتائجها يتم إعداد بقية الموازنات التخطيطية ومن خلال إيجاد معدلات النمو يمكن توقع المبيعات بدرجة يمكن الاعتماد عليها وهذا ينعكس ايجابيا على عملية إعداد الموازنات التخطيطية.

(٢-٥) التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث التوصيات التالية:

١- ضرورة أن يتم استخدام التحليل الراسي في تحليل القوائم المالية المقارنة مع الشركات من نفس الصناعة لإعداد الموازنات التخطيطية من خلال إيجاد الربط بين التحليل الراسي وكيفية الاستفادة لإعداد مختلف أنواع الموازنات التخطيطية.

٢- ضرورة استخدام التحليل الأفقي للمقارنة بين صافي الربح والإيرادات لمعرفة اتجاه بند معين في القوائم المالية والاستفادة من ذلك في إعداد الموازنات التخطيطية.

٣- ضرورة استخدام تحليل التعادل لتحليل العلاقة بين حجم النشاط الفعلي وحجم نشاط التعادل والربح الحدي للوحدة في إعداد موازنة المبيعات وهذا يساعد في إيجاد هامش الأمان وهامش الأمان يزيد من الانحراف المفضل وهذا احد الأهداف المهمة للموازنات التخطيطية.

٤- ضرورة قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على ربط مؤشر الربحية في إعداد الموازنات التخطيطية حيث إن مؤشر الربحية له علاقة بالإيرادات المتوقعة والمصروفات وهذا يشكل عناصر قائمة الدخل وقائمة التكاليف في الشركات الصناعية كما إن معظم الموازنات التخطيطية لها علاقة بالتكاليف مثل الإنتاج والعمالة والمصاريف الإدارية والبيعية وغيرها وهذا يساعد على إيجاد العلاقات بين بنود القوائم المالية وبالتالي ينعكس ايجابيا على إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٥- ضرورة استخدام نسب المديونية والتي تقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة على الشركة والتي تبين لنا مصادر التمويل الخارجي في إعداد الموازنات التخطيطية.

٦- ضرورة تشكيل فريق أو لجنة موحدة تقوم على وضع الإطار النظري والعملي حول كيفية الاستفادة من أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال إيجاد كل نسبة وتحديد علاقتها بالقوائم المالية التخطيطية بحيث يكون هناك إطار أو مرجعية معتمدة حول كيفية مساهمة أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية.

٧- ضرورة عقد الندوات أو المؤتمرات التي تناقش وسائل الربط بين مختلف أنواع الموازنات التخطيطية مع مختلف أنواع أدوات التحليل المالي وخصوصا في الشركات الصناعية التي تمثل اكبر القطاعات المستخدمة للموازنات التخطيطية.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو حشيش، خليل عواد (٢٠١٠)، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، (ط٢)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

أبو دلبوح، محمد عبد المولى (٢٠١٢)، اثر استخدام أدوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

أبو نصار، محمد حسين (٢٠١٢)، المحاسبة الإدارية، (ط٣)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

أرشيد، عبد المعطي و خريوش، حسني علي (٢٠١١)، أساسيات الإدارة المالية، (ط٢)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

آل ادم، يوحنا و الرزق، صالح (٢٠٠٦)، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، (ط٢)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

البلوي، سامي محمد (١٩٩٩)، الموازنات التخطيطية في القطاع المصرفي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

التكريتي، إسماعيل يحيى و الطعمة، عبد الوهاب حبش و عبد القادر، وليد (٢٠١٠)، المحاسبة الإدارية قضايا إدارية، (ط١)، عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.

الجرجائي، حليلة خليل (٢٠٠٨)، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الحاج، عرابة و نور الدين، تمجددين (٢٠٠٩)، دور الموازنات التقديرية في الرقابة على الأداء بالمستشفيات العامة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (٣)، ٨٣ - ١١٤ .

الحبيطي، قاسم محسن و رمو، وحيد محمود (٢٠٠٨)، إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام الحاسوب. مجلة بحوث مستقبلية، (٢٢)، ١١ - ٥٠ .

الحמיד، محمد علي سالم (٢٠٠٦)، تقويم نظام الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء في منشآت صناعة الأغذية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن، اليمن.

الخصاونة، عهود عبد الحفيظ (٢٠١٤)، مبادئ الإدارة المالية، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الخفاجي، علي كريم و جواد، صلاح مهدي (٢٠١٠)، اثر التحيز في إعداد الموازنات التخطيطية دراسة تطبيقية من منظور سلوكي في عينة من منشآت الأعمال الصناعية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ١٨ (١)، ٢٥-٤٤.

الخليلية، محمود عبد الحليم (٢٠١٤)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، (ط٧)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الدلاهمة، سليمان مصطفى (٢٠١٤)، المحاسبة الإدارية، (ط١)، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الرماحي، نواف محمد عباس (٢٠٠٩)، المحاسبة الإدارية، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

السبلاني، غسان (٢٠١١)، التحليل المالي واليات صنع القرار، (ط١)، بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات.

أل شبيب، دريد كامل (٢٠٠٧)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الشريف، عليان و العصار، رشاد و الجعبري، احمد و الأخرس، عاطف و الهيني، إيمان (٢٠٠٧)، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.

الشماع، خليل محمد حسن (٢٠١٥)، المحاسبة الإدارية في المصارف: طبيعة المصرف و التكاليف و الأسعار و محاسبة المسؤولية و الموازنات في الإطار الاستراتيجي، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشمري، شيماء كاظم عاصي (٢٠١٠)، دور الاتجاهات التقليدية والحديثة لأساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

الشواورة، فيصل محمود (٢٠١٣)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي التمويل – الاستثمار – التخطيط – التحليل المالي، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الشيخ عيد، إبراهيم محمد سليمان (٢٠٠٧)، مدى فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الصياح، عبد الستار مصطفى و العامري، سعود جايد مشكور (٢٠٠٧)، الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية، (ط٣)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

العامري، زهرة حسن و الركابي، علي خلف (٢٠٠٧)، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية. مجلة الإدارة والاقتصاد، (٦٣)، ١٠٩-١٣٦.

العداسي، احمد محمد (٢٠١١)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، (ط١)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الفتلي، قيصر علي عبيد (٢٠١٤)، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٦(٢)، ٢٠٢-٢١٨.

القباني، ثناء (٢٠٠٥)، مبادئ المحاسبة، الإبراهيمية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

الكرخي، مجيد جعفر (٢٠١٠)، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، عمان: دار المناهل للنشر والتوزيع.

اللحام، خالد ذيب (٢٠١٠)، استخدام منهج تحليل الأنشطة في تطوير إعداد الموازنات التخطيطية بالتطبيق على الشركات الصناعية الدوائية في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

المهندس، منيرة (٢٠٠٦)، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، دمشق، سورية.

الموسوي، عباس نوار كحيط (٢٠١٠)، مدى ملائمة تقديرات الموازنة للرقابة وتقويم الأداء في ظل اعتماد الكايزن دراسة لحالة عملية افتراضية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٥(١١)، ١-١٩.

النعمي، عدنان تايه و التميمي، ارشد فؤاد (٢٠٠٨)، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

أيوب، بان هاني و عبد الواحد، بشرى حكمت و عيدان، فريال مشرق (٢٠١٣)، اعتماد الموازنات التخطيطية في تحليل الانحرافات كأساس لتقويم الأداء في الشركات الصناعية بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٣٧): ٣٢١-٣٣٢.

توفيق، عبد الرحمن (٢٠١٤)، التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك.

توفيق، عبد الرحمن (٢٠١٤)، التخطيط المالي وإعداد الموازنات، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك.

جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٥)، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، ١٣(١)، ٢٦٣-٢٩٥.

جودي، حيدر حمزة (٢٠١١)، دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقته بمكافحة الفساد الإداري والمالي دراسة تحليلية في موازنات حكومة العراق للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٣(٤)، ١٢٥-١٤٢.

حجازي، وجدي حامد (٢٠١٠)، تخطيط وإدارة السيولة النقدية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية (٢٠٠٦)، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، [د . م]: الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية.

خصاونة، محمد قاسم (٢٠١١)، أساسيات الإدارة المالية، (ط١)، عمان: دار الفكر ناشرون و موزعون.

خلف الله، وائل محمد إبراهيم (٢٠٠٧)، واقع إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية – قطاع غزة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

راضي، محمد سامي (٢٠١١)، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

راضي، محمد سامي و حجازي، وجدي حامد (٢٠٠٦)، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الإسكندرية: الدار الجامعية.

رمو، وحيد محمود و الوتار، سيف عبد الرزاق محمد (٢٠١٠)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تنمية الرافدين، ٣٢ (١٠٠)، ٩ - ٢٩.

ريشو، بديع الدين (٢٠١٠)، الموازنات التشغيلية والمالية والرأسمالية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

سعادة، اليمين (٢٠٠٩)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العامة – سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر.

شنوف، شعيب (٢٠١٢)، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، (ط١)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

عبد الله، عامر و الحدرب، زهير (٢٠١٠)، المحاسبة الإدارية، (ط١)، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

عبد الله، علي خلف (٢٠٠٨)، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، الدنمارك.

عبد الناصر، صخري جمال (٢٠١٣)، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

عبود، سالم محمد (٢٠١٣)، تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٣(٥)، ٨٩-١٢٩.

عبيسي، محمد عبد الرحيم (٢٠٠٤)، استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إل البيت، المفرق، الأردن.

عطية، محمد عبد الحميد محمد (٢٠١١)، الاستثمارات في البورصة سوق المال - التحليل الأساسي - أدوات التحليل المالي - التحليل الفني - مؤشرات أداء السوق - اتجاهات الأسعار - محفظة الاستثمار، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

عقل، مفلح محمد (٢٠١٤)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (ط ١)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

عليان، زيد محمود موسى (٢٠٠٩)، مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

كحالة، جبرائيل جوزيف و حنان، رضوان حلوة (٢٠٠٩)، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، (ط ١ أ)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

كراجة، عبد الحليم و ربابعة، علي و السكران، ياسر و مطر، موسى و يوسف، توفيق عبد الرحيم (٢٠٠٦)، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، (ط ٢)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

لررضي، سالم يسلم محفوظ (٢٠٠٥)، استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات دراسة تطبيقية في عينة من المنظمات الصناعية بمحافظة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن، اليمن.

محمد، أمال نوري (٢٠١٣)، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٣٤)، ٣٢٧-٣٥٨.

محمد، إيمان شاكر و بولص، هند يوسف (٢٠١٠)، استخدام أدوات التحليل المالي كمؤشرات لتحديد واحتساب ضريبة الدخل دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية، (١٢)٥، ١-٢٦.

مطر، محمد (٢٠١٠)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، (ط٣)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

مطر، محمد عطية و عبيدات، احمد نواف (٢٠٠٧)، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (٤)٣، ٤٤٠-٤٦١.

ياسين، زهير خضر (٢٠١١)، اثر المبادئ المحاسبية في التحليل المالي. مجلة كلية التراث الجامعة، (١٠)، ٣٩-٥٧.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Garrison, Ray H. and Noreen, Eric W. (٢٠٠٦), **Managerial Accounting**, (١^٠th ed.). New York : McGraw – Hill.

Gitman, Lawrence j. and Zutter, Chad j. (٢٠١٢), **PRINCIPLES of MANAGERIAL FINANCE**, (١^٣th ed.), USA : Prentice Hall.

Hilton, Ronald W. (٢٠٠٨), **Managerial Accounting – Creating Value in a Dynamic Business Environment** , seventh ed. , Irwin McGraw Hill Co.

Hornsgren , Charles T. , Harrison, Walter T. and Oliver , M. Suzanne(٢٠١٢), **Financial & Managerial Accounting**, (Third Edition) , U.S.A: Pearson Prentice Hall.

John, Amalokwu Obiajulum and Ngoasong, Lawrence Njilefack (٢٠٠٨), **Budgetary And Management Control Process In A Manufacturing : Case of Guinness Nigerian PLC**, Master Thesis, Malardalen University, Vasteras, Sweden.

Kieso, D . E . , Weygand , J. J . and Warfield , T.D.(٢٠٠٥), **international Accounting** , New Jersey: Wiley.

Kumbirai, Mabwe and Webb, Robert (٢٠١٠) , A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa . **African Review of Economics and Finance** ,Vol. ٢ ,No. ١, ٣٠-٥٣.

Noor. Mahmood Ibrahim & AL- Nami , Adnan Taieh (٢٠٠٣),**Financial& Banking** , ١ edition , Amman: daralmassira.

Omar, Muhammad , Amin, Huzaifa and Farooq, Rana Umar (٢٠١٤), Antecedents of Growth in Market Share of Samsung , a Financial Analysis. **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. ٥ , No. ١١, ١٥٨-١٦٣.

Palepu, Krishna G. , Healy, Paul M. and Peek , Erik (٢٠١٣), **BUSINESS ANALYSIS AND VALUATION** , (Third Edition) ,Singapore : Andrew Ashwin.

Petersen, Christian V. and Plenborg, Thomas(٢٠١٢), **Financial Statement Analysis – Valuation Credit analysis Executive Compensation** ,First Published , England : Prentice Hall.

Pilbeam, Keith(٢٠٠٧), **Finance & Financial Markets** (١٠ edition),
England : Bristol.

Sangmi, Mohi-ud-Din and Nazir, Tabassum (٢٠١٠), Analyzing Financial
Performance of Commercial Banks in India : Application of CAMEL
Model . **Pak . J . Commer . Soc .Sci** , Vol. ٤ , No. ١ , ٤٠-٥٥.

Sarnghadharan, M . and Kumar, Rajitha S. (٢٠١١) , **FINANCIAL
ANALYSIS FOR MANAGEMENT DECISIONS**, New Delhi: PHI
Learning.

Sekaran, U. (٢٠٠٣), **Research Method for Business: A Skill Building
Approach**, (٤thed), New York.

Williams, Hanka and Bettner, F . (٢٠٠٥), **Financial& Managerial
Accounting**, Joun Wiley & Sons InC New yourk.

ثالثا: الموقع الالكتروني

موقع الشركات المساهمة العامة – قطاع الصناعة

www.sdc.com.jo/

الملاحق

الملحق رقم (١)

أداة جمع بيانات الدراسة (الاستبانة)



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة / الأخوات الكرام تحية طيبة ...

أتوجه إليكم بفائق التقدير والاحترام ، راجيا منكم حسن تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة المتعلقة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

إن هذه الاستبانة تشكل جزءا من الدراسة والتي يقوم الباحث من خلالها باستطلاع آرائكم حول:

مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية

دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

أملا تعبئة هذه الاستبانة بدقة وعناية مؤكدا أن هذه المعلومات ستكون موضع ثقة ولغايات البحث العلمي فقط، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة آل البيت / الأردن. علماً بأن الوقت المستغرق لملى الاستبانة (١٥) دقيقة.

مع فائق الشكر والتقدير والاحترام ...

الباحث : احمد غازي طاهر

المشرف : الدكتور عطا الله الحسبان

(٠٧٩٦٢٠٩٦٤٧)

ahmedgazytaher@yahoo.com

أولاً : البيانات التعريفية

نرجو التكرم بوضع إشارة (√) في المكان المحدد أمام البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية :

١ - عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي:

() أقل من ٥ سنوات () من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات

() من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة () من ١٥ سنة فأكثر

٢ - المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس () ماجستير

() دكتوراه () أخرى..... يرجى ذكرها.

٣ - التخصص:

() محاسبة () نظم معلومات محاسبية () علوم مالية ومصرفية
() إدارة أعمال () اقتصاد () أخرى..... يرجى ذكرها.

٤ - المسمى الوظيفي:

() مدير مالي () مدير حسابات () مدير تدقيق داخلي

() محاسب () محلل مالي

ثانيا : مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك من واقع الحال.

المتغيرات المستقلة : (١) التحليل الرأسي مدى استخدام التحليل الرأسي(العمودي) في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الأردنية.						
الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١-١	يستخدم التحليل الرأسي (العمودي) في إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل في إعداد الموازنات التخطيطية.					
١-٢	يستخدم التحليل الرأسي (العمودي) في إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض طويلة الأجل في إعداد الموازنات التخطيطية.					
١-٣	استخدام تطبيق التحليل الرأسي على قائمة المركز المالي لإظهار الأهمية النسبية لبنود القائمة في إعداد الموازنات التخطيطية.					
١-٤	استخدام التحليل الرأسي (العمودي) في تحليل القوائم للمقارنة مع الشركات في نفس الصناعة لإعداد الموازنات التخطيطية.					
١-٥	استخدام تطبيق التحليل الرأسي على قائمة الدخل لإظهار الأهمية النسبية للمبيعات في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية.					
١-٦	يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام التحليل الرأسي من خلال إظهار الأهمية النسبية لكل بند من البنود.					
١-٧	يستخدم التحليل الرأسي في نفس الشركة مع التحليل الأفقي للحصول على معلومات أكثر فائدة في إعداد الموازنات التخطيطية.					
(٢) التحليل الأفقي مدى استخدام التحليل الأفقي في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الأردنية.						
١-٢	استخدام تطبيق التحليل الأفقي على قائمة المركز المالي لمقارنة الأرقام الواردة لعدة سنوات متتالية للاستفادة منها في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية.					
٢-٢	يستخدم التحليل الأفقي للمقارنة بين صافي الربح والإيرادات لمعرفة اتجاه البند للاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.					
٢-٣	يساعد التحليل الأفقي في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين والاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.					

الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٤-٢	استخدام تطبيق التحليل الأفقي على قائمة الدخل لإظهار مقدار التغير في المبيعات للاستفادة منها في إعداد موازنة المبيعات التخطيطية.					
٥-٢	يستخدم التحليل الأفقي في معرفة مدى التراجع في أي بند من البنود ومقارنته مع سنة الأساس للاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.					
٦-٢	يستخدم التحليل الأفقي في معرفة مدى الاستقرار في أي بند من البنود ومقارنته مع سنة الأساس للاستفادة منه في إعداد الموازنات التخطيطية.					
٧-٢	يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام التحليل الأفقي من خلال تحليل ومقارنة الأرقام المالية الواردة في القوائم المالية لعدة سنوات.					
(٣) تحليل التعادل						
مدى استخدام تحليل التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الأردنية.						
١-٣	يستخدم تحليل التعادل في تحديد مقدار الربح المحتمل في ظل أحجام مختلفة للمبيعات والاستفادة منه في إعداد موازنة المبيعات.					
٢-٣	يستخدم تحليل التعادل لتحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل أحجام بيعية متعددة لإعداد موازنة بيعية مرنة.					
٣-٣	يستخدم نقطة التعادل في إعداد الموازنة التخطيطية المعدة لمستوى طاقة معين مثل موازنة الإنتاج.					
٤-٣	يستخدم تحليل التعادل في تخطيط المبيعات في إعداد موازنة الإنتاج والمخزون.					
٥-٣	يستخدم تحليل التعادل لتحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل أحجام إنتاجية لإعداد موازنة التكاليف الصناعية.					
٦-٣	تستخدم نسبة هامش الأمان التي تبين العلاقة بين حجم النشاط الفعلي وحجم نشاط التعادل والربح الحدي للوحدة في إعداد موازنة المبيعات.					
٧-٣	يوجد تأثير متبادل بين تحليل التعادل ونظام الموازنات التخطيطية من خلال تحديد الربح المحتمل في ظل أحجام مختلفة للمبيعات والاستفادة منها في إعداد موازنة الإنتاج.					

الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٨-٣	يستفاد من استخراج الربح الحدي للوحدة الذي هو الفرق بين إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات المتغيرة في إعداد قائمة الدخل التقديرية.					
(٤) تحليل التدفقات النقدية مدى استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الأردنية.						
١-٤	يستخدم مؤشر الربحية في إعداد الموازنات الرأسمالية التخطيطية.					
٢-٤	تستخدم نسبة التغطية النقدية (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة) في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.					
٣-٤	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في تقدير الوضع المالي للشركة على ضوء ظروف السوق والمنافسة في إعداد موازنة المبيعات.					
٤-٤	تستخدم نسبة سعر السهم إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في إعداد الموازنات التخطيطية.					
٥-٤	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التعرف على التدفقات النقدية الخارجة للاستفادة منها في إعداد الموازنات النقدية وقائمة الدخل التقديرية.					
٦-٤	تستخدم نسبة صافي التدفق النقدي إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية للاستفادة منها في إعداد الموازنات الاستثمارية التخطيطية.					
٧-٤	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من خلال قياس فترة الاسترداد لمبالغ الاستثمار في إعداد الموازنات التخطيطية الرأسمالية.					
٨-٤	يستخدم تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة للاستفادة منها في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.					
(٥) تحليل النسب المالية مدى استخدام النسب المالية في إعداد الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الأردنية.						
١-٥	يستخدم تطبيق النسب المالية على القوائم المالية (قائمة الدخل، الميزانية العمومية) عند إعداد الموازنات التخطيطية.					

الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٢-٥	تستخدم نسب السيولة والمتمثلة بنسبة السيولة السريعة وصافي رأس المال العامل ونسبة التداول والتي تقيس أفضل سيولة للشركة عند إعداد موازنة المشتريات التخطيطية.					
٣-٥	تستخدم نسب الربحية ومنها العائد على المبيعات ونسبة هامش الربح والقدرة الايرادية والذي يقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات الشركة في إعداد موازنة المبيعات.					
٤-٥	تستخدم نسب المديونية والتي تقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة على الشركة والتي تبين لنا مصادر التمويل الخارجية في إعداد موازنة المشتريات التخطيطية.					
٥-٥	تستخدم نسب النشاط والتي تقيم الكفاءة في استخدام المنشأة لمواردها المالية وأصولها المختلفة مثل معدل دوران المخزون في إعداد موازنة المخزون.					
٦-٥	تستخدم نسب النمو والمتمثلة بنسبة نمو المبيعات والتي تفيد في تقدير المبيعات عند إعداد موازنة المبيعات.					
٧-٥	تستخدم نسب السوق والتي تبين لنا سعر السهم مقسوم على عائد السهم من الأرباح في تقدير أرباح السهم عند إعداد الميزانية العامة التقديرية.					
٨-٥	يتم إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام النسب المالية.					

انتهت الاستبانة .. شكرا لتعاونكم

الملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية

وتتكون من الآتي: (الشركات المساهمة العامة - قطاع الصناعة، صفحة الكترونية، ٢٠١٥)

اسم الشركة	تسلسل
الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	١
الألبان الأردنية	٢
العامة للتعدين	٣
العربية لصناعة الألمنيوم (أرال)	٤
الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج)	٥
الوطنية لصناعة الصلب	٦
دار الدواء للتنمية والاستثمار	٧
مصانع الاجواخ الأردنية	٨
مصانع الخزف الأردنية	٩
مصانع الورق والكرتون الأردنية	١٠
مناجم الفوسفات الأردنية	١١
الأردنية لصناعة الأنابيب	١٢
المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية	١٣
الجنوب لصناعة الفلاتر	١٤
الصناعات الكيمائية الأردنية	١٥
العالمية للصناعات الكيمائية	١٦
الاستثمارات العامة	١٧
الأردنية للتطوير والاستثمار المالي	١٨
الأردنية للصناعات الخشبية (جوا يكو)	١٩
الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	٢٠
مصانع الاسمنت الأردنية	٢١
البوتاس العربية	٢٢
القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	٢٣
الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٢٤
العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٢٥
الوطنية لصناعة الكلورين	٢٦
الموارد الصناعية الأردنية	٢٧
الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك-الأردن)	٢٨
الصناعات الهندسية العربية	٢٩
الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة	٣٠
الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٣١
حديد الأردن	٣٢
العربية للصناعات الكهربائية	٣٣
الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية	٣٤
مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٣٥

اسم الشركة	تسلسل
رم علاء الدين للصناعات الهندسية	٣٦
الدولية للصناعات الخزفية	٣٧
اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٣٨
الوطنية للدواجن	٣٩
المتكاملة للمشاريع المتعددة	٤٠
الوطنية لصناعة الألمنيوم	٤١
المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	٤٢
دار الغذاء	٤٣
مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	٤٤
العربية لصناعة المواسير المعدنية	٤٥
الإقبال للطباعة والتغليف	٤٦
البتروال الوطنية	٤٧
أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٤٨
مغنيسيا الأردن	٤٩
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٥٠
الدولية لصناعة السليكا	٥١
الكندي للصناعات الدوائية	٥٢
الترافرتين	٥٣
الأردنية لإنتاج الأدوية	٥٤
الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	٥٥
عافية العالمية (الأردن)	٥٦
القدس للصناعات الخرسانية	٥٧
العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	٥٨
الحياة للصناعات الدوائية	٥٩
اتحاد النساجون العرب	٦٠
الألبسة الأردنية	٦١
أساس للصناعات الخرسانية	٦٢
مصانع الكابلات المتحدة	٦٣
الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	٦٤
الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة	٦٥
فيلاذلفيا لصناعة الأدوية	٦٦
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	٦٧
رخام الأردن	٦٨
سنيورة للصناعات الغذائية	٦٩
سبأ لسكب المعادن	٧٠
اسمنت الشمالية	٧١
مصفاة البترول الأردنية	٧٢

الملحق رقم (٣)

قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تم اختيارها كعينة البحث

تسلسل	اسم الشركة
١	البوتاس العربية
٢	حديد الأردن
٣	فيلادفيا لصناعة الأدوية
٤	مصفاة البترول الأردنية
٥	سنيورة للصناعات الغذائية
٦	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك-الأردن)
٧	العربية للصناعات الكهربائية
٨	الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج)
٩	مصانع الاجواخ الأردنية
١٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية
١١	الوطنية للدواجن
١٢	الوطنية لصناعة الألمنيوم
١٣	العربية لصناعة المواسير المعدنية
١٤	الصناعات الكيماوية الأردنية
١٥	اتحاد النساجون العرب
١٦	مصانع الاسمنت الأردنية
١٧	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
١٨	القدس للصناعات الخرسانية
١٩	العالمية للصناعات الكيماوية
٢٠	الأردنية لإنتاج الأدوية
٢١	الوطنية لصناعة الصلب
٢٢	الدولية لصناعة السليكا
٢٣	اسمنت الشمالية
٢٤	سبأ لسكب المعادن
٢٥	المتحدة لصناعة الحديد والصلب
٢٦	الألبسة الأردنية
٢٧	الحياة للصناعات الدوائية
٢٨	مغنيسيا الأردن
٢٩	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
٣٠	الموارد الصناعية الأردنية
٣١	الوطنية لصناعة الكلورين
٣٢	مناجم الفوسفات الأردنية
٣٣	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة
٣٤	مصانع الورق والكرتون الأردنية
٣٥	الكندي للصناعات الدوائية

الملحق رقم (٤)
قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	اللقب العلمي	التخصص	اسم الجامعة
١	أ.د. محمد الرحالة	أستاذ	محاسبة	جامعة آل البيت
٢	أ.د. إبراهيم محمد البطاينه	أستاذ	اقتصاد	جامعة آل البيت
٣	د. عبد الرحمن الدلابيح	أستاذ مساعد	نظم معلومات محاسبية	جامعة آل البيت
٤	د. محمد ناصر المشاقبة	أستاذ مساعد	نظم معلومات محاسبية	جامعة آل البيت
٥	د. نوفان العليمات	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة آل البيت
٦	د. حسين الرباع	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة آل البيت
٧	د. محمد الحذب	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة آل البيت
٨	أ.د. محمد أبو نصار	أستاذ	محاسبة	الجامعة الأردنية
٩	د. غالب أبو رمان	أستاذ مساعد	محاسبة	الجامعة الأردنية
١٠	د. إبراهيم منصور	أستاذ مشارك	نظم معلومات محاسبية	الجامعة الهاشمية
١١	أ.د. إبراهيم فتوح	أستاذ	محاسبة مالية وتحليل مالي	جامعة الزرقاء
١٢	د. محمود جلال	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة الزرقاء
١٣	د. أيمن حرب	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الزرقاء
١٤	د. عمر فريد شقور	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الزرقاء
١٥	د. محمد نور الصمادي	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الزرقاء
١٦	د. خليل أبو حشيش	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة البتراء
١٧	د. محمد علقم	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة البتراء
١٨	د. محمود الفلاحات	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الزيتونة
١٩	د. مظر إبراهيم حمد الله	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الزيتونة
٢٠	أ.د. عبد الخالق الراوي	أستاذ	محاسبة	جامعة الإسراء
٢١	د. عادل احمد هدو	أستاذ مشارك	إحصاء رياضي وتطبيقات في العلوم الإدارية والمالية	جامعة الإسراء
٢٢	د. سعدون مهدي الساقى	أستاذ مشارك	مالية ومصرفية	جامعة الإسراء

الملحق رقم (٥)

كتاب تسهيل مهمة من جامعة آل البيت



Faculty of Finance and Business Administration

كلية إدارة المال والأعمال

الرقم:
الموافق: ٢٠١٥/٥/١٨ م.

لمن يهمه الأمر

تحية طيبة، وبعد،،،

أرجو التكرم بتسهيل مهمة الطالب احمد غازي طاهر وذلك بتمكينه بالحصول على المعلومات والبيانات اللازمة والمطلوبة لاستكمال كتابة المشروع الموسوم بعنوان :- مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، لهذه الغاية: أرجو تسهيل مهمته، وكل ما يحتاجه الطالب لإتمام دراسته.

شاكرين لكم تعاونكم مع جامعة آل البيت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية إدارة المال والأعمال



أ.د. جمال عادل الشرايري

كلية إدارة المال والأعمال

خود الحسين